سجالات عربية كردية

الدكتور هَلْكَوْت حكيم

مكتب الفكر والوعي للإتحاد الوطني الكردستاني
السليمانية ـ محلة : سرچنار ـ ١٢١ ـ
زقاق ـ ٤٤
الدار ـ ١ ـ
www.hoshiari.org
govarynovin@yahoo.com

إسم الكتاب: سجالات عربية كردية

تاليف: الدكتور هَلْكَوْت حكيم

التصميم و الغلاف: أميره عمر

رقم الإيداع: (١٠٧٣) لسنة ٢٠٠٩

عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة

الطبع: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر

التسلسل : (٢٨٩)

من منشورات مكتب الفكر والوعي للإتحاد الوطني الكردستاني

الإهداء

إلى والدي الذي ترك لي إرادة الدفاع عن عدد من القضايا ولو على حساب سنوات من المشقة والعناء. من المؤسف له ولي أنني اتبعت خطاه ولم أجد الدرب سهلا. اليوم، وأنا على عتبة خريف الحياة، لا أحس بأسف على ما مضى لأني لم اكن اعرف السير بدرب آخر. هذا الكتاب وليد تلك الارادة.

شكر

لا بد لي أن أقدم جزيل شكري إلى الصحافي اللبنابي حازم صاغية الذي فتح لكتاباتي أبواب جريدة الحياة دون أن يعرفني أو يسمع صوتي في يوم من الأيام. فله فضل كبير فيما يجده القارئ هنا بين يديه.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
قضية الأقليات في العالم العربي: سر مكتوم أم... ماذا؟ المسألة التي لا يحجبها التستر بل يدفع بها إلى العنف هلكوت حكيم	١٥
تراث مصر جماعة واحدة لا تمييز فيها مصطفى الفقي	٢٩
إلام الخوف من مطالب الأقليات في العالم العربي؟ هلكوت حكيم	٤٠
ردا على هلكوت حكيم: المشكلة ليست «مطالب الأقليات» ولكن المتاجرة بها صلاح عز	٥١
ردا على رد صلاح عز: «حصر مسألة الأقليات في عملية المتاجرة بها»، إنكار لها هلكوت حكيم	٥٧
ردا على رد هلكوت حكيم: نعم، الضرب على وتر الأقليات المضطهدة والمختلقة... مؤامرة صلاح عز	٦٥
ردا على رد صلاح عز: أهي مؤامرة بالأقليات حقا أم وسوسة الأحاديين؟ هلكوت حكيم	٧٣
ردا على رد صلاح عز على رد هلكوت حكيم: لماذا تحديد المطامح الكردية والنيابة عنها؟ شيرزاد ابراهيم	٨١
ردا على شهرزاد العربي: ليست مشكلة الأقليات في بلادنا طوفانا بل هي دعوة الى قراءة الذات هلكوت حكيم	٨٤
ردا على هلكوت حكيم: حقوق الأقليات ليست معزولة عن حقوق المجتمعات والأفراد شهرزاد العربي	٩٠
تعقيبا على خالد الحروب: متى يعترف العالم العربي بأخطائه قبل الطلب من الآخرين بالاعتراف؟ هلكوت حكيم	٩٤
ردا على هلكوت حكيم: العالم العربي يعترف بأخطائه ويطالب الآخرين بالمثل خالد الحروب	١٠١
الذاكرة حين تدفع الدولة الفرنسية إلى الاعتراف بذنوبها هلكوت حكيم	١٠٦

ردا على رد عبد الأمير الركابي:
الموقف من زيارة مثقفين عرب الى كردستان العراق في متاهة تصفية حسابات شخصية هلكوت حكيم ١١٢
ردا على هلكوت حكيم:
كردستان والذات البريئة والمنظار الموحل عبدالأمير الركابي ١١٩
إضعاف النظام العراقي خدمة للعراقيين هلكوت حكيم ١٢٤
ردا على هلكوت حكيم وآخرين :
العقل إذ يتحول عبوة ناسفة... يجود بالكوارث فيصل جلول ١٣٠
ردا على رد فيصل جلول:
لماذا يتحمس العرب، دون العراقيين، لنظام صدام وحروبه؟ هلكوت حكيم ١٣٧
تعقيبا على هلكوت حكيم وفيصل جلول:
على المعارضة العراقية أن تكون على يسار النظام وأن تفوقه عداء للولايات المتحدة وإسرائيل قيس جواد العزاوي ١٤٤
ساطع الحصري واللغة الكردية هلكوت حكيم ١٥١
ردا على ادوارد سعيد: هلكوت حكيم
أسف على العراق وشعبه أم على نهاية العروبة فيه؟ ١٦١
تعقيبا على مقالة عدنان الباججي:
الفهم الصحيح لتاريخ أكراد العراق هو ضمان الاستقرار بعد صدام هلكوت حكيم ١٦٨
أين حروب صدام حسين الوهمية وأين حروبه الحقيقية؟ هلكوت حكيم ١٨٠
بين العراقيين والعالم العربي هوة اسمها صدام هلكوت حكيم ١٨٧
هل يدعم العرب أخيرا خلاص الشعب العراقي؟ هلكوت حيكم ١٩٢
لِمَ هذا التذمر العربي من ذكر الأكراد ؟ هلكوت حكيم ١٩٨
تعريب كركوك يكشف الجوانب الصهيونية في العروبة هلكوت حكيم ٢٠٤
لماذا يحمل الاكراد المسؤولية عن هزيمة غيرهم؟ هلكوت حكيم ٢١٤
لماذا يُؤَبْلَس أكراد العراق؟ لماذا تنكر عليهم شجونهم الفلسطينية؟ هلكوت حكيم ٢١٨

المقدمة

يحتوي هذا الكتاب على مقالات كتبت خلال عشر سنوات (١٩٩٤-٢٠٠٣) ونشرت في صحيفة الحياة اللندنية. وأثار بعضها سجالات ونقاشات عنيفة. وظل البعض الآخر دون ذلك، ولم يحظ عدد منها بالنشر.

كانت تلك الفترة من أخصب السنوات فيما يخص العراق وأكراد هذا البلد، أي مِحْوَرَي الأفكار المطروحة هنا من زاوية مسألة الأقلية والأكثرية. ولا تزال هذه المسألة في حد ذاتها عويصة في البلدان العربية، لم يتطور التعامل معها من ذهنية التحريم والمؤامرة إلى ذهنية التفهم والإدراك.

كانت الأحداث آنذاك تتحرك بسرعة غير متوقعة. فأمريكا رسمت لنفسها موطئ قدم حقيقي في الشرق الأوسط بعد احتلال الكويت إذ طردت منه الجيش العراقي وأجبرته على توقيع اتفاقية استسلام مذلة. وكان التمزق السياسي والفكري ينخر في بنيان الأيديولوجية القومية الحاكمة في البلدان العربية والمسيطرة على الرأي العام. وازداد الحديث في تلك الظروف عن الكرد، ولم يعد إنكار وجودهم وإهمال حقوقهم من المسائل الجدية. وتزامنت التطورات مع تساؤلات عجزت الرقابة والتهديدات عن إيقاف طرحها علانية ومن دون خوف، من أهمها التساؤل عما يمنع من إنشاء كيان مستقل لأكراد العراق، أسوة بالعديد من شعوب الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال لا الحصر. فكان الحديث عن هذا الموضوع يثير المشاعر المناوئة في الدول المعنية بالمسألة الكردية، وبشكل خاص في العالم العربي. إذ كان أكثر شعورا بالخسارة من تطور الظروف الكردية في شمال العراق. فكل تحول في هذه المنطقة يمسه، ففي العراق وسوريا ما يقرب من ثمانية ملايين كردي أو أكثر. ولهم امتدادات قومية وجغرافية في إيران وتركيا. ولا يكن هذان البلدان غير الود والسلام تجاه العالم العربي.

كان ولا يزال أكراد العراق ورقة متشعبة الجوانب في اللعبة السياسية بين هذه الدول. ولو أن هذه الورقة كانت في أكثر الأحوال قليلة التأثير لما فيها من ضعف الموقع الجغرافي والسياسي والعسكري، فإنها أصبحت مؤثرة مع احتلال الكويت ووصول الأمريكيين إلى الخليج وولادة منطقة شبه مستقلة عام ١٩٩١ محضورة على الجيش العراقي. فأخذ العالم العربي ينكمش على موقف المراقبة الحذرة والمعاداة المعلنة في الإعلام والاجتماعات السياسية الدولية لمسألة اكراد العراق، خاصة لدى الرأي العام في الدول التي خسرت الكثير أو القليل بمجيء الأمريكان إلى المنطقة. وظهرت من جديد الاتهامات التي اعتاد العالم العربي توجيهها إلى أكراد العراق منها الخيانة والتعاون مع الصهيونية والأمريكان وزرع بذرة لتشكيل إسرائيل ثانية والى آخر ذلك من الاتهامات المعروفة. وظهر في الوقت نفسه داخل الرأي العام العربي وبين الكتاب والمثقفين شرائح وأفراد يرفضون تماما هذه الطريقة في التعامل مع مسألة الأكراد ويتعاطفون مع مآسيهم وآمالهم أكثر من أي وقت مضى.

ففي خضم تلك الفترة وهذه الاحداث ولدت هذه المقالات والردود عليها. فلا عجب أن يحس الانسان بين سطور الكثير منها بتشنجات نفسية وشحنات عاطفية قد لا يلجأ اليها الانسان وهو في ظروف مختلفة. فهي تحمل معها بصمات زمنها وما حمله هذا الزمن من احداث وانعكاسات في العراق وفي المنطقة ايضا.

اضافة الى المقالات المنشورة، يحتوي الكتاب أيضا على ما لم ينشره الحياة، لا شك لأسباب مختلفة. فوجدت من المفيد إيصالها الى القارئ، خاصة ان بعضها تعبر عن مسائل لا تزال تشغلنا، تزداد يوما وتقل آخر في الحضور السياسي، إلا انها لم تختف تماما.

حين فكرت في اعادة نشر هذه المقالات ضمن كتاب أخبرت عددا من مساجلي ممن حصلت على عناوينهم بنيتي في نشر مقالاتهم الى جانب مقالاتي دون اضافة او تعليق. لم اسمح لنفسي بالتعليق أو الرد من جديد على بعض المقالات. ذلك لأن الامانة الفكرية كانت تفرض علي ان انشر ما لدى الاخرين

ايضا من ملاحظات وتعليقات. وهذا ما تجنبته، تاركا للقــارئ فرصة الحكم بنفسه على ما كتب قبل سنوات.

الدكتور هَلْكَوْت حكيم

أستاذ مساعد في جامعة
باريس وعضو المركز
الوطني للدراسات العلمية
في فرنسا

قضية الأقليات في العالم العربي: سر مكتوم أم... ماذا؟ [1]

المسألة التي لا يحجبها التستر بل يدفع بها إلى العنف

هلكوت حكيم

الحياة، ١٩٩٤/٥/١٢

لا يثير تعريف مصطلح «الأقلية» من الصعوبات أكثر مما يثيره مصطلح «الأمة»، هذه الكلمة التي يتشدق بها البعض ليل نهار. إلا أن مجرد ذكر الأولى يثير غليان الكلمات الجارحة وردود الفعل العنيفة وكأننا أمام هيجان يوم القيامة. فأي سحر

1

تحت هذا العنوان نشرت صحيفة الحياة هذه المقالة مع مقالة السيد مصطفى الفقي جنبا إلى جنب في أول يوم افتتاح مؤتمر الأقليات الذي عقد في القبرص بعد أن اضطرت الحكومة المصرية إلى العدول عن موافقتها الأولية تحت ضغط المعارضة الإسلامية والقوموية. وقد عرضت آنذاك عدد من الدول منها فرنسا ولبنان استقبال المؤتمر على أراضيها. إلا ان المنظمين آثروا أخيرا تنظيمه في القبرص خلال ثلاثة أيام.

وراء «الأقلية» وما سرها؟ هل تضع «الأمة» في حيرة من ذاتها؟ أم أنها تمس الأعمدة المترنحة لفكرة الوحدة؟

مشكلة الأقليات قديمة جدا. فهي تعود إلى التكوينات الأولى للجماعات. بيد أن محاولة تحديد مفهومها وأبعادها وما يترتب عليها من ظروف، حديثة العهد. ولمفهوم الأقلية تعاريف مختلفة. ما يراه الحقوقيون ليس بالضرورة ما يذهب إليه السياسيون وعلماء الاجتماع. وقل أن يأخذ أفراد الأقليات بالتعاريف المطروحة. فهم أكثر الناس حساسية بالتعاريف والتسميات في ما يخصهم. ولكل ملم بالسياسة من بعيد أو من قريب فكرة عن الأقلية وغالبا رأي حول ما تلاقيها من حرمان وما تطالب بها من حقوق. لهذا وصل بعض الدارسين إلى أفضلية عدم البحث عن تعريف كامل يمكن تطبيقه على كل الأقليات. وهل هناك تعريف ينطبق على كل الأمم وجميع الأكثريات؟ فلا وجود لمثل هذا التعريف، ومن الأجدى النظر، إذن، إلى الحالات في تشابهاتها واختلافاتها.

فهناك أقليات دينية وعرقية أو جنسية وقومية ولغوية وكذلك أقليات اجتماعية. وقد تجمع أقلية في آن واحد عددا من هذه الهويات. أما من الناحية الجغرافية فنجد أقليات تسكن أرضا

محددة، وأقليات تعيش كتجمعات منتشرة على مناطق مختلفة. وثمة أقليات لها ارض مقسمة على عدد من البلدان. ونجد اليوم أقليات تتكون داخل المدن الكبرى في محلات خاصة ترتبط شيئا فشيئا باسمها.

ومع هذا وصلت الهيئة المكلفة في الأمم المتحدة بحماية الأقليات وحقوقها إلى الاتفاق على ميزتين أساسيتين يجب توافرهما في أية مجموعة كي يمكن تسميتها أقلية!

– إن مصطلح «الأقلية» يشمل فقط الجماعات الخاضعة للسيطرة من السكان، والتي تملك تقاليد عرقية، دينية ولغوية، أو ميزات مختلفة تماما عن ميزات باقي السكان، وتتمنى الحفاظ عليها.

– يجب أن تشمل هذه الأقليات عددا كافيا من الأفراد يستطيعون تطوير هذه الميزات. ويعود استعمال كلمة «أقلية» في اللغات الأوروبية إلى القرن الخامس عشر. كان الهدف منه هو التعبير عن حالة الشخص الذي لم يصل بعد إلى سن الرشد. فإن تكون أقلية في عصرنا أيضا هو «أن تكون قاصرا من الناحية القانونية والسوسيولوجية». فهذا هو الواقع المعاش. وان تكون أقلية يعني أن تعيش بين مجموعة لا تشترك ضمنيا

في حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي والفكري للبلاد، أي أن تتواجد على هامش وجود الأكثرية التي تقرر وتدبر الأمور إلا في نادر الأحوال. وان تكون أقلية يعني، أيضا، أن تكون تاريخيا موضع اضطهاد أيا كانت درجته.

ولا شك أن وضع الأقليات يختلف كثيرا فيما بينها. ولا ينفي هذا وجود عدد منها تحكم وتضطهد الأكثرية بأبشع صورة لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية. غير أن غالبية الأقليات تعيش في ظروف الاضطهاد إلى هذه الدرجة أو تلك.

كان الاضطهاد في بدايته دينيا لأن الدولة كانت مبنية على قاعدة دينية. فتعرض اليهود في الغرب إلى اضطهاد الأكثرية المسيحية. ثم جاء دور اضطهاد البروتستانت على أيدي الكاثوليك والأقليات الكاثوليكية في الدول البروتستانتية فيما بعد. وكان هناك اضطهاد عرقي أيضا كما نعرفه بالنسبة لهنود أميركا. وجاءت الثورة الفرنسية بإعلانها عن حقوق الإنسان، وبالنتيجة عن حقوق الأقليات، لتكون بداية لمحاولات إدخال حقوق الأقليات في حيز القوانين. فقامت دول علمانية تدافع عن المساواة بين الأديان والأعراق، ووضع الكثير آمالهم فيها. ومع هذا استمر الاضطهاد الديني والقومي وبأشكال أخرى، وبقيت

الحقوق، في حالات كثيرة، محض إعلانات تنقصها القرارات الفعلية.

وحين أنشئت الدول القومية بعد الحرب العالمية الأولى لم تستطع كل الأقليات الوصول إلى ما كانت تطمح فيه من كيان قومي. فالتي، أفلتت منها تلك الفرصة دأبت على العمل من اجل الوصول إليها من جديد، أو الحصول على الاعتراف بخصوصياتها. فظهرت مشكلة دول البلقان بشكل خاص حيث كان عدد الأقليات فيها كبيرا جدا. وحشر الكثير منها ضمن دول حديثة الصنع، قليلة الثقة بنفسها، تحاول بناء معالم الدولة المتجانسة قوميا بإذابة الأقليات بسرعة كبيرة، فزاد الإحساس بالاضطهاد. وغدت مسألة الأقليات فيما بعد لعبة سياسية بين أطماع الدول المتصارعة من دون اهتمام كبير بما يعانيه المعنيون بالدرجة الأولى.

ولم تؤد نتائج الحرب العالمية الثانية إلى إيجاد حلول جذرية للمسألة، على رغم أنها سجلت أبشع جريمة في تاريخ الإنسانية بحق الأقليتين اليهودية والغجرية. إلا انه تم إصدار قانون دولي في عام ١٩٤٨ حول إبادة الشعوب. ويعاقب هذا القانون على الإبادة الكلية أو الجزئية لمجموعة قومية أو عرقية، ومع ذلك

فانه لم يمنع محاولات للإبادة تجري أمام أعيننا تجاه البوسنيين أو الأكراد بعد نصف قرن تقريبا.

أما مسألة الأقليات في الشرق الإسلامي فإنها أخذت تظهر منذ أواخر القرن التاسع عشر أكثر من أي وقت مضى. إذ صار اضطهاد المسيحيين يزداد كلما اقتربت الدولة العثمانية من نهايتها وخاصة في المناطق القريبة من المركز. فتحرر القوميات المسيحية في البلقان أقلق السلاطين العثمانيين من تطورات مماثلة في أرمينيا بالذات. فأخذوا ينظمون المذابح الواحدة تلو الأخرى حتى قرروا أخيرا تنفيذ الحل النهائي في عام ١٩١٥ بإبادة من تبقى منهم في أرمينيا العثمانية أو دفعهم إلى ترك الأرض التي كانوا يعيشون عليها قبل وصول الأتراك إلى المنطقة.

منذ ثلاثة أرباع القرن والأقليات القومية خاصة تبحث وبأشكال مختلفة عن حلول لمشاكلها كأقليات. ويبقى القرار السياسي دائما في يد سلطات الأكثرية الحاكمة. وهي، قومية كانت أو أممية، ليبيرالية كانت أو ديكتاتورية، تتوجه في منحى الشمولية والمركزية والوحدة، لا من الناحية الإدارية والاقتصادية والسياسية فحسب، بل حتى في الجوانب الثقافية.

ولو أن تطور وسائل الإعلام والاتصالات وازدهار الحركة الصناعية والتجارية، وبالنتيجة، تطور معيشة الفرد في البلدان الرأسمالية ساعد حكوماتها على استقطاب أقليات قومية وجرها إلى حلبة الانتخابات والحياة الديمقراطية، فان الدول الاشتراكية فشلت في حل المشكلة فشلا ذريعاً، على رغم تباهي أبواقها الدعائية خلال سبعين عاما بذلك الحل الماركسي- اللينيني النموذجي لقضية القوميات.

أما في الدول النامية والحديثة الاستقلال، فان حقوق الأقليات كانت بشكل عام واحدة من شعارات القوى المناضلة في الفترة التي سبقت الاستقلال، لكنها ما لبثت أن أنكرتها وسحقت دعاتها بعد الاستقلال والوصول إلى الحكم. فهذه الدول كانت ولا تزال أكثر الدول توجسا من مسألة الأقليات. ولم يجد أي منها حلا ملائما لهذه المسألة. ويتوقع الكثيرون أن تصبح قضية الأقليات واحدة من المشاغل الرئيسية القادمة في هذه الدول التي تنظر بحذر كبير إلى تشكيل هيئة في الأمم المتحدة خاصة بشؤون حقوقها.

وعلى رغم أن عصبة الأمم ووريثتها هيئة الأمم المتحدة أقرتا قوانين وتوصيات لحماية الأقليات، إلا أن الدول لم تتوقف

عن اضطهاد أقلياتها مستفيدة من القاعدة الدولية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومع ذلك فان السنوات الأخيرة شهدت تطورا كبيرا في هذا المجال وعلى حساب هذه القاعدة بالذات. فجهود الأفراد والمؤسسات اللاحكومية والإنسانية خاصة أخذت تقطف ثمارا متواضعة ولا شك، ولكنها حقيقية. وصار مصير الأقليات يحظى باهتمام أكثر إنسانية، ولم يعد بالإمكان التستر على قسوة الظروف التي تعيش فيها كما كان يحدث في الماضي. وبدورها تطورت الأقليات لتدافع عن نفسها بأساليب أكثر نضوجا وتلاؤما مع القوانين والأعراف الدولية.

إن إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الأقليات في عام ١٩٩٢ حسن قانونيا وضع الأقليات ومنحهم فرصا أفضل للدفاع عن أنفسهم أمام الهيئات الدولية. إذ ينص على واجب الدول في المحافظة على الوجود والهوية القومية والثقافية والدينية واللغوية للأقليات على الأرض التي تعيش فيها. وينص الإعلان كذلك على حق الأقليات في التمتع الكامل بهويتها وممارسة أديانها ولغاتها في المحلات الخاصة والعامة بحرية ومن دون تمييز.

مع كل هذا لا نستطيع القول إن الأكثريات جميعها لها سياسات تعسفية تجاه أقلياتها. فهناك أقليات تجد نفسها محسودة من قبل أقليات أخرى. والسياسات المتبعة في هذا المجال تختلف أيضا حسب الزمان، فالدوافع التي تقود إلى اضطهاد أقلية في فترة من الزمن قد تضمحل في فترة أخرى، ولربما تعود من جديد إلى الظهور.

ثمة سياسات عديدة في مجال الصهر للأقليات. ويمكننا أن نقدم السياسة التركية تجاه الأكراد خلال العقود السبعة الأخيرة كمثال نموذجي، إذ كانت الحكومات التركية ومؤسساتها تسمي الأكراد «أتراك الجبال». فإضافة إلى ما تحمله هذه التسمية من نفي لهوية الآخر القومية، كانت تكن لها تحقيرا أيضا، فيما تبجل ضمنيا الهوية التركية.

وتلجأ بعض الحكومات إلى سياسة الصهر السلمي والانصهار الطوعي. والهدف منها إزالة الفوارق الثقافية والقانونية بين الأقلية والأكثرية. فتمنح الأقلية كل الحقوق التي يتمتع بها الأكثرية. وهناك قوانين خاصة بهذا الاتجاه في البلدان الليبرالية والديمقراطية لتشجيع هذا النوع من الانصهار، وقوانين تعاقب على معاملة الأقلية بشكل سيئ من قبل

الأكثرية. ويحدث الانصهار الطوعي عادة بإرادة من الأقلية ذاتها وتشجيع من الأكثرية التي تهيئ الظروف النفسية والعملية الملائمة.

وهناك دول تشرع قوانين تكون في ظاهرها لحماية الأقلية، إلا أنها تهدف في الحقيقة إلى ترحيلها من أماكن سكناها والقضاء عليها من دون ضجة. وما قانون حماية الهنود في البرازيل إلا واحداً من هذه القوانين الخادعة.

وقد تتبع بعض الحكومات سياسة التهجير الجماعي للأقلية من المناطق التي تعيش فيها إلى مناطق أخرى داخل حدود الدولة. ويحدث هذا عادة مع الأقليات التي تعيش في مناطق حدودية يحتمل أن تندفع إلى المطالبة بالانفصال.

وتخلق سياسة التهجير الداخلي مشاكل جمة للدولة. فهي تحتاج إلى أموال هائلة، ولا بد من توفير فرص العمل للمهجرين، أيا كانت هذه الفرص. ولا تصل هذه السياسة إلى أهدافها المنشودة إلا بعد فترة طويلة من القمع والمراقبة المستمرة.

وقد يلجأ بعض الاكثريات إلى إجبار الأقلية على التخلي عن هويتها أو الهجرة التامة من البلاد، وهذا ما حدث لليهود في اسبانيا عام ١٤٩٢.

وتختار بعض الحكومات سياسة الإخضاع الدائم تجاه الأقلية دون محاولة صهرها، لكن أبشع السياسات التي تمارس تجاه الأقليات هي سياسة الإبادة كمحاولة إبادة الأرمن من قبل الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الثانية، ومحاولة إبادة اليهود والغجر من قبل الدولة النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

وشئنا أم أبينا فإن أكثر من ربع سكان البلدان العربية ينتمون إلى أقليات مختلفة في هوياتها ومطالبها، كما يختلفون في الأوضاع التي يعيشون فيها كأقليات. وما دامت الحلول المفروضة حتى الآن تنحصر بين التمييز أيا كانت درجاته، والكبت والرفض والحرب، فإن مشكلة الأقليات وحقوقها المشروعة تظل مفتوحة لكل الاحتمالات وربما المفاجآت.

وما أثاره مؤتمر «حقوق الأقليات» في القاهرة من ردود فعل معادية دليل على عدم نضوج الرؤية حول هذه المسألة الحساسة، بل تأكيد على التأخر عن عالم لم يعد فيه موضوع الأقليات مقتصرا على جدول المحرمات، إذ غدت حقوقها

وظروفها من المسائل التي تهتم بها، بأي شكل كان ولأي غرض، أعلى الهيئات الدبلوماسية والسياسية في العالم.

إن هذا الموقف المتحجر لا يمكنه إلا أن يدفع بأبناء الأقليات أكثر فأكثر إلى الشعور بالغربة عن المنطقة، وبالتالي الاستخفاف بهذا الموقف ومحاربته بكل السبل. فالمحروم لا يفكر إلا بالخلاص من حرمانه وممن يفرض عليه الحرمان مباشرة. والأصوات التي ترتفع اليوم لتتهم كل جهد في طرح مسألة الأقليات في العالم العربي بالعداء للعروبة أو للإسلام، أصوات عتيقة نسمعها منذ عشرات السنين، ولم تعد تناقضاتها بخافية على الناس.

فمن الذي يقف يا ترى وراء مشاكل الأقليات؟ وإذا أرادت الدول الاستعمارية فيما مضى إثارة الأقليات تطبيقا لقاعدة «فرق تسد»، أولم تمارس الحكومات الوطنية مثل هذا التفريق دائما؟

إن الضجة التي أثيرت حول مؤتمر الأقليات لا تنبع من تسمية أقباط مصر أقلية. ذلك لأنهم أقلية حسب أبسط التعريفات التي يمكن إعطاؤها لهذه الكلمة. ولكن المعارضين تشبثوا بتعريف واحد يعتمد على وجود اللغة والثقافة والمكان، وأخافهم

تشبيه الأقباط بأكراد العراق ومسيحيي السودان، علما أن التشابه موجود ولكنه قليل. ولا تنفي قلة التشابه وجود خصوصية الوضع القبطي. ومن حق بعض الأقباط أن يرفضوا تشبيههم بالأكراد مثلا، إذ لم يمت منهم عشرات الألوف لكونهم أقباطا بالولادة.

لكن الأقباط لا يزالون، مثلا، يعيشون في ظل القانون العثماني لعام ١٨٥٦. وبموجبه لا بد من الحصول على مرسوم جمهوري لبناء أو لترميم كنيسة قبطية، شرط ألا تكون قريبة من مسجد أو بناية حكومية أو جسر أو قناة أو ساحة أو نهر النيل.

إن العالم الإسلامي عاش أوج مراحله الحضارية في الفترات التي انفتح فيها على الأقليات. وهؤلاء بحكم تكوينهم النفسي وظروفهم الاجتماعية والفكرية متفتحون على الحضارات والثقافات الأخرى. فكم كان، ولا يزال، دور الأقلية المسيحية في البلدان العربية كبيرا في النهضة الحديثة! ومن يستطيع أن ينكر ما قدموه إلى الثقافة العربية القديمة والمعاصرة في مجالات الفكر والفن واللغة والعلوم والأدب!

العالم كله يشكك اليوم بنظريات إزالة المتعدد وفرض الواحد كما أن عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا بد أن تؤثر ايجابيا على مسألة حقوق الأقليات في العالم العربي. فهل يدرك يوما أصحاب القرارات والأحزاب القومية والإسلامية في العالم العربي أن المشاكل لا يمكن حلها من دون مواجهتها بجسارة، والحديث عنها من دون قيد؟ أوليست المواجهة بالكلام أقل كلفة من المواجهة بالسيوف؟

تراث مصر جماعة واحدة لا تمييز فيها

مصطفى الفقي
مدير معهد الدراسات الدبلوماسية في وزارة الخارجية المصرية
الحياة، ١٩٩٤/٥/١٢

تعتبر اللغة الوعاء الثقافي الذي يصنع الوجدان المشترك ويشكل عقل الأمة وضميرها. وحين تكون اللغة واحدة فان الحديث عن الأقليات يبدو مفتعلا إلى حد كبير. ولقد عرفت منطقة الشرق الأوسط في ظل الدولة الإسلامية الواحدة – والتي كان آخر مراحلها حكم العثمانيين لعدة قرون – نماذج عديدة لما يمكن تسميته بالأقلية، وذلك على رغم أن هناك خلطا تاريخيا متعمدا بين الأقليات القومية والجاليات الأجنبية في تلك المنطقة، وهو أمر فطن إليه المؤرخون ونبه إلى وجوده الباحثون. والواقع أن الأمة العربية – حين نعتمد في تعريف العربي على ابسط وأدق المعايير – امة متجانسة إلى حد كبير،

إذا سلمنا بأن العربي هو من كانت العربية لغته الأولى بغض النظر عن الأصول العرقية أو الظروف التاريخية أو المواقع الجغرافية.

ولقد عدت منذ أيام من زيارة قصيرة إلى بيروت، وشهدت كيف كانت الطائفية جناية حقيقية على ذلك الشعب العربي بغير مبرر مقبول أو سبب منطقي. فالأمر في ظني أن التنوع العرقي والتعدد الطائفي في إطار الأمة الواحدة ميزة قومية تعطيها درجة من التعددية ونوعُ من التفرد الذي يجعل دورها أكثر تأثيرا في المجتمع الإنساني كله. فإذا كنا نقول مثلا إن تركيا كانت هي همزة الوصل بين العالم الإسلامي والغرب في مرحلة معينة، وإن لبنان كان أيضا قنطرة بين المشرق العربي وأوروبا، وان الدور التاريخي لمصر كان دائما هو أنها مدخل العلم إلى هذه المنطقة، فان هذه الأطروحات تدور حول معنى واحد وهو أن التعددية والتنوع نقاط قوة ومثار اعتزاز وليست بالضرورة ظاهرة سلبية أو مصدرا لقلق.

وحين عجز «الرجل المريض» عن السيطرة على أنحاء الإمبراطورية العثمانية فان الغرب حاول في تلك الفترة أن يثير

نزعات عرقية أو نعرات طائفية في محاولة للتفتيت والتركيز على «الفسيفساء السياسية» خدمة لأغراضه وصيانة لمصالحه.

ولقد ثارت ضجة في الفترة الأخيرة حول مؤتمر علمي دعا إليه «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» بالقاهرة. وكان مبعث تلك الضجة أن المؤتمر يدور حول أقليات شعوب الوطن العربي والشرق الأوسط ومن بينها أقباط مصر، وهو أمر لفت الأنظار وكان سببا رئيسيا في حملة انتقاد إلى جانب أسباب أخرى كان من بينها ما يتصل بالأوضاع في جنوب السودان.

وإذا أردنا الإنصاف في تحليل ظروف الدعوة إلى ذلك المؤتمر والدوافع التي أدت إليه، فانه يتعين علينا بداية أن نفترض أن الداعين إليه لا ينقصهم حسن النية، خصوصا أن المركز، صاحب الدعوة، قد اصدر منذ أسابيع قليلة كتابا ضخما بعنوان «الملل والنحل والأعراق» يدور حول هموم الأقليات في الوطن العربي. ولكن الذي حدث أن المركز الداعي قد بادر بوضع برنامج زمني بأسماء المتحدثين والحاضرين دون استشارة عدد كبير منهم، على اعتبار أن الدعوة المبدئية للمؤتمر تمثل هيكلا تنظيميا عاما يقبل التغيير والتعديل وفقا لظروف المتحدثين أو الحاضرين وقبولهم الدعوة

إليه والمشاركة فيه. ولقد وجدت اسمي رئيسا لجلسة في ذلك المؤتمر تدور حول «الأقباط» وتضم عددا من الشخصيات البارزة من الأقباط والمسلمين على السواء في اليوم الأول للمؤتمر. وقد كان تفسير اختياري من جانب القائمين على المؤتمر لرئاسة «ورشة العمل» حول «أقباط مصر»، هو تخصصي الدراسي واقتراب الموضوع من المادة العلمية للدكتوراه التي حصلت عليها من جامعة لندن في منتصف السبعينيات.

ثم بدأت بعد ذلك ردود الفعل تتوالى ممن وصلتهم الدعوة إلى ذلك المؤتمر، وكان أهم الأصوات وأكثرها تأثيرا هي أصوات عدد من الأخوة الأقباط الذين رأوا – ومعهم حق – أن البحث في شؤونهم من خلال مؤتمر يتناول حقوق الأقليات في الشرق الأوسط أمر يعني هبوطا بهم من مستوى المواطنة الكاملة في بلدهم مصر إلى مستوى الأقليات المعزولة في دول أخرى في المنطقة، وهو أمر لم يعهده تاريخ مصر الحديث. فحتى في بدايات هذا القرن وإبان الفتنة الطائفية الأولى (عقب اغتيال بطرس باشا غالي رئيس وزراء مصر وهي الفتنة التي وضع بدورها المعتمد البريطاني وسلطات الاحتلال، حيث انعقد

المؤتمر القبطي ثم المؤتمر الإسلامي في تلك الفترة الحالكة السواد من تاريخنا الوطني وقبل أن يقول الشعب المصري كلمته الحاسمة التي اقر بها وحدته الوطنية الكاملة ابان ثورة ١٩١٩ الشعبية)، حتى في تلك الفترة كانت شكاوى الأقباط والمسلمين، على حد سواء، تبحث في إطار الجماعة المصرية ومن دون الخروج على أي التزام يمس ذلك الكيان الوطني الواحد.

من هنا فقد دافع المعارضون لوجود الأقباط جنبا إلى جنب مع أقليات أخرى في المنطقة بقولهم إن ذلك عدوان على الميراث التاريخي للوحدة الوطنية وانتقاص من مصرية الأقباط التي لا ينازع فيها احد. وأعاد هؤلاء المعارضون التذكير بموقف الأقباط إثناء الأعمال التحضيرية لدستور ١٩٢٣ ورفض قياداتهم في ذلك الوقت كل محاولات التخصيص لمقاعد برلمانية لهم أو تمييز وضعهم باعتبارهم أقلية. وهو أمر اعتبروه وقتها إهانة لهم ورفضوه في غمار مشاعر وطنية رائعة وإحساس عميق بالانتماء لمصر، وهو انتماء غير قابل للتجزئة ولا يخضع لأسلوب المساومة السياسية.

لذلك تقدمت إلى المركز الداعي إلى ذلك المؤتمر – وهو مركز معني بدراسات «المجتمع المدني» بالدرجة الأولى – معتذرا عن رئاسة جلسة «أقباط مصر» لأسباب اقتنعت بها، وحساسيات يتصل بعضها بالظروف العامة للوطن ويرتبط بعضها الآخر بموقفي الشخصي واعتبارات أقيم حسابا لها. وقد يكون من المفيد أن أسوق في هذه المناسبة بعض الملاحظات وأهمها:

أولا: إن المدارس الغربية الحديثة في دراسة الأقليات مازالت ــ بوعي أو بغير وعي ــ تضع الأقباط بين أقليات الشرق الأوسط انطلاقا من المفهوم العددي لكلمة «أقلية» من دون ارتباط بخصائص متميزة أو أصول عرقية مختلفة. وربما كانت هذه الخلفية احد الدوافع العلمية التي وضعت أقباط مصر في قائمة أقليات الشرق الأوسط التي يتصدى لها المؤتمر المشار إليه. والواقع أن المفهوم الغربي في بعض مدارس علم الاجتماع الحديثة والذي يعتمد في دراسته الأقليات على التاريخ الأنثروبولوجي لبعضها والمظاهر السلوكية للبعض الآخر، مازال هو نفسه يقع في خطأ اعتبار أقباط مصر أقلية، على رغم أن أصولهم العرقية لا تختلف عن معظم سكان مصر،

فضلا عن وحدة المظاهر السلوكية في تجانس تاريخي متميز جمع بين المسلمين والأقباط عبر تاريخهم الطويل. ويكفي أن نتذكر أن المواقف السياسية لأقباط مصر تجاه كل القضايا الوطنية كانت في مجملها جزءا لا يتجزأ من الموقف المصري العام حتى ما كان متصلا منها بالقضايا الإسلامية العربية. وأسوق هنا مثالين لذلك، أشير في أولهما إلى الزيارة التاريخية لمكرم عبيد باشا – إلى مدن الشام في الثلاثينيات من هذا القرن وحديثه المستفيض عن الوحدة القومية وعروبة مصر وتبشيره بفكرة الجامعة العربية قبل قيامها بعقد كامل من الزمان، وأشيد في ثانيهما بالموقف الرائع للكنيسة القبطية المصرية والذي تجسد في دعوة البابا شنودة الثالث إلى امتناع الأقباط المصريين عن الذهاب إلى المزارات الروحية في القدس المحتلة تضامنا مع إخوتهم المسلمين وارتباطا بأمتهم العربية.

ثانيا: إن الأقباط جزء من نسيج الأمة المصرية – إن جاز التعبير – لم يضطهدهم حاكم إلا إذا كان قد اضطهد المصريين جميعا، مسلمين وأقباطا على السواء، ولم يحاول تمزيق هذا النسيج الواحد إلا عدو مشترك يتربص بمصر ويستهدف شعبها بأكمله، من دون تمييز بين ديانات أبنائه. والواقع أن التاريخ

الاجتماعي المصري حافل بمظاهر القهر الذي مارسته سلطات الحكم في مراحل مختلفة من تاريخنا، وهو قهر مادي ومعنوي وقع على المصريين جميعا من دون تفرقة بين مواطن وآخر، إلا بقدر موالاته لحاكم مستبد أو نفاقه لطاغية أحمق.

ثالثا: انه مع تسليمنا بأنه لا توجد في مصر «مسألة قبطية» إلا أن ذلك لا ينفي في الوقت ذاته وجود خصوصية من نوع ما في إطار الجماعة الوطنية كلها، ووجود هموم مصرية مشتركة يتحمل الأقباط جزءا منها، فإذا تحدثنا مثلا عن صعيد مصر أو اشرنا إلى سكان دلتا النيل أو تعرضنا لبدو الصحراء الشرقية والغربية، فإننا لا ننتزع من نسيج الأمة الواحدة خيوطا معزولة، ولكننا نقوم بعملية انتقاء على أسس جغرافية أحيانا أو إدارية أحيانا أخرى، من اجل دراسة أكثر تفصيلا وبحث أكثر موضوعية، كما أضيف إلى ذلك أن البحث في كل ما يدور حولنا أصبح من لزوميات العصر في مناخ الحريات المتاحة والتعددية المعترف بها.

رابعا: إنني أتصور أن اسم الأمين العام للأمم المتحدة قد تصدر قائمة المدعوين إلى المؤتمر – ربما من دون استشارة مسبقة له – لأسباب لا تتصل بقبطيته، ولكنها تنصرف في

المقام الأول إلى طبيعة وظيفته كرئيس للجهاز الإداري والتنفيذي للمنظمة الدولية الكبرى، في وقت يتردد فيه الحديث كثيرا في أروقة الأمم المتحدة وخارجها حول الإعلان العالمي لحقوق الأقليات. والذين يعرفون الأمين العام للأمم المتحدة عن قرب – وازعم أنني احدهم – يدركون أن مواقفه السياسية تنطلق من خلفية ترتبط بالتقاليد الفكرية لأوروبا المعاصرة ولا تنطلق من أرضية دينية أو مشاعر طائفية. فهو سليل عائلة – على رغم كل ما لها وما قد يكون عليها – تصدرت الحياة العامة في مصر وتجاوزت في كثير من مواقعها حدود الطائفة التي تنتمي إليها لتصبح نماذج للكفاءة الوظيفية والعملية منذ أول «نظارة» مصرية حتى مجلس الوزراء الحالي. ومن ثم فان الربط بين اسم الأمين العام للأمم المتحدة الحالي – وهو مصري وطني – وبين مؤتمر الأقليات في الشرق الأوسط أمر يتصل بدوره ولا يرتبط بديانته.

خامسا: إن الإشارة إلى الدعم المادي الذي تتلقاه مراكز بحثية عدة في مصر من جهات مختلفة، يجب ألا يصيب القائمين عليها بشبهة تنال من وطنيتهم ما دام القصد واضحا والدراسات معلنة. وعلى كل حال فهذه قضية لا تتعلق بمصر

وحدها ولكنها ترتبط بالعشرات من المراكز العلمية على امتداد ما نسميه بدول العالم الثالث. بل إن الدعم لبعضها يقدم علنا في إطار المعونة الممنوحة من الدول المتقدمة إلى عدد من الدول النامية. ولكن صمام الأمن يبقى متمركزا في الضمير الوطني للباحثين، وضرورة رفضهم الربط بين المعلومات التي تقدم جاهزة وأي عائد مادي يقابلها، إذا ما تعلق الأمر بأمن الوطن وسلامة كيانه الواحد. إننا باختصار نقول في هذه المناسبة إننا نرحب بأي دراسة حول الأقباط في إطار الوحدة الوطنية المصرية، وليس ضمن أقليات شرق أوسطية، لان تراث مصر تشكل من جماعة واحدة ضمت المسلمين والأقباط وامتزج نسيج هذا الوطن من خيوط متماثلة تميز بها البناء الحضاري لمصر على امتداد تاريخه الذي لم يعرف نعرات التعصب إلا في فترات التردي, ولم يعرف الفتنة الطائفية إلا في عصور الظلام. إنني أقول في هذه المناسبة إن الحديث المتكرر عن الأقليات في الشرق الأوسط يثير من التساؤلات أكثر مما يعطي من التفسيرات. ويفتح بابا للتأويلات أوسع بكثير مما يطرح من اجتهادات. ويتعين علينا هنا في مصر أن نكون آخر بلد في العالم يتحدث عن مفهوم للأقلية لأننا نتمتع بتجانس بشري

فريد، فعلى ارض الكنانة امتزجت الحضـــارات وانصـــهرت الثقافات.

إلامَ الخوف من مطالب الأقليات في العالم العربي؟

هلكوت حكيم
الحياة، ١٩٩٧/١٠/١٦

تثير مسألة الأقليات في العالم العربي خوفا أقل ما يقال عنه انه بعيد عن واقع الأخطار النابعة منها. وتـــأتي ردود الفعـــل بدرجة من العنف وكأن هذه المسألة لا تخص بلدانا أخرى في العالم. وكأنها أيضا اكبر المشكلات وأكثرها استعصـــاء علـــى الحلول. ومن بين التفسيرات التي يمكن طرحها هـــو أن ردود الفعل هذه تعني رفض مواجهة مشـــاكل الأقليـــات ومطالبهـــا والنظر إليها بشيء من الواقعية وبعد النظر.

إن الدول التي ينتمي سكانها إلى عرق واحد أو دين واحـــد قليلة بل نادرة. فأينما وجهنا أنظارنا نجد أقليات تعيش صـــمن الدول المعاصرة التي تعود غالبيتها في حدودها الحاليـــة إلـــى الحرب العالمية الأولى. ومما امتاز به تقسيم العالم بعـــد هـــذه الحرب هو إهمال رغبة وإرادة الكثير من الأقليات. كمـــا هـــو

الحال في أوروبا. وامتاز أيضا برسم حدود الدول ضد إرادة الكثير من الأقليات لتحضيرها كقنبلة موقوتة تنفجر من نفسها أو يمكن استعمالها فيما بعد. كما هو الحال في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

فمسألة الأقليات مشكلة لا تزال أمامنا وليس خلفنا، عكس ما يمكن أن يُستَشف من خطب سياسيي بعض الدول المعنية بالأمر، وبالأخص في الشرق الأوسط. فإنها إحدى مشكلات القرن الواحد والعشرين التي تبحث عن حلول. فمن هذا المنظور شكلت الأمم المتحدة هيئة خاصة بشؤون حقوق الأقليات في عام ١٩٩٢. وهذا هو السبب الأساسي وراء الاهتمام المتزايد منذ أواخر الثمانينيات بشكل خاص بدراسة الأقليات وظروفها في جامعات العديد من الدول.

وللعالم العربي مشاكله الملموسة، القديمة منها والآتية، في هذا المجال. ولا تكفي الخطب التي تؤكد أن لا تمييز بين الأقلية والأكثرية أو أن لا أقلية هنا وهناك لحل هذه المشاكل وأقل ما يقال عن الخطاب الرسمي أو الذي تستعمله الحركات القومية والإسلامية بل حتى بعض الحركات اليسارية التي تدعم

عادة حقوق الأقليات انه بعيد عن الاعتراف بوجودها إن لم يناد بعضها برفع السيوف لمحاربة من يؤكد هذا الوجود.

لا شك أن مجرد وجود الأقليات في العالم العربي يخلق العديد من المشاكل ويزرع الشكوك حول بعض من الأفكار والمعتقدات المستأصلة في الأذهان. وأول هذه المشاكل يتعلق بفكرة الوحدة العربية ذاتها، والتي لا تزال تحتل مكانا مهما في الحلم السياسي العربي، على رغم فشل المحاولات العديدة لتحقيقها. وان عدم تحقيق هذه الفكرة أو هذا الطموح المشروع يبقى مصدر كبت كبير عند شرائح واسعة من المجتمعات العربية التي تؤمن بإمكانية تحقيقها. وهناك إجماع واسع على أن المسؤول الأول والأهم عن عدم تحقيقه حتى الآن هو الاستعمار الغربي.

أيا كان رأينا في هذا التحليل، فإن المؤكد كونه يولد كبتا وإحباطا ملموسين يصعب تجاوزهما بسبب ميلان ميزان القوى لصالح هذا الغرب الاستعماري حتى يومنا هذا. وما أن يأتي الحديث عن الأقليات في العالم العربي حتى يجد هذا الكبت طريقه إلى التعبير العنيف أو السلبي على الأقل. فنسمع بسهولة اتهام الأقليات والمدافعين عنهم بالعلاقة مع الأجنبي المستعمر

والصهيونية والى ما شاءت الكلمات من اتهامات. وكأن لهذه الاتهامات تأثير العصا السحري لوضع حد لاستمرارية المشكلة. إن هذه الطريقة في التفكير تمنع كل محاولة لفهم الأقلية من منظورها الخاص بها، وبالتالي تبقى المشكلة دون حل وتكبر بمرور الزمن.

والأتعس من هذا هو تلك الفكرة الرائجة والصحيحة حول استغلال هذا الاستعمار نفسه لمشكلة الأقليات في العالم العربي لإضعافه أكثر فأكثر. ولكن أليست هذه قاعدة في الصراع والمنافسة بين الدول والحكومات؟ فهل هذا يخص الدول الاستعمارية فقط؟ أوليست هذه الطريقة من أوليات السياسة حتى بين الأحزاب والأشخاص أيضا؟ فهل تتعالى الدول والحكومات العربية عن استعمال مثل هذا السلاح في صراعها خاصة مع الأضعف منها؟ وهل من الضرورة البحث عن أمثلة في هذا المجال؟ ثم، ألم يستغل هذا الاستعمار نفسه الوعي القومي العربي في حربه ضد العثمانيين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟ وهل رفضت الحركة القومية العربية آنذاك مساعدة الغرب الاستعماري ضد

العثمانيين المسلمين؟ فلم إذن يعاب على الآخرين ما لا يحرم ويعاب على الذات؟

وتضع مشكلة بعض الأقليات في العالم العربي السياسيين العرب أمام سؤال صعب لم تجاوب عنها الحكومات المعنية، العراق بشكل خاص، إلا بقوة السلاح والقمع. لماذا يحق للعرب أن يبحثوا عن الوحدة بين بلدانهم المختلفة ولا يحق للأقليات المجزأة أن تبحث هي أيضا عن توحيد الأجزاء المتقطعة من بلدانها؟ ففكرة الوحدة العربية إذن تجد في مطالب الأقليات، بل في وجودهم عقبة كبيرة أمامها تتعلق بدعائم أساسية، بنت عليها أيديولوجيتها، منها فكرة الانسجام العرقي واللغوي والديني في البلدان العربية. هذه المواضيع ليست بتلك السهولة التي تبدو في كتابات كثيرة تمر أمام أعيننا كل يوم. ولو أخذنا كلا منها على حدة لوجدنا فيها الكثير من التشعبات والتفاصيل المهمة التي تركت آثارها في تفكير ووعي الناس. ولا يعبر الخطاب السياسي الوحدوي أي اعتبار لهذه التفاصيل، بل لايحاول فهم إمكانية امتلاك أقليات قريبة لمثل هذه الدعائم.

لقد أدت سياسات التعريب القائمة إلى تشبث أبناء الشعوب الأخرى بلغتهم أكثر من السابق. ومن ثم إلى ظهور تعددية

اللغات وتعددية الثقافات والأديان في العالم العربي بشكل أوضح مما كان عليه في السابق. وكان التعريب عاملا في دفع أبناء الشعوب الأخرى إلى الاهتمام بلغاتها والعمل على تطويرها. وهذا ما يمكن تلمسه بالنسبة للغتين الكردية والبربرية بشكل خاص. وبالنتيجة ابتعد هؤلاء عن اللغة العربية. وإذا كانت الدول العربية تتميز بوحدة لغوية نادرة في العالم، من حيث استعمالها جميعا للغة العربية الفصحى في التعليم والكتابة والإعلام، فإن هناك مناطق في الدول العربية ذاتها لا تنتمي ولا تحس بالانتماء إلى هذه اللغة. وتتعامل معها بأشكال مختلفة، منها رفض تعلمها وان أدى ذلك إلى الحرمان الكامل من التعلم وبالنتيجة خسارة كبيرة للغة وللمتعلم أيضا. ويعتبر هذا الرفض ظاهرة حديثة لعلها تشجع على إعادة التفكير في السياسات المتبعة تجاه الأقليات.

هناك العديد من الشعوب التي تعيش في العالم العربي ولا تشكل العربية لغتها الأم، ومن الصعب أن تصبح كذلك في المستقبل القريب أو البعيد. وسياسات التعريب المختلفة لم تكن ثمارها المرجوة في اغلب المناطق، والمراحل القادمة اقل بشاشة لهذه السياسات. فمن الأجدى البحث عن سياسات أخرى

أكثر انفتاحا على هذه اللغات واقل خوفا على العربية. هذه اللغة التي أثبتت عبر التاريخ ولأسباب مختلفة حيويتها وقوتها.

ثم أن هذه الشعوب تطورت في وعيها بهويتها لغوية كانت أو دينية. فالبربرية أو الامازيغية مثلا أصبحت هوية ثقافية وقومية أخذ الناطقون بلغتها يدركون أكثر من أي وقت مضى تعلقهم بها وحاجتهم إلى تأكيدها والدفاع عن خصوصياتها وتطويرها. واكتشفوا كذلك القوة التي يمكن أن يشكلوها. ففي البلدان العربية (الجزائر، المغرب، تونس، مصر وليبيا) يوجد أكثر من ١٥ مليون نسمة ينتمون إلى هذا الشعب. فغدت اللغة البربرية مع الزمن الميزة الأولى للهوية البربرية. وبقيت مناطق البربر محافظة على عاداتها وتقاليدها الخاصة رغم كل توقعات الانصهار. واخذ الشعور السياسي بهذه الهوية يزداد بينهم. وتشكل عودة الكثير من متعلميهم إلى تعلم لغتهم الأم ظاهرة تلفت النظر. ولن يكون بإمكان العالم العربي أن يتناسى أو يؤجل كثيرا من هذه القضية أو غيرها من قضايا الأقليات المختلفة. وقد يكون المغرب أكثر الدول المعنية فهما للموضوع، إذا أخذنا بنظر الاعتبار الإجراءات الأخيرة التي تدل على بعد نظر سياسي ورؤية مستقبلية حكيمة تثير الأسئلة

حول مواقف مصر، هذا البلد المشهور بحكمته التاريخية حول الأقليات.

ويمكننا أن نستفيد في هذا المجال من تطور شعور الانتماء العرقي والثقافي عند الجزائريين، على سبيل المثال. فقبل ما لا يزيد عن عقد من السنين كان الكثير من متعلميهم الذين تربوا وتكونوا في أحضان الثورة الجزائرية والحكومة التي تلتها وتشعبوا بمعتقداتها وثوابتها الفكرية، كانوا ينظرون إلى كل حديث عن مشكلة بربرية في الجزائر وكل ادعاء بربري للهوية من قبيل المواضيع الفلكلورية التي لا تبعث إلا على السخرية والاستخفاف وحتى على رد فعل عدواني. أما اليوم، وبعد ما حصل وما يحصل فإن الكثيرين منهم بدءوا يتساءلون عن أصولهم البربرية المحتملة. وصار العديد منهم يعترف بكون الهوية البربرية مكونة أساسية من مكونات الثقافة المغربية. هذه التجربة الجزائرية حدثت في أماكن أخرى أيضا. لا في العالم العربي وحده بل في دول أخرى حيث توجد أقليات. ولم يؤد يوما الاعتراف بالتعددية الثقافية في فترة من الفترات إلا إلى الازدهار والرقي والتاريخ الإسلامي خير مثال على ذلك.

إن ما يثار بين فترة وأخرى حول الهوية الثقافية القبطية وعن التصريحات التي تؤكد أن الأقباط ليسوا أقلية ولا تمييز بينهم وبين بقية الشعب المصري فإنه مسألة يثير بعض التساؤلات حول إرادة السياسات العربية فيما يتعلق بالتعددية الدينية. وإذا كان الأقباط يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن المصري فلماذا لا تزال القوانين المتعلقة ببناء الكنائس التي سنت في أواسط القرن التاسع عشر من قبل الدولة العثمانية سارية المفعول؟ ترى هل هناك قانون يتعلق بالإسلام أو بالعروبة ويعود إلى عهد الاستعمار الإنكليزي ولم يتم إلغاؤه في مصر أو في دولة عربية أخرى حتى يومنا هذا؟

ثم ألَم تعد ملحا تلبية المطالب الدينية، والتي من الأفضل تسميتها بالمطالب الثقافية، لهؤلاء المصريين الأقحاح الذين هم الأقباط بعد أن اعترفت مصر بدولة إسرائيل التي يبدو واضحا أن الدين فيها أكثر أهمية وحضورا منه عند أقباط مصر؟

إلا أن الخوف الأكبر الذي تبعثه مشكلة الأقليات في الأذهان هو الخوف من الانفصال. وهذا يتعلق بشكل خاص بجنوب السودان وشمال العراق. فلو تركنا مسألة جنوب السودان لمن أدرى بها منا ونظرنا إلى الثانية، نرى بأن السياسة التي اتبعتها

الحكومات العراقية وأيدتها في اغلب الأحيان الـدول العربيـة الأخرى، هذه السياسة لم تنجح في إبعاد فكرة الانفصال عـن القضية الكردية في العراق. بل على العكس دفعـت سياسـات القمع إلى ازدياد عدد الأكراد، وغير الأكراد أيضا، ممن أخذوا يفكرون أكثر فأكثر بأن الحل النهائي لمعاناتهم في العراق هـو الانفصال عن هذه الدولة. ولم يعد الرأي العام العـالمي فـي غالبيته، دون الحكومات، يرى ضرورة بقاء الأكـراد ضـمن العراق حفاظا على وحدة أراضيه. المسألة تتعلق إذن بـإرادة الدول العظمى وبسياسة بعض الدول الأخرى. وهنـاك أيضـا إرادة الأكراد أنفسهم التي من شأنها أن تلعـب دورا مـا فـي الانفصال أو البقاء ضمن الدولة العراقية. فما الذي عملته الدول العربية في تشجيع الأكراد لعدم التفكير في الانفصال، أيا كـان ضعف دورهم في رسم السياسات الدوليـة والإقليميـة التـي تخصهم؟ وإذا تهيأت الظروف لانفصال أكراد العراق وأرادت الدول العظمى ذلك، فهل لدى الدول العربية من قـوة ونفـوذ كافيين لمقاومة ذلك الانفصال، في الظروف الراهنة وفي العقود الآتية؟ وإذا تحققت هذه الفرضية، أيهما أجدى للدول العربيـة، سياسة الاعتراف بوجود الأقليات وتلبية مطالبها أم العكس؟ أما

آن الأوان لكي تعيد الدول العربية النظر في سياسـاتها تجـاه الأقليات كي تظهر على الأقل بأنها تختلف في هذا المضـمار عن جارتها تركيا؟

ردا على هلكوت حكيم:

المشكلة ليست < مطالب الأقليات > ولكن المتاجرة بها

صلاح عز
كاتب وجامعي مصري
الحياة، ١٩٩٧/١١/١

في مقدمة مقاله عن مشكلة الأقليات في العالم العربي، المنشور على هذه الصفحة في ١٩٩٧/١٠/١٦، يتساءل هلكوت حكيم «إلام الخوف من مطالب الأقليات الثقافية؟»، ويقرر أن الأكراد والبربر والأقباط يمثلون ثلاث أقليات يرفض العرب ليس فقط مواجهة مشاكلهم بل حتى الاعتراف بوجودها. وهذا يصل به إلى تساؤل آخر هو «لماذا يحق للعرب أن يبحثوا عن الوحدة بين بلدانهم المختلفة ولا يحق للأقليات المجزأة ان تبحث عن توحيد الأجزاء المتقطعة من بلادها؟» والواضح ان هذا التساؤل الأخير ينصب على الحالة الكردية على أساس أن توحيد الأحزاب المتقطعة يستوجب وجود تواصل جغرافي بين

الأجزاء المراد توحيدها، وهو تساؤل يبدو لأول وهلة سليما من الناحية المنطقية إلا انه بالقطع ليس كذلك.

من حيث المبدأ فإن حق تقرير المصير لأي مجموعة متميزة من البشر لا غبار عليه ما دام لا يؤدي إلى انتهاك صارخ لحقوق الآخرين. ولهذا السبب يرفض المجتمع الدولي، ظاهريا على الأقل، مطالب صرب وكروات البوسنة بالانفصال وتوحيد كيانيهما مع صربيا وكرواتيا لأن نتيجة هذا آجلا أو عاجلا ستكون الموت البطيء للجيب المسلم المحاصر في وسط البوسنة، وذلك على الرغم مما يبدو من سلامة منطق المتسائلين انه «إذا كان من حق جمهوريات يوغوسلافيا السابقة ان تنفصل وتستقل بذاتها، فلماذا لا يحق لكيانات اصغر داخل الجمهورية الواحدة أن تنفصل وتتوحد مع جاراتها؟» فمسألة شائكة كالقضية الكردية لا يصح تناولها بهذا التبسيط الذي يطرحه تساؤل حكيم. فلم تكن المشكلة أبدا مرتبطة بفكرة الوحدة العربية، بل إن معاناة الأكراد ليست مع العرب بقدر ما هي مع الأتراك الذين يسعون بلا هوادة لوأد هويتهم وإلغاء خصوصيتهم الثقافية. حتى الفظائع التي تعرض لها الأكراد على يد صدام، لم تكن على خلفية الهوية والثقافة ولكن على

خلفية المعارضة والتحدي بما لا يتحمله أي طاغية فيدفعه إلى البطش بكل من يتصدى لمظالمه سواء كان كرديا أو عربيا شيعيا أو عربيا سنيا. إن الانفصال وتوحيد الأجزاء هما بالنسبة للأكراد وسيلة للهروب من القمع والاضطهاد. فإذا وضع حد للقمع ونال الأكراد حقوقهم تصبح الدعوة للانفصال غير منطقية – خاصة إذا كان الانفصال يسبب أضرارا بمصالح الدول التي تربطهم بها حقوق المواطنة.

إن فكرة الوحدة العربية لا تتعارض بالضرورة مع الإقرار بحق الأكراد والبربر في التحدث بلغتيهما والتعبير عن هويتهما والتمسك بتقاليدهما وممارسة الاحتفال بأعيادهما. وفي رأيي فإن العرب لا يمانعون في أن تتمتع المناطق الكردية الموزعة على خمس دول متجاورة بقدر محدود من الحكم الذاتي يمكنهم من التواصل عبر الحدود ونيل كل حقوقهم من دون أن يشكل ذلك انتقاصا من سيادة أي دولة. ما يرفضه العرب هو أن تتاجر قوى الغرب – المسؤولة أصلا عن تمزيق الشعب الكردي – بحقوق الأكراد في العراق بينما تتغافل عن حقوقهم في تركيا، وإنما يتعلق فحسب بتفتيت دولة عربية شقيقة. أيضا لم تكن المشكلة مرتبطة بسياسات التعريب، كما

يدعي الكاتب، والتي كان هدفها في المغرب العربي حماية اللغة العربية من الانقراض في مواجهة الفرنسية.

خوف العرب إذن ليس مصدره «مطالب الأقليات الثقافية»، كما يشير عنوان مقال هلكوت حكيم، وإنما هو ينبع من محاولات استغلال مشاكل هذه المجموعات البشرية لتمزيق وإضعاف الدول العربية وإثارة الفتن في مجتمعاتها.

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الحديث عن أقباط مصر، وهنا يثار التساؤل متى يجوز اعتبار جماعة من الناس مختلفة عرقيا أو دينيا أو لغويا «أقلية»؟ إن هناك ملايين من المصريين الذين ينحدرون من أصول تركية، فماذا لو زعم احدهم انه ينتمي إلى «أقلية تركية»، ألن يكون هذا هو الهزل بعينه؟ وإذا كان هزلا أن نتحدث عن أقلية تركية تختلف عرقيا عن «أغلبية» الشعب المصري وإن كانت تعتنق ديانته نفسها، فإنه يكون من الهزل أن نتحدث عن أقلية قبطية تختلف دينيا عن باقي الشعب المصري وإن كانت تنتمي إلى العرق نفسه. هناك تساؤل آخر يفرض نفسه في هذا المقام: لماذا يصر بعض الكتاب المقيمين في الخارج على اعتبار الأقباط أقلية، على الرغم من أن أصحاب الشأن في الداخل يرفضون هذا المصطلح؟ لقد أعلن

البابا شنودة رئيس الكنيسة المصرية وبطريرك الأقباط – في حديثه لمجلة «أكتوبر» المصرية في آب (أغسطس) الماضي– استنكاره لـ «المحاولة الخبيثة لاعتبار المسيحيين أقلية في مصر»، كما قال «إن الولايات المتحدة ليس لها أن تطلق علينا أقلية لأننا جزء من النسيج الوطني المصري» وعليه فإن هلكوت حكيم تخونه الدقة عندما يكتب «ان التصريحات التي تؤكد ان الأقباط ليسوا أقلية ولا تمييز بينهم وبين بقية الشعب المصري تثير التساؤلات حول إرادة السياسات العربية فيما يتعلق بالتعددية الدينية» لأنه – بعيدا عن «السياسات العربية» فإن التصريحات التي يشير إليها الكاتب تعبر عن موقف جميع طوائف الشعب المصري وأحزابه وجمعياته ونقاباته المهنية، بل الأهم من هذا فإنها تعبر عن موقف ورأي قيادات أقباط مصر.

إن المجال لا يتسع للخوض في «المشاكل» التي يعاني منها الأقباط والتي هي في حقيقة الأمر نابعة من المصدر نفسه الذي يفرز جميع المشاكل والأزمات التي يعاني منها مجمل الشعب المصري: حكم الحزب الواحد وما يترتب عليه من تغييب للديمقراطية وتضييق على الحريات. كما لا يسمح المجال بتفنيد

الخلط بين مسألة التعددية الدينية وعدم اعتبار الأقباط أقلية. ولكن يكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أن رفض قيادات ورموز أقباط مصر ومسلميها لمصطلح «الأقلية» يعكس إدراكهم لما يخطط لمصر في الخارج، فالعلاقة دائما وثيقة بين ترديد مصطلح «الأقلية» ووجود حالة من الصراع والاضطهاد. بمعنى انه واقعيا حيثما وجدت أقلية فهي مضطهدة، كما هي الحال بالنسبة للأكراد أو بالنسبة للأقليات المسلمة في الهند والبلقان ومعظم دول أوروبا. ومرة ثانية إذن، الخوف لا ينبع من «مطالب الأقباط الثقافية» أو التعددية الدينية، ولكن من محاولات تضخيم المشاكل والمتاجرة بها وإثارة النعرات الدينية، وفرض مصطلح «الأقلية» لتسهيل تحويل «اضطهاد الأقباط» من فكرة خيالية إلى واقع قائم.

ردا على رد صلاح عز:

‹ حصر مسألة الأقليات في عملية المتاجرة بها ›، إنكار لها

هلكوت حكيم

الحياة، ١٩٩٧/١٢/١٠

في رده على مقالة لي نشرت في صفحة «أفكار» بتاريخ ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧ حول مطالب الأقليات في العالم العربي، يطرح الكاتب والجامعي المصري صلاح عز في الصفحة نفسها من «الحياة» بتاريخ ١ تشرين الثاني (نوفمبر) عددا من الآراء التي تستحق التعقيب والمناقشة.

في بداية حديثه يذكر بأنه «من حيث المبدأ فإن حق تقرير المصير لدى مجموعة متميزة من البشر لا غبار عليه ما دام لا يؤدي إلى انتهاك صارخ لحقوق الآخرين». وكمثال على هذا الانتهاك يذكر رفض «المجتمع الدولي (ظاهريا على الأقل)

مطالب صرب وكروات البوسنة بالانفصال وتوحيد كيانيهما مع صربيا وكرواتيا لأن نتيجة هذا آجلا أو عاجلا ستكون الموت البطيء للجيب المسلم المحاصر في وسط البوسنة». والفكرة هذه تحتل كمسلمة نصف ما في الرد من كلمات وآراء بهدف تطبيقها على الحالة الكردية.

إن المجتمع الدولي يغير مواقفه ويطورها مع تطور الإحداث والظروف، محاولا تبرير ذلك عبر تفسير جديد دائما للقوانين الدولية. فحق تقرير المصير يتعارض مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد جاء القرار ٦٨٨ حول حق التدخل الإنساني في ١٩٩١ ليكسر، مؤقتا على الأقل، هيبة وهيمنة قاعدة عدم التدخل في الشؤون الخاصة للدول. وكان ذلك سابقة أولى في تاريخ الأمم المتحدة تلتها غيرها.

والمجتمع الدولي ذاته رفض في البداية انفصال سلوفينيا وكرواتيا ومن ثم البوسنة. إلا انه عاد واعترف بهذه الدول منفصلة عن يوغوسلافيا التي كانت عضوا في الأمم المتحدة. وكانت هذه الانفصالات تؤدي دون شك إلى انتهاك صارخ لحقوق الآخرين المتمثلين في الصرب. وفي أكثر الاحتمالات ستكون الحالة غدا هكذا بالنسبة لصرب البوسنة إذا تطورت

الظروف لصالح انفصالهم «دون أن يكون في ذلك تهديد لوجود الدولة البوسنية».

ويثير المثال ذاته تساؤلا آخر. فبالأمس حين طلب البوسنيون انفصالهم عن يوغوسلافيا ومن ثم حصلوا عليه بتدخل من المجتمع الدولي وتأييد الملايين من الغربيين والشرقيين، مسلمين ومسيحيين ويهود وملحدين، باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها، كان من بينهم الملايين من العرب إن لم يكن كلهم على الإطلاق. فإذا طلب أكراد العراق ومسيحيو السودان وصحراويو المغرب غدا انفصالهم عن هذه الدول فهل تهب هذه الملايين العربية دفاعا عن هذه الأقليات باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها؟ أم أنهم سوف يعتبرون أن ما يطبق هناك لا يطبق هنا؟ أو أنهم «لا يمانعون في أن تتمتع المناطق الكردية الموزعة على خمس دول متجاورة بقدر محدود من الحكم الذاتي يمكنهم من التواصل عبر الحدود ونيل كل حقوقهم من دون أن يشكل ذلك انتقاصا من سيادة أي دولة». ترى هل هذا هو ما طلبه العرب للبوسنيين ودفعوا الغرب إلى العمل من اجله، أم أنهم ساندوا الانفصال الكامل؟ أما هذا التمايز في الدفاع عن شعبين مظلومين فهو الصورة الحية للكيل بمكيالين،

مع أن ما يذكره الكاتب من استعداد العرب للاعتراف بحكم ذاتي محدود يمثل في حد ذاته تطورا نوعيا واضحا في الموقف من القضية الكردية إذا ما قارناه بموقفهم قبل أكثر من عشر سنوات بل اقل من ذلك، انه سنة التطور: بطيء ولكنه أكيد.

ويذكر صلاح عز بأن المشكلة الكردية «لم تكن أبدا مرتبطة بفكرة الوحدة العربية». كيف لا؟ وهناك روابط كثيرة يكفي لإدراكها الرجوع إلى المواقف المعروفة في الستينيات بين الحركة القومية الكردية والوحدويين العرب. فالذين حاولوا إقامة الوحدة العربية لم يولوا أي اهتمام لمخاوف الأكراد حيال قيامها على حساب حقوقهم. ولا يسمح لنا ضيق المجال هنا بالدخول في التفاصيل.

أما مسألة «أن معاناة الأكراد ليست مع العرب بقدر ما هي مع الأتراك الذين يسعون بلا هوادة لوأد هويتهم وإلغاء خصوصيتهم الثقافية»، ففيها الكثير من الصحة رغم أنها تحتاج أيضا إلى بعض المناقشة والتوضيح، لأنها أصبحت حاضرة في كل حديث عربي مختصرا كان أو مطولا، عن القضية الكردية.

ولكن حين نقرأ أن «الفظائع التي تعرض لها الأكراد على يد صدام لم تكن على خلفية الهوية والثقافة ولكن على خلفية

المعارضة والتحدي بما لا يتحمله أي طاغية فيدفعه إلى البطش بكل من يتصدى لمظالمه سواء كان كرديا أو عربيا شيعيا أو عربيا سنيا»، يمكننا أن نتساءل إن كانت المظالم مرتبطة بعهد صدام فقط؟ فإلى أي شيء يمكن إسناد الظلم الذي يلحق بالأكراد والشيعة والتركمان والمسيحيين منذ صعود التيار القومي العربي إلى مراكز الحكم في العراق مع بداية الثلاثينيات؟ إن صدام لم يعمل إلا على إظهار طابعه الهمجي أمام العالم وتحت أنظار العرب وسكوتهم ناسين أو متناسين ما قالته العرب، وبحق، من أن السكوت دليل الرضا!

وليست حملات التعريب التي تعرض ولا يزال يتعرض لها الأكراد وغيرهم إلا جزءا من سياسة القوميين العرب المعادية للتعددية القومية وحتى الدينية رغم «علمانيتهم». فالحملات هذه، على العكس مما يدعي عز، هي معضلة كبيرة في علاقة الأقليات بالعرب. فالتعريب اللغوي والثقافي يصب في التعريب الإنساني والجغرافي. فمن الغريب ادعاء العكس إذا كانت الأرقام في هذا المجال بالذات تتحاجج بما لا طاقة للكلمات والجمل عليه. ولو قبلنا بأن هدف التعريب في المغرب العربي هو «حماية للغة العربية من الانقراض في مواجهة الفرنسية»،

فهل لا يزال ذاك التهديد مستمرا بعد أربعين عاما على الاستقلال؟ لم إذن لا يزال البربري يطالب، بعد كل هذا الزمن، بأبسط حقوقه اللغوية والثقافية؟

حين يحاول الكاتب إثبات أن الأقباط ليسوا أقلية، يقارن بما لا يمكن مقارنته في هذا المجال. فيرى بأنه من الهزل أن يطلق على الملايين من المصريين الذين ينحدرون من أصول تركية اسم أقلية، مثلما من «الهزل أن نتحدث عن أقلية قبطية تختلف دينيا عن باقي الشعب المصري وان كانت تنتمي إلى العرق نفسه». فأولا هؤلاء «الملايين» من المصريين المنحدرين من أصول تركية جاءوا من مناطق أخرى، فاستطاعت الحضارة المصرية، شأنها في هذا شأن الحضارة الفارسية، أن تصهرهم في مصريتها وتجعلهم مصريين. وما كان يميزهم عن المصريين آنذاك هو اللغة. ولم تكن اللغة التركية كما كانت الحال بالنسبة للعديد من اللغات الأخرى، في مستوى رقي وغنى العربية. ولأن دين الأتراك كان الإسلام أيضا، فكان الانصهار في المجتمع المصري بالنسبة لهم ولغيرهم بابا للارتقاء في سلالم الطبقات الاجتماعية.

أما الأقباط فهم أقدم حضورا في مصر حتى من العرب. ولا يمكن مقارنة حضارتهم بثقافة الملايين ممن استقروا في مصر. ثم إن دينهم كان مختلفا عن الإسلام، فمن الطبيعي أن يكون تعلقهم بهويتهم الثقافية أكثر من تعلق الأتراك والفرس والجركس والأكراد الذين استقروا في مصر.

فالمقارنة تلك لا تقدم ولا تؤخر شيئا من الموضوع حتى وان كان هدفها مدعوما بتصريحات البابا شنودة الذي يجد نفسه في وضع سياسي لا يمكن إلا تفهمه حين يصرح بأن الأقباط ليسوا أقلية، ولا يمكنني بصدد هذه التسمية إلا أن أشير إلى مقال كتبه نبيل عبد الملك، رئيس «المنظمة الكندية – المصرية لحقوق الإنسان» والمنشور في صفحة «أفكار» بتاريخ ١٦ تموز (يوليو) ١٩٩٧، ردا على مقالة لصلاح عز نشرت في الصفحة نفسها في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٧، رافضا فيها مثل محمد حسنين هيكل وآخرين، وصف الأقباط بالأقلية.

ولكن المفارقة في كل هذا هي في الاتهام الموجه إلى كل من يعيش خارج البلدان العربية ويتحدث عن الأقليات فيها. فعز يتساءل في رده: «لماذا يصر بعض الكتاب المقيمين في

الخارج على اعتبار الأقباط أقلية، على رغم أن أصحاب الشأن في الداخل يرفضون هذا المصطلح؟»

إن قضية هؤلاء الكتاب ليست مؤامرة تخطط لمصر في الخارج، كما يؤكد الكاتب ذلك في نهاية مقالته، بل إنها تتعلق بمسألة حرية التعبير المتوافرة في الخارج والمنعدمة، إلا نادرا، داخل البلدان العربية. فتفسير الحديث والكتابة عن الأقليات ومشاكلها أو عن كل ما يحرج، عبر التحليل الجاهز والتبسيطي عن المؤامرة الخارجية لا يعبر إلا عن حالة عقدة بارانويا أكل عليها الدهر وشرب. ومثل هذا التفسير يخدم بالتالي حكم الحزب الواحد المسؤول، حسب رأي الكاتب، عن مشاكل جميع أبناء الشعب المصري وهو، أي هذا التفسير، من صنيعة الحزب الواحد الذي يتفرد بالسلطة في العديد من البلدان. وما دمنا سجناء عقدة المؤامرة الخارجية سنبقى بعيدين عن مواجهة مشاكلنا بواقعية، نعبد الطريق أكثر فأكثر أمام «قوى الغرب أن تتاجر بمشكلاتنا» كما تتاجر بعض سلطاتنا بمشكلات أخرى.

ردا على رد هلكوت حكيم:

نعم، الضرب على وتر الأقليات المضطهدة والمختلقة... مؤامرة

صلاح عز
كاتب وجامعي مصري
الحياة، ١٩٩٧/١٢/٢٣

هناك فكرة شائعة في العالم العربي مفادها أن تشتيت الشعب الكردي وتوزيعه على خمس دول مجاورة لم يكن عملا عفويا من جانب القوى الاستعمارية. فقد أنجب هذا الشعب بطلا مسلما وحد العرب ودحر الصليبيين، ولأن هذه القوى لا تنسى ثاراتها ولا تتردد في تصفية حساباتها معنا أولا بأول، فهي بالإضافة لإرضاء هذه النزعة الانتقامية سعت لخلق بؤر مشاكل يمكن استغلالها في أي وقت. وكنت قد أوضحت في مقال في هذه الصفحة (١/١١) أن تأمين الحقوق الأساسية للأكراد يتطلب

إنشاء حكم ذاتي يمكنهم من التواصل عبر الحدود، وأنه حتى لا يؤدي هذا إلى انتهاك لحقوق أي دولة فإن الأمر يستلزم معالجة شاملة لتطلعات جميع الأكراد للتأكد من عدم وجود أهداف أخرى خبيثة يتجاهل أصحابها حقوق الأغلبية الكردية، بينما يستغلون معاناة القلة منهم لمحاولة تفتيت الدولة التي تحتويهم. ولم يكن فيما كتبته عن المتاجرة بالأكراد إنكارا لهذه الأقلية أو استهانة بما تكابده من أهوال كما زعم هلكوت حكيم (أفكار- ١٠/١٢).

لقد جانب الكاتب التوفيق في عدد من النقاط الأخرى. فهو يزعم أن العرب طالبوا بانفصال البوسنة عن يوغوسلافيا بينما في شأن الأكراد يكتفون بالمطالبة بحكم ذاتي محدود، وأن هذا يمثل «صورة حية للكيل بمكيالين». والحقيقة أن العرب وقفوا بجانب البوسنة بعد انفصالها واعتراف المجتمع الدولي بها، ولم يطالبوا أبدا بانفصال البوسنة لسبب بسيط وهو أن البوسنة نفسها لم تكن راغبة في الانفصال بل إن الانفصال لم يكن حتى مطلبا لكرواتيا وسلوفينيا طوال السنوات السبع الفاصلة بين وفاة تيتو وانقلاب سلوبودان ميلوشوفيتش على قيادات الحزب الشيوعي عام ١٩٨٧، وإمساكه بمقاليد الحكم.

فمنذ ذلك التاريخ عمد ميلوسوفيتش وأعوانه إلى إثارة النعرة الصربية وتهيئة المشاعر ضد القوميات الأخرى بهدف إلغاء الفيدرالية وانتزاع سلطات الجمهوريات الأخرى لتركيزها في بلغراد. لم تطرح جديا فكرة الانفصال إلا بعد قرار ميلوشوفيتش في آذار (مارس) ١٩٨٩ بإنهاء وضع الحكم الذاتي لمقاطعتي كوسوفو وفويفودينا، وهو الوضع الذي كان يضمنه دستور يوغوسلافيا الاتحادية. هذا العدوان على الدستور كان هو الضربة القاصمة التي أدت إلى انهيار الدولة وجاء غزو الجيش الصربي لكوسوفو وقمعه الوحشي لمظاهرات الألبان بمثابة جرس إنذار لما سيلحق بالآخرين إذا ما تمكن الصرب من فرض السيطرة عليهم. وكان الرئيس البوسنوي علي عزت يعارض انفصال كرواتيا وسلوفينيا حتى لا يترك وحيدا في مواجهة الصرب. وتسارعت الإحداث وانفصلت الجمهوريتان مما اجبر البوسنة على السير في الطريق نفسه. وبضغط من ألمانيا اعترف الغرب بالدول الثلاث، ولم يكن من المنطقي أن يتخلف العرب. أما حل مشكلة الأكراد فيكمن في تركيا حيث تتواجد أغلبيتهم الساحقة، وعندما تخلص نوايا

الجميع وتنصب جهودهم على تأمين حقوق الأكراد بدلا من تفتيت دولة عربية، فإن هذا الحل لن يستحيل.

الحكم الذاتي إذن هو ضرورة ملحة للأقليات المضطهدة مثل الأكراد وألبان كوسوفو، ولكنه يتحول إلى نكتة سخيفة عندما يطالب به أقباط المهجر لأقلية لا وجود لها. ويزعم هلكوت حكيم أن المقارنة التي عقدتها في مقالي (١/١١) بين المصريين من أصل قبطي المختلفين دينيا والمصريين من أصل تركي المختلفين عرقيا لا مجال لها ولا تقدم ولا تؤخر شيئا لأن المصريين من أصل تركي «جاؤوا من مناطق أخرى فاستطاعت الحضارة المصرية أن تصهرهم في مصريتها، بينما الأقباط هم أقدم حضورا في مصر»، وكأنه يزعم أن الأقباط هم الطائفة الوحيدة التي تحصنت عبر القرون ضد الاختلاط بالأعراق الأخرى، فأين دليله على ذلك؟ إن هناك أقباطا في صعيد مصر شعورهم شقراء وعيونهم زرقاء نتيجة لتزاوج أجدادهم مع الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية. فإذا اعتبرنا الأقباط الأقدم حضورا (وكيف نميزهم؟) اليوم «أقلية» فلماذا لا نعتبر الأقباط من أصل فرنسي أقلية أخرى؟ وماذا عن

«الأقلية» النوبية المختلفة عرقيا والشيعية المختلفة مذهبيا؟ وإلى أي مدى يمكن أن نذهب في تمزيق النسيج المصري؟

إن المقارنة التي عقدتها في محلها لأنه في دولة فريدة كمصر يفقد مصطلح «الأقلية» معناه. والبابا شنودة عندما يرفض دمغ الأقباط بهذا المصطلح، فهو يفعل ذلك بدافع حرصه على مصلحة مصر، وليس لأنه «في وضع سياسي لا يمكن إلا تفهمه» يدفعه لأن يقول غير ما يضمر. ولو كان الأمر يرتبط بضغوط سياسية فكيف يفسر الكاتب الخصومة بين البابا والقلة من أقباط المهجر المتحالفة مع اللوبي الصهيوني في مسألة «اضطهاد الأقباط والحريات الدينية»؟ لقد وصفهم البابا بأنهم «متمردون خارجون على سلطة الكنيسة باعوا الوطن والكنيسة، باحثون عن بطولة زائفة، مستعدون لبيع كل شيء مقابل المال». وهذا ليس رأي البابا وحده ولكنه رأي الكثير من أقباط الداخل. فمثلا تحت عنوان «لا تتاجروا بنا» هاجم الدكتور فيليب رفله (الأهرام ١٣/١٠/١٩٩٧) أقباط المهجر لـ«استعداء الأجنبي ضد وطنهم مصر الذي غذاهم واحتضنهم حتى صاروا رجالا، وليس من الوطنية ولا الخلق ولا العقل السليم أن يسيئوا إلى الوطن. فنحن الأقباط في مصر

نعالج شؤوننا مع مواطنينا المسلمين الذين يتفقون معنا في اللغة والعادات والتقاليد والوطن المصري المشترك إن خيرا وإن شرا يصيبنا معا. إن المسلم المصري أحن علي أنا القبطي من أي مسيحي خارج مصر».

إن المؤامرة الخارجية في مسألة الأقليات واضحة، فالتناغم بين المنظمات القبطية في الغرب واللوبي الصهيوني في الصحافة والكونغرس موثق مثلما أشرت من قبل. وكما أن الهدف في العراق لا علاقة له بحقوق الأكراد، فالهدف من إثارة قضية اضطهاد الأقباط في مصر ليس إلا إشعال حريق الفتنة الدينية. وكما أن المتظاهرين بالدفاع عن أكراد العراق يتجاهلون ما يحدث لأكراد تركيا، نرى المتظاهرين بالدفاع عن مسيحيي مصر يتجاهلون ما جرى على مدار نصف قرن وما يزال لمسيحيي فلسطين على أيدي الاحتلال الإسرائيلي. وهناك أقباط في المهجر يعتقدون أن اختلاق أقلية والزعم باضطهادها كفيلان بتحقيق مأربهم. إن المؤامرة قائمة ويتفق على ذلك المسلمون والأقباط، الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة، الإسلامي والعلماني، ولا أظن أن كل هؤلاء قد إصابتهم «البارانويا» حسب زعم هلكوت حكيم الذي يدعي أيضا على

كاتب هذه السطور اتهامه الكتاب المقيمين في الخارج بالتآمر على مصر. والواقع إن التهمة – إذا صح التعبير – هي الانعزال عن هموم وحقائق الأوضاع في مصر والاستسلام لغسل الأمخاخ الذي تمارسه كبريات الصحف الغربية. والدليل على ذلك ما كتبه حكيم عن «حرية التعبير المتوافرة في الخارج والمنعدمة إلا نادرا داخل البلدان العربية». فالكاتب يتناسى أولا إننا نتبادل الأفكار بحرية في جريدة تطبع وتوزع في القاهرة وعواصم عربية أخرى بدون أن تجري مصادرة لأي عدد على خلفية هذه الأفكار. وثانيا لا يبدو أن حكيم يدري شيئا عن حرية التعبير النسبية المتوفرة في صحافة مصر سواء كانت قومية أو معارضة أو مستقلة. نعم هناك بالفعل في مصر «مشاكل محرجة» مثل جريمة الأقصر وأغلبية الـ ٩٧ في المئة التي يتمتع بها الحزب الحاكم واستهانته بأحكام القضاء، وهي مسائل نتناولها بحرية في صحافتنا.

وعندما كتب شابان قبطيان في صحيفة «الدستور» الأسبوعية الواسعة الانتشار (١٩٩٧/٧/٣٠) أن «مصر تحولت من غالبية قبطية مسيحية إلى الإسلام بأعداد ضخمة نتيجة للتعذيب والتهجير الجماعي والإذلال، نحن لسنا عربا، الأقباط

لا يعينون في الوظائف إلا إذا تحولوا إلى الإسلام»، لم يمنع مقالهما من النشر ولم تصادر الصحيفة. فبالرغم من سفاهة ما كتباه يظل من حقهما التعبير عما يعتمل في صدورهما من أفكار مهما كان ضلالها. والفرق بين «الحياة» و «الدستور» من جانب و «النيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست» من جانب آخر هو أن الصحيفتين العربيتين تفسحان المجال للرد على أي رأي في نفس المكان مع توفير مساحة مشابهة بينما تسهين صحافة الغرب بالأفكار المضادة التي تخرج عن «إطار الحوار المسموح به والأفكار القابلة للطرح» على حد قول البروفسور ناحوم تشومسكي عالم اللغويات الأميركي المعروف. وأنا اكتب هذا بعد تجربة ثلاثة عشر عاما أثناء عملي بالخارج مع الصحافتين الأميركية والبريطانية حيث المساحات دائما متوفرة لمن يعمد تشويه قضايانا، وعندما يشكو المرء من عدم نشر الردود، فالعذر دائما هو ضيق المساحة.

ردا على رد صلاح عز:

أهي مؤامرة بالأقليات حقا أم وسوسة الأحاديين؟

هلكوت حكيم

الحياة، ١٩٩٨/٢/١٣

في رده الثاني المنشور في صفحة «أفكار» من الحياة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٣، يؤكد صلاح عز على أن التطرق إلى مسألة الأقليات أو كما يقول هو «الضرب على وتر الأقليات المضطهدة والمختلفة»، وعلى الأخص الأقلية القبطية في مصر، إنما هو مؤامرة ولا شيء غير المؤامرة. ويصر على التأكيد بأن مسألة المؤامرة، على مصر خاصة وبالأخص، يتفق عليها «المسلمون والأقباط، الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة، الإسلامي والعلماني». فلم يبق من الشعب المصري، خصوصا في الداخل، من لا يؤمن بوجود مؤامرة.

وهذا الاتفاق في الرأي يعني بالتالي اتفاقا في الموقف من انه ليست هناك مشكلة أقلية قبطية في مصر، كما يزعم البعض.

إذا كان الأمر كذلك، والمصريون يتفقون إلى هذه الدرجة حول الموضوع فلماذا هذا الخوف من أقلية قليلة لا تقاس في قلتها من الأقباط الذين يعيشون في الخارج ويتحدثون عما لا يوافقهم عليه الشعب المصري في الداخل من دون استثناء تقريبا؟ فلتُترك هذه الفئة القليلة على هواها في صيحاتها وكتاباتها في الخارج، ولتَتَناغم إلى ما شاءت في رغباتها وربح «تجارتها» مع اللوبي الصهيوني والكونغرس الأمريكي، وغيرهما من معاقل التآمر والمؤامرات على الوحدة العربية ما دام الداخل المصري، بكل شرائحه المختلفة، متحدا وواحدا في هذا المجال؟ ما الداعي للخوف إذن وما السبب للبارانويا؟ إن القوي الذي لا مشكلة لديه ولا ضعف عنده لا يأبه بما يقال عنه. فهو يترفع عن إضاعة وقته في القيل والقال.

تبدأ مقالة صلاح عز بذكر «فكرة شائعة في العالم العربي مفادها ان تشتت الشعب الكردي وتوزيعه على خمس دول مجاورة لم يكن عملا عفويا من جانب القوى الاستعمارية»، وإنما كان «إضافة إلى سياسته في خلق بؤر مشاكل يمكن

استغلالها في إي وقت»، عملا انتقاميا من الشعب الكردي لإنجابه البطل المسلم صلاح الدين الأيوبي الذي وحد العرب ودحر الصليبيين.

يمكن الحديث طويلا عن هذه الفكرة الروائية، ولكن أهم ما فيها، وهو على ما يبدو السبب الأساسي لذكرها هو اعتبار أن تقسيم بلاد الأكراد كان انتقاما غربيا من الأكراد لأنهم وحدوا العرب. ترى ممن انتقم الغرب حين قسم البلدان العربية أو حين قسم بلدان أفريقيا؟ إن قرارات السياسة الغربية أكثر عقلانية وبرودا من أن تمليها هواجس الانتقام. وهذا لا يعني خلوها من مشاعر الانتقام والكره والاحتقار. ولا تخلو سياسات الدول والقوى الأخرى، أيا وأينما كانت، من مثل هذه المشاعر تجاه العدو المغلوب على أمره. انه من الصعب الدفاع بشكل عقلاني أو منطقي عن هذه الفكرة. فالغرب مثلا لم يتعرف على هوية صلاح الدين الكردية إلا في الآونة الأخيرة حين ازداد الحديث عن الأكراد. أما في السابق فإن معرفة هذه الهوية كانت محصورة في نطاق محدود من المستشرقين والمهتمين بشؤون الإسلام والشرق. ولم يكن الأمر مختلفا عند العرب أنفسهم الذين اكتشفوا أن القائد العسكري الذي انتصر

على الصليبيين وحرر القدس كان كردي الأصل. وهنا يجب تقدير كتابة هذه الفكرة من جهة أصل صلاح الدين الأيوبي لأنها تقر وبقلم عربي بأنه كان كرديا. إذ ان هذا الإقرار جديد ولا يتفق معه الكثير من الكتاب العرب الذين يكتبون ويؤكدون مرارا وتكرارا مزايا وصفات البطل «العربي» صلاح الدين، وعليهم الآن أن يعيدوا النظر فيما كتبوا أو فيما سيكتبون. إنها عملية جراحية للفكر صعبة الإجراء.

وهذا يعني أيضا أن الغرب قسم بلاد الأكراد لان احدهم وحد العرب. ألن يكون من الوفاء لهذه الخدمة التي قدمها للعرب أن يعترفوا بأن سكوتهم عن قتل الأكراد بالأسلحة الكيمياوية من قبل قائد العروبة صدام حسين كان خطأ على الأقل؟ أو أنهم يأسفون على سكوتهم عن مذابح شعب صلاح الدين الأيوبي، الرجل الوحيد الذي «وحد العرب» منذ قرون عدة؟

حين قسم الغرب كردستان كان صلاح الدين الأيوبي آخر من يفكر به. إذ انه تجاوز مسألة الحروب الصليبية منذ زمان بعيد وتركها لمؤرخيه الذين لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد، ولا تباع كتبهم إلا نادرا. فهذه الحروب كبيرة ومهمة في أذهان الشرقيين لأنهم اكتشفوها حديثا واسمها العربي ليس إلا ترجمة

للتسمية الفرنسية القديمة. ولا تعود معرفة الشرق الإسلامي بها بشكل عام إلى ابعد من أواخر القرن التاسع عشر، لا قبل ذلك. وتأتي أهمية الأشياء من حداثتها وكيفية توظيفها وزمان ومكان هذا التوظيف, و تقل هذه الأهمية في الكتب مع تقدم الزمن.

حين قسم الغرب كردستان كانت هناك مجموعة من العوامل التي قادته إلى هذا القرار. منها حاجة العراق إلى نفط المناطق الكردية وعدم وجود حركة كردية واسعة النفوذ وانتصار كمال أتاتورك على القوات الأجنبية التي كانت تحتل تركيا الحديثة. إذ لولا هذا الانتصار لربما دعم الانكليز تشكيل دولة كردية صغيرة. والعامل الجغرافي السياسي الذي أدى إلى تقسيم كردستان هو توفر العوامل المساعدة في المنطقة لقيام دولة قوية لم يكن للانكليز أن يقبلوا بها. وإذا قرروا أن تكون حدود العراق شمالا مع تركيا ضيقة وان يمنحوا عمقا جغرافيا غربيا لسورية فذلك لكي يحدوا من مجال علاقة أكراد العراق بتركيا التي كانت تستطيع أن تلعب دورا سياسيا بينهم بعد الحرب العالمية الأولى. والسبب الذي ذكره الكاتب، صلاح عز، أي خلق بؤر مشاكل يمكن استغلالها في أي وقت، صحيح أيضا. أن تقسيم كردستان أفاد الدولتين القديمتين تركيا وإيران، إضافة

إلى الدولتين الحديثتين سورية والعراق. فأسباب هذا التقسيم إذن سياسية واقتصادية وعسكرية ولا صلة لها بتلك القصة الغنية بالمعاني والأوهام.

ويتساءل صلاح عز «لماذا لا تعتبر الأقباط من أصل فرنسي، أقلية أخرى؟ وماذا عن الأقلية النوبية المختلفة عرقيا والشيعية المختلفة مذهبا؟ والى أي مدى يمكن أن نذهب في تمزيق النسيج المصري؟»

كل هؤلاء أقليات ولا يؤدي كونهم كذلك إلى «تمزيق» مصر. وإنما يظهر تعددية النسيج المصري وغناه. أما القول بأن تسميتهم بالأقلية فمؤامرة تهدف إلى تمزيق مصر فانه يبين خوفا قديما معروفا لدى الكثير من الباحثين والدارسين. فهو خوف السياسيين ذوي النظرة الأحادية ممن لا يستطيعون إدارة التعدد والتنوع. وهذه السياسة هي بالذات أم الدكتاتوريات. انها منهج في الحياة والفكر موجود في اصغر حلقة من حلقات الحياة الاجتماعية إلى أكبرها. فهو موجود في العائلة والعشيرة والمدينة والدولة والإمبراطورية. فإذا كان مجرد الحديث عن التنوع والتعدد في المجتمع المصري يعتبر مؤامرة تهدف إلى

تمزيق مصر، فمعاذ الله لمن يتجرأ على القول بان الأقبـــاط لا يعاملون كما يجب أن يعاملوا في مصر!

من الصعب أن يختلف الإنسان مع فكرة أن المسلم المصري أحن على القطبي من المسيحي خارج مصر. ومـــن الصـــعب أيضا الإنكار بان المسيحي في الخارج احن على القبطي مـــن الإسلاموي في الداخل والخارج. ألم يطلق حـــديثا مصـــطفى مشهور دعوة إلى طرد الأقباط من الجيش المصري وتحويـــل الأقباط إلى أهل ذمة؟ فهذا دليل كاف على أن هذا الشعب الذي هو من أقدم سكان مصر يعاني من اضطهاد حقيقي نسبي مـــن دون شك إذا قورن بإضطهادات أخرى قريبة أو بعيدة. ولكنـــه اضطهاد غير مختلق. إن المنادين بمثل هذه الدعوات يعتبرون أنفسهم من أكثر المصريين تمسكا بالدين ولا يمكن إنكار تأثير خطابهم على قسم من الناس.

فما تعانيه الأقليات أمر حقيقي لا يمكن إغفاله وليس ذلك إلا من مصلحة المستفيدين من المشاكل. ولكن الاضـــطهاد ذاتـــه ينقسم إلى درجات ومستويات. فالظلم الذي يكابده أكراد العراق وتركيا خاصة لا يمكن بطبيعة الحال قياسه بوضع أقباط مصر. وإنكار هوية البربر لا مجال لمقارنته بالممارسات البشعة تجاه

المسيحيين في السودان. إلا أن إنكار واحدة من هذه المشـــاكل، خاصة من قبل مثقفين، هو، في أكثر الأحوال، ضـــرب علـــى أوتار وعاظ السلاطين.

ردا على رد صلاح عز على رد هلكوت حكيم:

لماذا تحديد المطامح الكردية والنيابة عنها؟

شيرزاد ابراهيم
كاتب كردي مقيم في السعودية
الحياة، ١٩٩٨/٢/٩

في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ نشرت صفحة "أفكار" ردا لصلاح عز على هلكوت حكيم تحت عنوان "نعم، الضرب على وتر الأقليات المضطهدة والمختلفة مؤامرة". والواضح أن السيد عز صاحب رأي ثابت وقاطع غير قابل للجدل. وهذه الظاهرة إن صح التعبير ظاهرة الرأي الواحد الأوحد الذي لا مجال لمناقشته ودحضه كان تناولها العفيف الأخضر (أفكار، ١٧ و ١٩٩٧/١٢/١٨) بالشرح والتحليل الوافيين.

وسنتوقف بداية عند ما يراه الكاتب من أن جمهوريات يوغوسلافيا لم تنفصل إلا بعد سيطرة سلوبودان ميلوسوفيتش

على مقاليد الحكم في بلغراد حيث عمد إلى إثارة النعرة الصربية وتهيئة المشاعر ضد القوميات الأخرى. وواقع الأمر أن هذا تحليل تبسيطي للموضوع. فتفكك يوغوسلافيا جاء في سياق الانهيار الشامل للمنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي. وكان من الطبيعي أن تقوم شعوب وقوميات الاتحاد اليوغوسلافي باستغلال هذه الفرصة للانعتاق من نير الحكم الشيوعي التوتاليتاري الذي أقام تلك الوحدة بالقوة وبالاعتماد على الشعارات الشيوعية البراقة حول "التعايش القومي" في ظل حكم "الطبقة العاملة" و"حزبها الطليعي"، إلى ما هناك من الشعارات الجوفاء التي يمتلئ بها القاموس الشيوعي.

والحال إن الاتحادات الفيدرالية على غرار الاتحاد اليوغوسلافي والاتحاد السوفياتي تحمل بذور فنائها منذ قيامها إذ تنعدم فيها الشروط اللازمة لنجاح الاتحاد الفيدرالي واستمراره. واهم هذه الشروط على الإطلاق الديمقراطية والمساواة بين مختلف القوميات. فالاتحاد الذي تهيمن فيه قومية على بقية القوميات وتنعدم فيه الديمقراطية سيكون الانهيار والانحلال مصيره المحتم.

وأما بخصوص الأكراد فالسيد عز يقول «أما حل مشكلة الأكراد فيكمن في تركيا حيث تتواجد أغلبيتهم الساحقة». نعم هناك مشكلة كردية في تركيا والأتراك كما العرب والفرس يتنكرون للحقوق الكردية ويمارسون شتى أنواع الظلم والاضطهاد. ولكن هل حقا أن حل مشكلة الأكراد يكمن في تركيا فقط؟ بالطبع لا. فالأكراد كما هو معلوم للجميع مقسمون بين أربع دول في المنطقة وكون غالبيتهم مقسمين في تركيا فإن ذلك لا يعني البتة أن القضية الكردية محصورة في تركيا.

أما وحدة العراق التي يتباكى عليها عز فالضمانة الوحيدة لها هي قيام نظام ديمقراطي فيدرالي، أي فيدرالية عربية-كردية تقوم على المساواة والتعاون والاحترام المتبادل. عندها فقط تصان وحدة العراق وتترسخ. وختاما يبدو أن عز يستكثر على الأكراد حتى الحكم الذاتي بمعناه الواسع. فهو يصر على أن يكون الحكم الذاتي "محدودا"، ولسنا ندري بأي منطق يسمح الكاتب لنفسه بان يحدد سقف الحقوق والمطالب الكردية.

ردا على شهرزاد العربي:

ليست مشكلة الأقليات في بلادنا طوفانا بل هي دعوة الى قراءة الذات

هلكوت حكيم
الحياة، ١٣/١٢/ ١٩٩٨

في رد شهرزاد العربي المعنون «ليس استنكارا لحقوق الأقليات وإنما خوف من اضطهاد الأغلبية وتفكيك الدولة»، صفحة «أفكار»، ١٩٩٨/١٠/٢٧، على ما كتبه عبد الحميد البكوش تحت عنوان «لماذا نستنكر ظاهرة الأقليات وحقوقها في العالم العربي؟» صفحة «أفكار»، ١٩٩٨/١٠/١٥ بعد ان احدهما يتعلق بوضع البربر في بلدان المغرب والثاني يتناول، من خلال الأول، عددا من المواقف النظرية والسياسية حول مشكلة الأقلية والأقليات في العالم العربي. ولو تركنا الجانب الأول لرأينا أن البعد الثاني يطرح بعض الأفكار السائدة كثيرا في العالم العربي.

تقول الكاتبة «تبدو أن البكوش لا يدرك خطورة طرح الفكرة المتعلقة بوجود الأقليات في العالم العربي، ذلك لأن الطوفان إذا عم فهو جارف لا محالة». ولكي توضح ما في «خطورة الأمر تتجلى في أن تلك الحقوق ستتحول إلى مطالب تتعلق بالحكم الذاتي أولا ثم إقامة دويلات الانفصال». مثل هذا المفهوم والموقف شائع كثيرا ومتبع سياسيا. وهو بكل بساطة يدعو إلى رفض كل ما هو حق إنساني أو ثقافي أو سياسي لأقلية تختلف عرقيا أو دينيا عن الأكثرية. ويؤكد على ضرورة عدم الاعتراف بوجود الأقليات في العالم العربي، ما دام «طرح الفكرة المتعلقة بوجود الأقليات في الوطن العربي» خطرا في حد ذاته. إذن يجب السكوت حتى لو قتلت الأكثرية، أو الحكومات التي تحكم باسمها، مئات الألوف من الأقليات في السودان والعراق مثلا. ذلك لان مجرد طرح فكرة هذا الوجود سوف يؤدي إلى الاعتراف بوجود أقليات والتي بدورها تتحدث عن حقوقها وتتحول هذه الحقوق إلى مطالب ومن ثم إلى حكم ذاتي تتبعه دويلات لتؤدي إلى الانفصال، أي، إلى الطوفان.

هذا المنطق يدل على وجود أقليات كثيرة في العالم العربي وإنها من القوة بحيث إذا عم الطوفان «فهو جارف لا محالة».

إذن الوطن العربي مهدد بطوفان مكظوم ومكتوم والمقترح هو الاستمرار في الكظم والكتم. ترى، أمن الواقعية والعقلانية السياسية ألا يتحدث المثقفون والسياسيون عن مشكلة يمكنها أن تصبح يوما ما طوفانا جارفا؟ مثل هذه الفكرة كانت وراء السياسات المتبعة منذ عقود مع مشكلة الأقليات في العالم العربي. إلا أن وعي الأقليات بنفسها ازداد فازدادت معه مطالبها على رغم القمع والرفض والإنكار. وتعني مثل هذه الفكرة أيضا الاستمرار في الهروب من مواجهة الواقع، تشبثا بتطابقه مع ما رسخته الايديولوجيات في أذهاننا حوله. وما يقوله عبدالحميد البكوش هو جوهر الواقع والحقيقة: «لقد جرب غيرنا محو الأقليات أو تذويبها بالعنف والقوة ففشلوا، ونحن في زمن قد لا تسعف فيه القوة على تحقيق الأغراض على الدوام».

تتحدث الكاتبة شهرزاد العربي مرات عدة عن الدور الخارجي في إثارة مشكلة الأقليات. وتفسير المشكلة هكذا أصبح من أوليات السياسات المتبعة من قبل الأنظمة لا في العالم العربي وحده، بل في جميع بلدان العالم الثالث. والمراد منه هو إقناع الناس بان هناك تماسكا شعبيا حول النظام وتأييدا

لسياسته. ولو نظرنا إلى التفسيرات التي تقدمها الأنظمة في ما يتعلق بالمحاولات الانقلابية الفاشلة أو بالعمليات الانتحارية أو بمحاولات قتل المسؤولين، فان التفسير هو ذاته الذي يأتي ويتكرر من دون تغيير. فلا جديد في كل مرة. ولكن السلطات تبدو أكثر واقعية من أن تقف عند هذا التفسير. فنراها عمليا تبحث مع المسؤولين في داخل البلاد عن كل ما نسبت مسؤوليته إلى الخارج. فمشكلة الأقليات إن لم تكن موجودة في الداخل فلا يستطيع أن يخلقها من العدم أو أن يكبر من حجمها.

مثل هذه التفسيرات لا يمكنها أن تعيش كثيرا في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية والتي يتمتع فيها الإعلام بحرية يستطيع فيها تقديم الاحتمالات والتفسيرات الأخرى للأحداث. لكن الأكثر دهشة في غالبية دول العالم الثالث هو ان يتبنى المثقفون أيضا مثل هذه التفسيرات المهيأة المتشابهة لأحداث مختلفة متنوعة.

ولكي نرى بعض الدوافع وراء مطالب الأقليات لا بد من الرجوع إلى الوراء، إلى تاريخنا. ولا أحسن نجدة وإغاثة في هذه الناحية مما كتبه كلوفيس مقصود في عدد «الحياة» الذي نشر فيه رد شهرزاد العربي. فتحت عنوان «تركيا وأزمة

الهوية» يشير مقصود إلى أن «تيارا مهما في المؤسسة الحاكمة يعتبر ما يسمى بالثورة العربية بأنها كانت بمثابة الطعن في ظهر تركيا». لا شك أن هذه الفكرة عن الثورة العربية ليست محددة بالدائرة السياسية فقط. فهي داخلة في أعماق التفكير التركي الحديث وتوجد عند المتدينين الإسلاميين أيضا. ولكن بأغطية أخرى من الكلمات والتعابير والصور. هذه الفكرة كانت ولا تزال تدرس في مناهج التاريخ في مدارس تركيا. وما يعاتب المؤرخون الأتراك الثورة العربية عليه هو تعاونها مع البريطانيين والفرنسيين ضد الدولة العثمانية المسلمة. أما الثوريون العرب فإنهم يبررون هذا التعاون بحقهم في التحرر من قبضة هذه الدولة.

وقول كلوفيس مقصود في المقالة أن أهداف الثورة العربية كانت «استباق عملية الإلغاء للهوية العربية وحمايتها من الطمس والذوبان». وهو على حق تماما فيما يقول. وما تريده الأقليات اليوم هو عدم طمس هويتها وإذابتها. فما أشبه اليوم بالأمس، وما أصعب من إعادة قراءة التاريخ... من منظور يختلف عما تعودنا على حفظه والسير عليه واستقباح غيره.

ردا على هلكوت حكيم:

حقوق الأقليات ليست معزولة عن حقوق المجتمعات والأفراد

شهرزاد العربي
كاتبة جزائرية مقيمة في مصر
الحياة، ١٩٩٨/١١/٢٠

يذهب مقال هلكوت حكيم، الذي حمل عنوان "ليست مشكلة الأقليات في بلادنا طوفانا بل هي دعوة إلى قراءة الذات" (صفحة "أفكار" ١٩٩٨/١١/١٣) عما كتبته ردا على مقال عبد الحميد البكوش حول حقوق الأقليات. يبدو محقا في جانب مما يقول لو كان الهدف من النقاش هو تبرئة موقف الأنظمة، وتقديم معونات فكرية لها. لكن الأمر ليس على هذا النحو. إذ لا املك كما لا يملك الكاتب هلكوت نفسه ما يساند به الأنظمة التي قطعت شوطا كبيرا في رؤيتها للواقع حقا أو باطلا. لذلك أثار لدي جملة من الاستفهامات، لعل أهمها: لمصلحة من تثار

قضايا غير موجودة واقعيا إلا على الصعيد السياسي، ونترك أبعادها الثقافية والاجتماعية والتاريخية.

المؤكد ان كثيرا من المثقفين المهتمين بالوضع العربي يجدون الإجابة عن هذا السؤال وغيره لأنهم جاهزون لتكييف كل القضايا حسب قناعتهم ولو كان ذلك ليا للحقائق، ولهذا يقع الاختلاف البين. فالنص الذي يحكم النقاش الدائر الآن هو النص الأصلي الذي كتبه عبد الحميد البكوش، والذي كما قلت في ردي عليه، وقع في خطأ حين اعتبر البربر أقلية في الجزائر. فالحديث يدور هنا أساسا عن مجتمع اعرف عمقه، مقارنة مع المجتمعات العربية الأخرى التي اعرفها من خلال المطالعة أو الزيارات. ولذا يحق لي تقديم رؤية خاصة عنه. وأعيد من جديد تكرار إنكار وجود أقلية، إلا إذا نوعنا الأقليات البربرية ذات الأصل النوميدي، داخل المجتمع الجزائري, وأصبحت لكل منها حقوقه الخاصة. فالدراسة المتعمقة للمجتمع الجزائري تفيد أن هناك مجتمعا متماسكا لا تظهر فيه مسألة المطالبة بحقوق الأقليات، إلا حين يكون التوظيف لها سياسيا لمصلحة فريق ما، لا يهمه في النهاية ان تضاربت الحقوق بين المواطنين، ولا أن عمت الفتنة. وهو في ذلك لا يختلف كثيرا

عن الذين ينظرون إلى المجتمعات العربية من دون إدراك لما سينتج عنها من أزمات مستقبلية، وهم في ذلك يتعمدون إجراء مقارنات بين المجتمعات العربية والمجتمعات الأخرى.

إذن فكلامي – تأكيدا مرة أخرى – ليس عن حقوق الأقليات في الوطن العربي وهي متعددة ذكر منها البكوش الجزائر والسودان، وأضاف إليها هلكوت العراق، مع تأكيده مرة أخرى على السودان. فهل يعود هذا لكون تلك المناطق بؤر توتر؟ وإذا كان يهمنا واقع المجتمعات العربية جميعها فنتابع الأنواع المختلفة من الأقليات في كل الدول العربية، من دون أن تكون لنا في ذلك حساسية. العودة إلى قراءة الذات لا اعتقد أنها تكون بمعزل عن الإدراك العام للمجتمع، وإذا كانت حقوق الأكثرية مهضومة، والأفراد أيضا، فطبيعي أن تضيع حقوق الأقليات.

وهذا ليس تبريرا لما يحدث، وإنما تشخيص للواقع على رغم مرارته. الحل بالطبع – كما يرى هلكوت – في تقليد المجتمعات الديمقراطية، التي وجدت حلا لمشكلة الأقليات، على اعتبار ان الديمقراطية هي التي تتيح الفرصة للأقليات للحصول على حقوقها. لكن هذه الديمقراطية التي كلفت الغرب

عشرات السنين وآلاف التضحيات لا يمكن أخذها جاهزة، مثلما لا يمكن القول إن هناك طمسا لهوية الأقليات، لان الأغلبية في حد ذاتها هويتها ضائعة، والمثال التركي الذي أورده الكاتب نقلا عن مقال كلوفيس مقصود، لا وجه للمقارنة بينه وبين ما يطالب البعض بتحقيقه في الدول العربية.

اعتقد انه، بعيدا عن إعطاء أحكام مسبقة عن أي مجتمع في ظل الأزمة، يصعب القول بوجود أقلية لا يكون لها امتداد داخل المجتمع ككل، وعلى المثقفين في هذه الحال أن ينبهوا إلى خطورة ما يمكن أن يحدث، فإذا صادف أن التقت رؤيتهم مع أفعال السياسيين، فلا يعني ذلك على الإطلاق أنهم يعملون بمنطق السياسات المتبعة، إضافة الى هذا كله، فان القمع لا يواجه الأقلية فقط وإنما يواجه كل أفراد المجتمع. فالمطالب عامة، ولا تخص الأقلية أو الأفراد.

تعقيبا على خالد الحروب:

متى يعترف العالم العربي بأخطائه قبل الطلب من الآخرين بالاعتراف؟

هلكوت حكيم

الحياة، العدد: ٢٠٠٢/٣/١٨

في مقالته المعنونة "مسلسل الاعتذارات متى يصل الى العرب؟" المنشور في العدد ٢٠٠٢/٢/١٣ من صحيفة الحياة، يتساءل الكاتب خالد الحروب عن سبب تأخر وصول الاعتذارات الفرنسية عن جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر وجرائم الغرب بحق الشعب الفلسطيني. ويقدم لذلك نموذجين يبينان الكيل بمكيالين في السياسة الفرنسية بشكل خاص. إذ اعترف البرلمان الفرنسي في العام الماضي بكون مذابح الأرمن التي دبرت لها وقادتها الحكومة العثمانية في عام ١٩١٥ إنما كانت جريمة إبادة جنس وكذلك اعترفت الدولة الفرنسية بمسؤوليتها عن مصير العديد من اليهود الفرنسيين

الذين راحوا ضحية المحرقة بمساندة الحكومة الفرنسية الموالية لألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

والذي دفع الكاتب إلى كتابة مقالته هو البيان الذي وقعه ما يقرب من خمسمئة عسكري فرنسي يبررون فيه التعذيب خلال حرب الجزائر ضد الثوار الجزائريين في الفترة الاستعمارية. وهو على حق في التمرد على هذا الموقف اللاإنساني من التعذيب، أينما كان وأيا كانت الدوافع بلا شك.

ويتساءل الكاتب : لماذا لا تعتذر فرنسا للجزائريين عن ذلك الاحتلال البشع وممارساته اللاإنسانية؟ أو: كيف يمكن أن يفلت ضابط مثل اوساريس ومئات من أمثاله من محاكمات بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؟ وكيف يمكن أن تمر جرائم فرنسا على مرمى ومسمع الجميع من دون أن تطرح بقوة مسألة اعتذارها عن تلك الجرائم وإقرارها بالمسؤولية كاملة؟

لا بد أن السيد خالد الحروب على علم بأن محاكمة اوساريس الرسمية بدأت منذ فترة أمام المحاكم الفرنسية. والعادة في فرنسا والدول الديمقراطية هي أن يحاكم فرد ومن خلاله تتم المحاكمة الرمزية لكل ما يمثله من أيديولوجيات وممارسات.

فجهاز الدولة لا تستطيع أن تحاكم دفعة واحدة هكذا عدد مهم من ضباطه الذين وقعوا البيان. ولكن محاكمة الماضي الفرنسي في الجزائر قد بدأت منذ فترة وهي تأخذ يوما بعد يوم طابعا أكثر أهمية وعمقا. فالدولة الفرنسية احتاجت إلى نصف قرن كي تعترف بممارساتها تجاه اليهود الفرنسيين. أما المثقفون الفرنسيون فقد بدءوا العملية قبل الدولة بزمن طويل. لهذا قد تكون مسألة الاعتراف الرسمي تجاه الجزائريين قد بدأت وليس علينا إلا الانتظار.

وإذا كان الكاتب يستغرب من "هذا الصمت المطبق لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة عن مطلب الاعتذار الفرنسي"، فإن الجواب عن مثل هذا التساؤل قد يأتي مما هو معروف في فرنسا خاصة ومخفي تماما في العالم العربي حول ممارسات التعذيب والقتل التي كانت جبهة التحرير الجزائرية تمارسها بحق المدنيين الجزائريين. فلو تجرأت حكومة جزائرية على مطالبة الاعتذار الفرنسي فسيكون عليها أن تواجه طلب الاعتذار من قبل السكان المدنيين الجزائريين، المسلمين منهم وغير المسلمين، لمن راحوا ضحية منسية لعنف الثوار والحكومات فيما بعد. فالعنف الذي يعاني منه الجزائريون منذ

سنوات لا يمكن أن يلصق بالإسلاميين وحدهم. وهو مثال يعبر عن طرق العنف التي مارستها جبهة التحرير خلال سنوات الثورة.

ثم يتحدث الكاتب وبحق أيضا عن استحقاق الفلسطينيين اعتذارا يقدم من قبل الدول الكبرى عما لحق بهم منذ وعد بلفور حتى يومنا هذا. ولا ينسى أن يذكر ضرورة الاعتذار وأهمية اللجوء إليه في علاقات الدول والشعوب. ويذكر من بين ما يذكر بان سويسرا اعتذرت لليهود عن ممارسات شبيهة بما قامت به فرنسا تجاههم، وأن الولايات المتحدة اعتذرت للقارة الأفريقية عن قرون من تجارة العبيد وأن اليابان اعتذرت عن ممارساتها ضد سجناء الحرب البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية والى غير ذلك من الاعتذارات.

كل ما يطلبه الكاتب من اعتذارات لا بد لتقديمها ويمكن أن يدخل البحث فيها ضمن مطالب العدالة. ولكن هناك عدالات أخرى ينسى الخوض فيها، ربما لأنها قريبة منه وتضعه في موضع من يُطْلَب منه الاعتراف بما أنكره، وهذا هو بحد ذاته موقف حرج يتمنى الإنسان الابتعاد عنه أكثر من الخوض فيه.

ولنقدم على ذلك مثالين من الزمن الحاضر، رغم أن الأمثلة يمكن أن تكون أكثر. أولهما ما يعانيه العراقيون والمسيحيون السودانيون وعلى يد حكومات عربية ذات أيديولوجيات عربية. ترى هل يستحق الشعب الجزائري او الشعب الفلسطيني الاعتذار أكثر من الشعب العراقي والمسيحيين في السودان؟ لا أحد يستطيع أن يؤكد بان عدد الجزائريين الذين قُتِلوا على يد الاستعمار الفرنسي يتجاوز عدد المقتولين العراقيين، عربا كانوا أو أكرادا أو غيرهم، أو المقتولين والمشردين والجياع المسيحيين في السودان. فالعدد الذي دأبنا على سماعه في مدارس ومنشورات العالم العربي بالنسبة للجزائريين لم يتجاوز المليون قتيل (يذكر خالد الحروب مليون ونصف) وهو عدد لايمكن إثباته بأي شكل من الإشكال. ولو فرضنا انه عدد قريب من الواقع فان العدد نفسه يقدمه آخرون حول ضحايا النظام العراقي أو النظام السوداني. ويمكنهم أن يدعموا بأن الممارسات التي يقوم بها النظامان أكثر وحشية من الممارسات الفرنسية أثناء الفترة الاستعمارية وخلال فترة حرب التحرير. ولا يمكن إثبات أن الضحايا الفلسطينيين قد تجاوز عدد ضحايا هذين النظامين ولا العنف الذي يواجهه الشعب الفلسطيني أكثر

حدة مما يعانيه الشعبان العراقي والمسيحي السوداني. فلماذا لا يقدم العالم العربي الاعتذار لهذين الشعبين؟

قد يمكن الإجابة عن مثل هذا السؤال بان الحوادث مازالت قريبة الزمن وأنها تحتاج إلى فترة أخرى لكي يصل العالم العربي إلى ضرورة تقديم الاعتذار وطلب محاكمة المسؤولين العرب كما يُطلب محاكمة شارون بتهمة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فمثل هذا الجواب الذي يعتمد على الزمن يمكن أيضا تطبيقه على مطالب السيد خالد الحروب. ولكن هناك مطلباً آخر لا يمكن أن يقع ضمن هذا الإطار الزمني. وهو مسألة الملايين من العبيد الأفريقيين الذين جلبهم العرب في القرون الوسطى ومارسوا بحقهم ما لم يعد مخفيا على الدارسين والمطلعين. ففي سياق موضوع ضرورة أن يعتذر العرب للأفارقة عن تجارة الرقيق كتب السيد محمد الحداد على هذه الصفحة في ٢٠٠١/٥/١٠ : "فمن الثابت الذي لا يقبل التشكيك أن البلدان العربية، خصوصا الأفريقية منها، كانت لقرون عدة خلت مراكز أساسية في التجارة العالمية للرقيق. فضلا على أن آخر بلد في العالم ألغى العبودية هو موريتانيا العربية". فمثل هذا الاعتذار لا يكلف شيئا وسوف يبين بأن الشعب العربي

يستطيع أن يقوم بمثل ما قامت به بلدان غربية من اعتراف بالذنب لذلك يحق له يطلب بالمماثل. عند ذلك لا نستطيع أن نقول للسيد خالد الحروب بان زجاج البيت العربي ليس اقل تعرضا للحجارة من زجاج البيت الفرنسي.

ردا على هلكوت حكيم:

العالم العربي يعترف بأخطائه ويطالب الآخرين بالمثل

خالد الحروب
كاتب فلسطيني مقيم في بريطانيا
الحياة، ٢٠٠٢/٤/٢٧

كتب هلكوت حكيم في صفحة «أفكار» (٢٠٠٢/٣/١٨) مقالا بعنوان «ردا على خالد الحروب: متى يعترف العالم العربي بأخطائه قبل أن يطلب من الآخرين الاعتراف؟» يرد فيه على مقال كنت نشرته في الصفحة نفسها (٢٠٠٢/٢/١٣) بعنوان «مسلسل الاعتذارات متى يصل إلى العرب؟».

كان التعليق السريع الذي حملته مقالتي عن استنكاف الدول الغربية عن تقديم اعتذار عن ماضيها في العالم العربي، سواء فرنسا في الجزائر، أم بريطانيا في فلسطين، أم غيرهما، وذلك في ضوء توالي الاعتذارات الدولية بشأن الجرائم التاريخية بحق الشعوب (فرنسا إزاء مذابح الأرمن وإزاء شحن يهودها

إلى المحارق خلال الحرب العالمية الثانية، وسويسرا إزاء يهود أوروبا أيضا، والولايات المتحدة إزاء تجارة الرقيق من أفريقيا. واليابان إزاء أسرى الحرب البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية، والكنيسة الكاثوليكية إزاء أكثر من شعب في أكثر من قارة، وهكذا). وكان الدافع للتعليق هو البيان الذي وقعه أكثر من خمسمئة ضابط فرنسي للدفاع عن سمعة الجيش الفرنسي في الجزائر ولتبرير المذابح التي ارتكبها هناك خلال فترة الاستعمار. وفيما يتوافق هلكوت حكيم على أحقية المطالبة بالاعتذارات، إلا انه يسارع إلى تحميلي مسؤولية الصمت العربي المطبق إزاء كل خطايا العرب وعدم مطالبتهم بالاعتذار عما اقترفوه من المحيط إلى الخليج وانني إذ اضطر لتوضيح ما لا يحتاج إلى توضيح هنا أؤكد للأخ حكيم بأنني لست الأمين العام للجامعة العربية الذي يمكن أن يطالب بمثل تلك الاعتذارات كما انني لست مسؤولاً في أي نظام عربي كان، ولن أكون.

ولهذا فإن تحميله لي مواقف لم اقلها ولا أتبناها، واستنطاق ما لم تقله تلك العجالة بحيث يضعني في موقف المدافع عن المظالم العربية، والقمع العربي، وكل ما اقترفته النظم العربية

قبل وبعد الاستقلال الوطني، وكل ذلك لأنني لم أطالب باعتذار العالم العربي عن الأخطاء التي قام بها هنا وهناك، وهو الأمر الذي لم يكن هدف المقالة أو قريبا منه. يقول حكيم هنا: «الاعتذارات التي يطلبها الكاتب لا بد لتقديمها والبحث فيها أن يدخل ضمن مطالب العدالة. لكن هناك عدالات أخرى ينسى الكاتب الخوض فيها، ربما لأنها قريبة وتضعه في موضع من يطلب منه الاعتراف بما أنكره، وهذا هو بحد ذاته موقف حرج يتمنى الإنسان الابتعاد عنه أكثر من الخوض فيه». ثم يختتم حكيم مقالته بتوجيه عظة لي فاتت علي وهي «... لا نستطيع أن نقول لخالد الحروب ان زجاج البيت الغربي ليس أقل تعرضا للحجارة من زجاج البيت العرب». تعجبت حقا كيف «استطاع» حكيم أن يفتعل خلافا من لاشيء بين النص الذي كتبته وبين التصورات التي يراها، ولا أخالفه فيها أبدا. كيف يضعني في موقف لم ادعه، ويقول إنني تناسيت مطالبة العالم العربي بالاعتذار وابتعدت عن الحديث عن عدالات أو مظالم «لأنها قريبة مني وتضعني في موقف حرج».

ما الذي يتحدث عنه حكيم هنا، لا أعرف؟ إنني لا أتناسى ولا أدافع عن أية مظلمة من مظالم العرب، كما أنني لست

ممثل الجامعة العربية حتى أدافع عن ذلك. ولست مؤيدا أو مناصرا لأي نظام عربي أيا كان. لكن المقالة التي كتبتها لم يكن موضوعها الاستبداد العربي، ولا المظالم والأخطاء العربية. بكل بساطة كانت تعلق على حدث واضح وبسيط وتقرأ الموقف الغربي في ضوء ذلك الحدث تجاه المظالم الغربية التي اقترفت بحق الشعوب العربية. وعندما يسرد حكيم بعض المظالم بل الجرائم العربية من الجزائر وما اقترفته جبهة التحرير الوطني خلال وبعد حرب الاستقلال، ثم إلى ما يقوم به النظامان العراقي والسوداني سواء بحق مواطنيهم العرب أو الأكراد أو المسيحيين من مظالم، فإنه يفترض ضمنا أنني لم أذكر تلك المظالم لأنني أدافع عن تلك الأنظمة، أو لأنني «قريب منها» وهنا فإنني اطمئن الأخ حكيم بأنني لست قريبا منها ولا أدافع عنها، وان سبق دافعت عن موقف لهذه المظالم أو ذاك فإنه يأتي في سياق سياسي ما، وليس لأنني نصير أو قريب، بل انني أضم صوتي الى صوته في الإدانة المطلقة وبلا تردد لكل ما يقومان به من مظالم مثبتة. وليتأكد بأنني على علم بأن «زجاج البيت العربي ليس أقل تعرضا للحجارة من زجاج البيت الفرنسي».

الذاكرة حين تدفع الدولة الفرنسية إلى الاعتراف بذنوبها

هلكوت حكيم
الحياة، ١٩/١١/٢٠٠٠

حين اعترف الرئيس الفرنسي جاك شيراك قبل فترة بمسؤولية الدولة الفرنسية عن معاناة وموت الألوف من اليهود الفرنسيين أثناء الحرب العالمية الثانية فتح بموقفه الباب أمام الإقرار بمسؤولية الدولة الفرنسية في جرائم أخرى، وعلى رأسها تلك التي اقترفها الجيش الفرنسي في الجزائر بعلم ومعرفة ومسؤولية اكبر رجالات الدولة ومنها ما اقترف بقرارات مباشرة منهم. فلم يعد من الممكن الاستمرار في نسيان هذا الماضي الأقرب من الحرب العالمية الثانية والذي حرص الكثير من السياسيين والمؤرخين المعاصرين على تركه في خفايا النسيان وتجنب الاقتراب منه، كما فعل الموقف الرسمي.

هناك أصوات ترتفع وتزداد عددا في فرنسا مطالبة بالعمل في هذا المجال من اجل الذاكرة، من اجل كتابة المستقبل بأسلوب وطريقة عمل يختلفان عما كان متبعا في الماضي ويتميزان بخلاصهما من الحقد وروح الانتقام. ومثل هذا الموقف يتطلب أن يقابله موقف جزائري مشابه، لا مقابل الفرنسيين وفرنسا فقط بل مقابل الجزائريين من أصول إسلامية عربية أو غير ذلك ممن تعاونوا مع الاستعمار الفرنسي وبالأخص الحركيين منهم حيث يعيشون حتى يومنا هذا على هامش المجتمع الفرنسي دون أن يستطيعوا أو يستطيع أبناؤهم العودة عمليا أو رمزيا إلى مجتمعهم الجزائري. وتؤكد هذه الأصوات التي تضم مؤرخين ومثقفين وسياسيين على أن نسيان الماضي يؤدي من دون شك إلى تكراره وهذا ما يحاولون رفضه فيما يتعلق بالتاريخ الحديث لفرنسا، كما فعل غيرهم مع تاريخها القديم.

فخلال ما يقرب من أربعين عاما استمرت الكتابات القانونية الرسمية في الحديث عن «العمليات التي تمت في أفريقيا الشمالية» أو «عمليات حفظ النظام». ولم تتغير هذه المعايير وما يختفي وراءها من مفاهيم ومواقف وأسس في التعامل

الرسمي إلا في العام الماضي حين تم لأول مرة الحديث الرسمي عن «حرب الجزائر». ولم يتم هذا التغيير بين عشيه وضحاها بل جاء نتيجة لتبلور فكري وسياسي حدث على مدى سنوات لعبت الأحداث العنيفة في الجزائر دورا مهما في الدفع إلى الخوض في معمعات المسألة على نطاق أوسع يتجاوز نطاق المتخصصين والمعنيين بهذا الجزء من التاريخ الفرنسي وبالعلاقة مع الجزائر.

لقد نشر في ٣١ أكتوبر من هذا العام اثنا عشر مثقفا فرنسيا من المدافعين القدماء عن حق الشعب الجزائري في الاستقلال، من بينهم هنري اليغ المعروف كثيرا في العالم من خلال مواقفه السياسية أثناء حرب الجزائر وعبر كتابه «القضية» الذي يتحدث فيه عن عمليات التعذيب التي خضع لها آنذاك نتيجة مواقفه المؤيدة لاستقلال الجزائر وكذلك جيزيل حليمي وبيير فيدال ــ ناكيه ونيكول دريفوس ولوران شفارتس، نشروا نداءا موجها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يطلبون منهم الإقرار بعمليات التعذيب التي تمت في الجزائر وإدانتها باسم الذاكرة وباسم الحقيقة. ويذكر هؤلاء المثقفون في ندائهم الذي نشرته الصحف اليومية وحصل على تأييد ودعم واسع النطاق

في فرنسا بأن عمليات التعذيب التي مارسها الجيش الفرنسي بصورة مستمرة وتحت حماية أعلى السلطات الفرنسية في باريس خلال سنوات الحرب الجزائرية «لا يمكن أن تبقى في ذمة النسيان ومن دون معاقبة». ولا يعني السكوت الرسمي بنظرهم إلا «إضافة خطأ حالي إلى جريمة سابقة».

وردا على طلب هؤلاء المثقفين وغيرهم واستمرارا في اتجاه إعادة النظر إلى الماضي بعين وتفكير أكثر موضوعية وأكثر انفتاحا على المستقبل، أعلن رئيس الوزراء الفرنسي في الرابع من شهر نوفمبر بان الحكومة تعترف بحقيقة التعذيب في الجزائر وانها سوف تحاول فتح الأبواب المغلقة على الوثائق الرسمية المتعلقة بهذا الموضوع خاصة ما يخص المظاهرة التي نظمتها جبهة التحرير الوطنية الجزائرية في باريس في ١٧ أكتوبر عام ١٩٦١ والتي راح ضحيتها العشرات من الجزائريين.

ومع أن الأمر سوف يأخذ وقتا طويلا نوعا ما قبل أن يصل المؤرخون إلى تلك الوثائق فان المنع بدأ بالعد التنازلي. ويعتبر هذا بحد ذاته ثمرة محاولات كثيرة خلال ما يقرب من أربعين

عاما وعلى كل المستويات كان للمدافعين القدامى عن حقوق الشعب الجزائري الدور الأهم في الوصول إليها.

هكذا تعترف الدولة الفرنسية ولأول مرة بان ما حدث في الجزائر إنما كان حربا. وللحرب قوانين تطبق في الدول التي تحترم القانون ويخضع له أفرادها أيا كانت أهميتهم ومكانتهم. إذن على الدولة الفرنسية أن تتحمل تاريخيا وقانونيا وماديا ومعنويا ما يترتب على الحرب الجزائرية بعد ما يقرب من أربعين عاما على انتهائها.

والمسألة ذات أبعاد كثيرة لا يمكن إدراكها بسهولة. والدرب مليء بالكثير من الأشواك التي لا بد من اجتثاثها في كلا الجانبين الجزائري والفرنسي. وما هذا الاعتراف إلا بداية لدراسات جديدة ومختلفة للذاكرة والتاريخ للواقع والمستقبل يتحكم في كل جوانب هذه المسائل مئة واثنان وثلاثون عاما من الاستعمار وسنوات من حرب تحرير راح ضحيتها مئات الألوف من الأبرياء والضحايا من كلا الطرفين.

فلا يزال الكثير من الذين عاشوا وشاركوا فيها من الجانبين على قيد الحياة. وإن أصبح الأمر بالنسبة لبعضهم جزءا من الماضي إلا انه ليس كذلك للبعض الآخر ولأبنائهم. وهناك من

يخاف أن يلحقه القانون ويتم إثبات تورطه في عمليات جاهد كثيرا خلال سنوات طويلة على نسيانها وإخفائها عن نفسه وعمن يحيطون به. ومع أنه سيستفيد على الأكثر من تشعبات القوانين خاصة فيما يتعلق بتقادمية الأحداث والوقائع فان سمعته المعنية وصورته أمام الآخرين سوف تتأثر كثيرا في مجتمع تولي صورة الذات كثيرا من الأهمية والاهتمام. وهناك الكثير ممن ينتظرون أن يعيد التاريخ إليهم حقهم بالحكم على أولئك الذين مارسوا التعذيب بحقهم أو بحق أفراد من عائلاتهم. وكل هذا يحتاج إلى صبر ومال وإرادة ووعي.

وفي هذا الاعتراف، أي اعتراف الظالم بظلمه، شئنا أم أبينا، درس كبير لنا حول العنف وضرورة الاعتراف به. انه درس يلقننا الاستعمار إياه، نحن الشرقيين وفي مقدمتنا الجزائريين، درس حول العنف في ماضينا، ناهيك عنه في حاضرنا.

ردا على رد عبد الأمير الركابي:

الموقف من زيارة مثقفين عرب الى كردستان العراق في متاهة تصفية حسابات شخصية

هلكوت حكيم

الحياة، ٢٠٠٠/١٢/١٢

ما يثير الانتباه في رد عبد الأمير الركابي المنشور في جريدة الحياة بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦ على مقالة كريم مروة المنشور في الاعداد ٢٦، ٢٧ و٢٠٠٠/٩/٢٨ هو هذا السيل من الأحكام التعسفية والجائرة التي لم يستطع قلم الكاتب أن يرفعها إلى لياقة التعبير وتماسك الحجج. وإذا حاول الإنسان أن يعثر في أسطر الركابي أو ما بينها على بواعث كل هذه الأحكام الحاقدة لوجد القليل وغاب عنه الكثير.

إذ نراه، دون أن يدخل في التفاصيل، واضعا كريم مروة ضمن "رهط تشهد عليه الخيبة التي حملها وظل يجرجرها على

مدى ثلاثة أرباع القرن. والغريب أنه مازال قادرا على أن يخط باسمه فصولا جديدة لا تثير الفخر". ولو جهد القارئ في البحث عن كلمة واحدة في المقالة تدله بصورة واضحة ومباشرة على هوية هذا الرهط لعاد بخفي حنين. ولا بد أن يدفع استرساله في صب جام حقده على هذا الرهط المجهول إلى التفكير بأن المسألة هي أولا تصفية حساب شخصي لا ناقة للقارئ فيها ولا جمل. ولو لم يكن القارئ ضمن العدد القليل ممن يعرفون الماضي المشترك ثم المختلف أيديولوجيا بين كريم مروة اللبناني وعبد الأمير الركابي العراقي وما آل إليه هذا الأخير أيديولوجيا لظل في حيرة من أمر هذه المشاعر المكبوتة التي تقوده إلى الصعود على منبر الواعظ الناصح، الموزع للمداليات الأخلاقية والمخطط النظري للمستقبل الزاهر.

ولكن تصفية الحسابات هذه تأتي متكئة على عدة قضايا يختلط فيها، عمدا أو جهلا، ما هو منطقي وصحيح وما هو ظالم وخبيث. فإذا كان الكاتب محقا في أن الولايات المتحدة تتبع سياسة الكيل بمكيالين تجاه إسرائيل والفلسطينيين وانها تريد تحطيم العراق فان حمايتها للأكراد في الشمال والشيعة في

الجنوب، بطريقتين مختلفتين بلا شك، أدت في حالة الأكراد بشكل خاص إلى إنقاذ عدة ملايين إنسان من بطش اكثر الحكومات دموية وإجراما في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن الحديث عن جرائم أمريكا في العراق دون الحديث عن مسؤولية الحكومة العراقية ذاتها في السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه الشعب العراقي. انها لن تستطيع الاستمرار في سياستها لولا بقاء صدام في الحكم. لقد اصبح موقف الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة تجاه ميلوسوفيتش وصربيا دليلا على أن تلك السياسة العدوانية سوف تتوقف ما أن ينتهي النظام القائم في بغداد. ويبدو أن هذا النسيان أو التناسي من قبل الكاتب مبَرَّر بفكرة السيادة الوطنية.

ترى هل يعرف العراقي الجائع، والذي يعيش تحت رحمة نظام يُفْسِّخ وجوده كل يوم أكثر فأكثر، ما هي فكرة السيادة الوطنية؟ وهل تفكر فيها العوائل التي دفعت الحاجة ببناتها إلى بيع أجسادهن فإذا بهن عائدات من العمل رؤوسا مقطوعة عن الأجساد؟ وهل يدركها من قُطِع لسانه أو أذنه أو بترت يداه؟ ليست الولايات المتحدة هي المسؤولة عن هذه الجرائم. لو لم يحتل العراق دولة عربية ذات سيادة وطنية لسرقة ثرواتها لما

حل هذه المأساة بالعراقيين الذين يدفعون وحدهم دون النظام ثمن نتائجها. فهذا الاحتلال هو الذي "برر عدوانا على السيادة الوطنية لبلد عربي أقتطع منه جزء من ترابه الوطني بقرار كيفي وبغطرسة أميركية منفردة" حسب تعبير الكاتب الذي لن يظلم الحقيقة إن تجرأ على تبديل كلمة أمريكا بالعراق والعراق بالكويت. ولكن من الواضح أن هناك أسبابا كثيرة، شعورية أو لاشعورية، تمنع الواعظ من النظر إلى أعماق ذاته أو إلى أعماق المسائل حين تخالف ضرورات خطبة الجماعة.

والنظام العراقي الذي لا يوجه إليه الواعظ الباريسي غير ثلاث كلمات نقدية تكاد تكون مدحا استفاد هو أيضا من السياسة الأمريكية في الكيل بمكيالين في الثمانينيات والتسعينيات حين كان يقتل الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال بأقسى أسلحة الدمار. وإذا كان حراما على الأكراد كما يُقْرأ في المقالة أن يستفيدوا من حماية دولية جاءتهم دون أن يكون لهم صوت أو قدرة أو دعم على مطالبتها فهل يطبَّق هذا التحريم على القيادة الفلسطينية التي طلبت قبل أيام نفس الحماية ضد القمع الإسرائيلي؟ أوليس في هذا كيل بمكيالين أيضا؟

ويصل الانغلاق الفكري بالركابي إلى درجة تصوير ما جرى في كردستان العراق من احتفاء بذكرى الشاعر محمد مهدي الجواهري كـ"تلويث وخبث واستخدام خسيس" دون أن يقدم أية حجة على ما يقول ومن دون أي جهد لإفهام القارئ بما يريد أن يقنعه به من أحكام قاسية. فالجواهري كان واحدا من اكبر المدافعين عن حقوق الأكراد وطموحاتهم. وما جرى من احتفاء بذكراه وتنصيب تمثال له بحضور أفراد من عائلته لم يكن إلا دَيْنا وافاه الأكراد متأخرا. من الطبيعي أن يؤكد مثل هذا العمل على بعض الاستقلالية لهم في مواجهة الحكومة العراقية وربما هذا هو السبب الحقيقي لغضب الكاتب الذي يتحدث بشكل ديماغوجي في مكان آخر عن الإخوة الأكراد الشركاء في المصير والأرض والتاريخ مع العرب في العراق وكأن هذه الطريقة المتهرئة في الخطاب لا تزال يجد من يستمع إليها ومن يقتنع بها. وإذا بحثنا عما يريد لهؤلاء الإخوة في المصير والأرض والتاريخ نراه يمنع عليهم كل زيارة يقوم بها الآخرون لا لسبب إلا لكونهم محميين من قبل أمريكا ضد هجمات نظام لم يُنزل بهم غيره أذى أكثر قسوة حتى الآن. ولا يريد الكاتب أن يعرف بأن أخوته وشركاه في المصير

والأرض والتاريخ يطلبون، مثل الفلسطينيين، الحماية الأمريكية ويتمنون زيارة المثقفين والسياسيين العرب ليروا بأنفسهم. إن الحماية الأمريكية أكثر إنسانية من حماية النظام العراقي.

وإذا كان الركابي يعيب على مقالة كريم مروة كونها تصور القسوة العراقية واقعة على شماله دون جنوبه ــ وهذا ما لا يُفْهَم من المقالة بأي شكل من الأشكال ــ فلِمَ لا يوجد في رده غير تعابير خجولة عن القسوة التي يعاني منها العراقيون على يد النظام منذ ربع قرن؟ فتسعون في المئة من كلمات الاتهامية تقع على الرهط اللبناني والعراقي الذي زار كردستان العراق والمعارضة العراقية وأمريكا وبريطانيا. ويمكن للقارئ أن يسأله عن الأسباب التي تكبل يداه هو وتمنعه عن كتابة مقالة مثل مقالة مروة يبين فيها قسوة النظام الواقعة على شيعة الجنوب أو سنة الوسط.

ولا يتردد الكاتب في اللجوء إلى أبخس الحجج للنيل من الأكراد. من ذلك قوله أن "الإسرائيليين وجدوا موطئ قدم في كردستان العراق" دون أن يذكر في أية مدينة يوجد هذا الموطئ ومن رأى الممثلية الرسمية الإسرائيلية من بين كل زوار المنطقة منذ انعتاقها من قبضة النظام. لم لا يُعاتَب على

دول عربية تتبادل السفارات مع إسرائيل ويعاب على الأكـــراد المهددين بالقتل والأسلحة الكيمياوية ان يقبلوا بعون من يمد لهم يد المساعدة أيا كانت الدوافع؟ وهل ينتقد الركابي ومن يحاجج مثله على القوميين العرب تحالفاتهم مع النازيين قبل الحـــرب العالمية الثانية أو على الحكومة العراقية الحالية علاقاتها الوثيقة مع النازيين الجدد في فرنسا والذي ينظـــرون إلـــى العـــرب والشرقيين نظرتهم إلى أناس دونيين؟

ويتهم الكاتب في بداية مقالته المثقفين العرب الـــذين زاروا كردستان العراق بخدمة صدام وذلك من خلال جملة لليرمنتوف يقول فيها : "لقد جعلتم من دعوى الحرية سلاحا بيد الجـــلاد". ولو وضعنا كلمة القومية أو الهزيمة السياســـية بـــدل الحريـــة لكانت الجملة خير خاتمة لوصف مقالة الســـيد عبـــد الأميـــر الركابي. وإذا أحس بأنه مُكْرَهٌ على قراءة مقالة كـــريم مـــروة فليعلم أن عشرات الآلاف قرؤوها بولع ووجدوا فيها حـــرارة إنسانية يفتقدها رده الحاقد على الذات قبل الآخرين.

ردا على هلكوت حكيم:

كردستان والذات البريئة والمنظار الموحل

عبد الأمير الركابي
كاتب عراقي مقيم في باريس
الحياة، العدد ١٣٨١٤، ٢٠٠١/١/٩

رد علي الســـيد هلكـــوت حكـــيم فـــي «أفكـــار» الثلاثـــاء ٢٠٠٠/١٢/١٢ ودافعه الاحتجاج على ما كتبته في الصـــفحة نفسها يوم ٢٠٠٠/١١/١٦ ردا على كريم مروة الذي سبق أن نشرت له الصفحة نفسها أيضا مقالا مطولا من ثلاث حلقـــات خصصه لوصف رحلته التي قام بها مع مثقفين لبنـــانيين الـــى كردستان العراق. والسيد حكيم الأستاذ المساعد فـــي جامعـــة باريس يتهمني بكيل «سيل من الأحكام التعسفية والجائرة التي لم يستطع قلم الكاتب أن يرفعها إلى لياقـــة التعبيـــر وتماســـك الحجج. وإذا حاول الإنسان أن يعثر في سطور الركابي أو ما

بينها على بواعث كل هذه الأحكام الحاقدة لوجد القليل وغاب عنه الكثير».

لم أجد ما أقوله للسيد هلكوت حكيم وإنما أخذني الحرص على القراء الذين فرض عليهم ان يقرءوا أحكام شخص لا يملك الأهلية الضرورية لجعله قادرا على تمييز ما يقرأ، ناهيك عن أن يدرك المواقف التي ناقشتها أو حاولت الاعتراض عليها في مقالي مدار النقاش وعليه فلقد وجدت أن هذا الجانب بالذات هو ما يستحق التأكيد عليه عبر ما يلي:

١) يقترح الأستاذ المساعد في جامعة باريس علينا تغييرا لمقولة ليرمنتوف التي كنت استشهدت بها، وبدل «لقد جعلتم من دعوى الحرية سلاحا بيد الجلاد» يرى هو ان من المفترض وضع «كلمة القومية/الهزيمة السياسية» بدل كلمة «الحرية» الواردة في النص. فلنحاول تطبيق هذا الاقتراح ونقرأ «لقد جعلتم من دعوى القومية/الهزيمة السياسية/ سلاحا بيد الجلاد» وليجرب أي كان أن يفهم أي شيء من هذا النص الغريب الذي هو دليل ساطع إلى عدم فهم السيد الكاتب للنص الأصلي وأيضا إلى ضعف قدراته الاستيعابية والتوليفية.

٢) يقول الأستاذ المساعد في جامعة باريس «وإذا كان على الأكراد كما يقرأ في المقالة أن يستفيدوا من حماية دولية جاءتهم من دون أن يكون لهم صوت أو قدرة أو دعم في مطالبتها فهل يطبق هذا التحريم على القيادة الفلسطينية التي طلبت قبل أيام الحماية نفسها ضد القمع الإسرائيلي؟ أوليس هذا كيلا بمكيالين أيضا؟» والكل يعلم طبعا أن القيادة الفلسطينية تطالب بحماية دولية تقوم بها الأمم المتحدة وهي ترفض بصورة قاطعة الحماية الأمريكية. وقد رفضت قيام لجنة أمريكية لتقصي الحقائق واعتبرت فرضها من قبل الأميركيين بمثابة فشل فأي كيل بمكيالين ذلك الذي يتحدث عنه السيد الأستاذ المساعد؟ انه يخلط الأمور ويضلل القارئ ويشوه الحقائق السياسية على هواه، محولا «الحماية الدولية» إلى أمريكية، وهذه الأخيرة إلى شيء يشبه تماما دور المنظمة الدولية، وكل هذا لأنه لا يريد القول بان ما هو قائم في شمال العراق وجنوبه قرار أميركي–بريطاني استعماري لا يمت بصلة حتى للقرارات والعقوبات الدولية المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ثم انه نعم لو طلبت

القيادة الفلسطينية وهذا ما لن يحدث أبـــدا، حمايـــة أمريكيـــة، لاعتبرنا ذلك موقفا يستحق التحريم.

٣) يقول السيد حكيم إنني قد وضعت كريم مـــروة ضـــمن «رهط تشهد عليه الخيبة التي حملها وظل يجرجرها على مدى ثلاثة أرباع القرن...». وأكمل قائلا: «ولو جهد القـــارئ فـــي البحث عن كلمة واحدة تدله بصورة واضحة ومباشرة إلى هوية هذا الرهط لعاد بخفي حنين. ولا بد من أن يدفع استرساله في صب جام حقده على الرهط المجهول إلى التفكير بان المســـألة هي أولا تصفية حساب شخصي لا ناقـــة للقـــارئ فيهـــا ولا جمل...». أظن أن الجاهل أو المتجاهل الوحيد لمن هو كـــريم مروة ومن يمثل هو السيد «الأستاذ تشـــويه». فالســـيد مـــروة معروف جدا وإن لم يكن كذلك فان المقالة الطويلة التي نشرها والتي رددت عليها قد أفصحت عن ذلك للآلاف الـــذين يقـــول السيد حكيم بأنهم قرءوها بولع ووجدوا فيها حـــرارة إنســـانية يفتقدها – ردي الحقود. لا أدري استنادا لأي استفتاء قرر السيد الأستاذ المساعد إبلاغنا عن احتسابه الـــوهمي لعـــدد القـــراء الشغوفين الولعين؟ لكنن اعرف ان النقـــاش بـــين الاتجاهـــات والتيارات، خصوصا ذلك الذي يستغرق عقـــودا مـــن الـــزمن

ويشكل علامة من علامات التطور السياسي والفكري في العالم وفي بلد من البلدان، لا يجوز أن تطلق عليه تســـمية تصـــفية الحساب الشخصي الذي لا اعرف من أين جاء السيد الأســـتاذ المساعد به ليجعله محورا إجباريا لنقـــاش بـــين شخصـــين لا يعرفان بعضهما البعض على الإطلاق، ولم يسبق لهما أن التقيا أو جمعتهما أية مناسبة عمل أو مصلحة مشتركة أو حتى لقـــاء عابر، وهذا لعلم القارئ هو حالي مع السيد كريم مروة. يحـــق لنا بعد هذا أن نحكم على ما قاله السيد حكيم بأنه دفـــع باطـــل لصدوره عن شخص لا تتوافر فيه عناصر القدرة على الحكـــم السليم.

إضعاف النظام العراقي خدمة للعراقيين

هلكوت حكيم
الحياة، ١٩٩٨/٢/١٧

يعترف العراقيون بأنه لم يمر في تاريخهم حكم أودى بحياة هذا القدر من الناس وأباح إلى هذه الدرجة أموالهم وأعراضهم مثل حكم البعث ورئيسه صدام. فالذين ماتوا لإشباع جنون عظمة شخص واحد تجاوز المليون منذ زمن بعيد. أي ما يزيد على خمسة في المئة من عدد السكان. وإذا أضفنا إلى هذا عدد المعوقين فان العدد يتضاعف إلى ما لا يستطيع احد تقديره تماما غير النظام القائم المواظب على إخفائه. ولو تجاوزنا القتلى والمعوقين إلى المشوهين نفسيا والمنكوبين في حياتهم وآمالهم ومستقبلهم والمفجعين في أقربائهم وأحبائهم والمشردين على أرصفة شوارع العالم والمتضررين ماديا من مغامرات «صاحب الحسابات الدقيقة»، يصعب أن نجد بين العراقيين

عددا يتجاوز خمسة في المئة ممن نجوا بشكل من الأشكال من كل هذه المصائب والمصاعب. مع ذلك فان النظام باق ومستمر وكأنه يريد تحقيق ما كان يحلو لأقطابه أن يكرروا مقولة رئيسه أثناء الحرب العراقية-الإيرانية من «أن الذي يأتي بعدنا لن يجد غير التراب». ارض تخلو من البشر، هجرها سكانها. وأية هجرة! فهذه الجملة الغامضة لم تكن تعني غير دفع العراقيين إلى الموت في الحرب وباسمها. إنها الوحشية عينها تجاه العراقيين بكل ما في الوحشية من معان وأبعاد.

ولن يستمر بقاء النظام إلا بالاعتماد على أسلوبه في القتل والقمع الذي نجح فيه خلال ما يقرب من ثلاثين عاما. ومنذ الضربة التي تلقاها في عام ١٩٩١ عاد وقوي نفسه من جديد وثبت أركانه في مناطق فقد سيطرته عليها اثر الانتفاضة. ورأينا خلال هذه السنوات كيف انه لم يغير أسلوبه وطريقة حكمه للعراقيين الذين أصبحوا رهائنه وضحايا بقائه. فهو يدرك أن لا بقاء له من غير القمع والقتل، ما دام المتضررون منه تجاوز عددهم الأغلبية الغالبة من العراقيين.

وتأتي مأساة العراقيين من استعمال النظام بنجاح هاجس الخوف ــ عربيا أكثر منه عراقيا ــ من تقسيم العراق. ذلك

لان مسألة وحدة العراق أصبحت الحجة التي تدفع بالكثير من العرب للوقوف بشكل مباشر او غير مباشر مع النظام وبالتالي مع استمرار معاناة العراقيين. فالعراقيون الذين يعانون كل يوم جور الظروف التي خلقها النظام لهم لا يفكرون إلا بالخلاص من هذه الظروف وبأي ثمن كان. فلا شيء يوازي عندهم لقمة العيش وشيئا من الكرامة اليومية والإحساس بلذة العيش. وإذا افتقد الإنسان هذه الضرورات، فما الذي يعني بالنسبة إليه وحدة الأرض والشعب التي فقدها فعلا منذ زمن؟

ويبقى النظام العراقي المتمسك الأول بأسطورة وحدة العراق هو المسؤول الأول عن قتل العراقيين وسحقهم في الماضي والحاضر والمستقبل. وما تمسكه بهذه الأسطورة إلا تمسكه ببقائه في الحكم. فلو خير بين البقاء وخلاص العراقيين من الجحيم الحالي مع حفاظهم على وحدة البلاد، فهل يترك الحكم؟ سؤال ساذج بالطبع لكنه يحمل بعض الدلائل لأولئك العرب، رسميين وغير رسميين، ممن يتباكون على آلام العراقيين ليل نهار، ولا يترددون في التراجع عن ذرف الدموع حين تطرح مسألة وحدة العراق أو انقسامه. وإذا بهم يتحولون الى أبواق صاعقة وعدوانية تنادي بحمل السيوف دفاعا عن

دولة عربية مهددة. وهكذا ينسون من بكوا عليه ويفضلون بقاء النظام وان كان في هذا البقاء استمرار لبؤس العراقيين.

لا احد يشك في أن آخر ما يفكر فيه الأمريكيون هو مصلحة الشعب العراقي. ولكن، ما من شك في أنهم لا يستطيعون أن يندفعوا مثل النظام الحالي إلى قتله! فلهم رأي عام ومعارضة يحاسبانهم وهناك رأي عام عالمي يجبرهم على التزام بعض الحدود الإنسانية على الأقل في الظاهر. من يا ترى يحاسب النظام العراقي وهو يسحق شعبه؟ اهو ضمير من يديره؟ اهو الصمت العربي؟ أم الأصوات المحرومة من المنصات في الغرب؟ ومع هذا فان هناك في الغرب بشكل عام وفي أمريكا أيضا وحتى داخل الأجهزة الحكومية نسبة من الناس ممن يتعاطفون مع آلام العراقيين لا يمكن مقارنتها بنسبة من يتعاطف مع هذه الآلام في أجهزة النظام القمعية. أهناك من يستطيع أن يثبت وجود أناس في هذه الأجهزة القمعية ممن لديهم رأفة إنسانية تجاه معاناة العراقيين؟

ولا احد يستطيع التأكيد بان الأمريكيين يريدون ويحاولون الإطاحة بالنظام الحالي. فلو أرادوا ذلك وتمكنوا من الوصول إليه، على العكس مما يصرحون به، فلا يبدو أن هناك الكثير

من العراقيين ممن يعارضه. وقد يقبل ببديل للنظام، أيا كان البديل، لأنه لن يستطيع أن يكون أقسى منه.

ومهما يكن فان ضرب النظام وإضعافه يصب في مصلحة شعبه على رغم انه ربما سيكون هذه المرة أيضا من المتضررين. وكلما تم ضرب النظام في السنوات الماضية، لم يكن ذلك من الأمور التي تحزن العراقيين. وان لم يكن الهدف من الضرب إضعافه كما حصل في شهر آب (أغسطس) عام ١٩٩٦ اثر هجوم القوات الحكومية على اربيل لمساعدة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني. فلنتذكر الضربات التي تلقاها من داخل العائلة الحاكمة، حيث كانت أعيادا نفسية للعراقيين لأنهم عاشوها كنوع من الانتقام الإلهي.

الخيار اليوم هو بين إنقاذ العراقيين من كابوس طال أمده ولم يكن فيه إلا ضير العرب وخسارتهم وبين وحدة العراق المهددة وهميا في اغلب الاحتمالات. وحتى لو صار هذا الوهم واقعا، أو لا تريده أغلبية العراقيين بمختلف قومياتهم وأديانهم وهم ينظرون إلى ما ينتظرهم في عراق المستقبل، إن كان مع صدام أو من دونه؟

ردا على هلكوت حكيم وآخرين :

العقل إذ يتحول عبوة ناسفة... يجود بالكوارث

فيصل جلول
كاتب وصحافي لبنانى مقيم في فرنسا
الحياة، ١٩٩٨/٢/٢٣

لا يقتصر الحديث عن جدوى الحملة العسكرية الأميركية – البريطانية على رجال السياسة وحدهم، إذ ينبري كتاب ومثقفون متصدون لهذا الحدث، فيدلون بآراء ووجهات نظر تختلف باختلاف موقع كل منهم وقربه أو بعده عن الحملة المذكورة. وينحصر الهم الأساسي للكتابات في الكلام عن أهداف الحملة وسهولة أو صعوبة بلوغها، وعن احتمالات تقسيم العراق أو تفتيته، وبالتالي تعريض منطقة الشرق الأوسط لزلزال حقيقي يصعب التكهن بآثاره المستقبلية. وما يعنينا في هذه الكتابات هو جانبها العربي أو ما يكتب بالعربية. فما وقعنا عليه حتى الآن، من آراء لأهل الثقافة والكتابة، يتميز بحذر

شديد، وبالشعور بالخطر إزاء مصير العراق بعد الحملة العسكرية التأديبية، وقلة من الكتابات لا تكترث بهذا المصير وترى ان الفرصة سانحة لقلب نظام الرئيس صدام حسين، وبالتالي يجب انتهازها، بغض النظر عن إكلافها البشرية والجيواستراتيجية. ومن هذه القلة نشير إلى مقال السيد هلكوت حكيم الجامعي الكردي الذي يؤكد أن «الخيار اليوم هو بين إنقاذ العراقيين من كابوس طال أمده ولم يكن فيه إلا ضير للعرب وخسارتهم وبين وحدة العراق المهددة وهميا في اغلب الاحتمالات» «أفكار» (١٩٩٨/٢/٧). والإشارة إلى السيد حكيم، لا تعفي من لفت الانتباه إلى بضعة أصوات، تضرر ويتضرر أصحابها من صدام حسين، وهي تجمع على قول مماثل لما يقوله الكاتب ويدعو إليه.

ولعل عدم الاكتراث بمصير العراق وبمصير الشرق الأوسط بعد تدمير بغداد ووسط البلاد، باعتبار أن المناطق الكردية وربما الشيعية، لن تشملها الحملة الأميركية – البريطانية. عدم الاكتراث إذن، لا يميز مواقف كل المتضررين من النظام العراقي، وفي طليعتهم الكويتيون الذين لم يعبروا عن رغبتهم في محو هذا البلد من الوجود، وحرصوا على القول في أكثر

من مناسبة، إنهم مضطرون للتجاوب مع الولايات المتحدة التي أنقذت بلادهم من الاجتياح العراقي عام ١٩٩٠، وأنهم لا يستطيعون التنكر لاتفاقياتهم المعقودة مع واشنطن لكنهم لا يغتبطون لإزالة العراق من الوجود ولا يتمنون تقسيمه. وعلى غرار الكويتيين، تضرر الإيرانيون من الحرب العراقية – الإيرانية وخسروا مئات الآلاف من المواطنين وتعرضت مدنهم للدمار والخراب، لكنهم لا يحبذون تدمير العراق وتقسيمه ولا يفرحون لموت عشرات، وربما مئات الآلاف من أبنائه وهم يطالبون بحل سياسي للأزمة، ويلحون على هذا الخيار.

أما في تاريخ ما يعرف بالدول المتحضرة، فلم نعثر على أمثلة عن معارضين ومتضررين من أنظمة الحكم، ذهبوا إلى حد المطالبة بإزالة بلدانهم من الوجود أو المطالبة بقصفها وقتل الآلاف من أبنائها، وعليه لا نجد اصواتا بارزة ألمانية وغير نازية، وجهت نداء للولايات المتحدة وللحلفاء، من اجل قصف درسدن في أواخر الحرب وقتل أكثر من ٢٠٠ ألف من أبنائها، ولم نعثر على أصوات ديغولية، طالبت بدك المدن الفرنسية بالمدافع والصواريخ بسبب سيادة النظام الفيشي فيها، وبسبب تضررها من هذا النظام، كما انه من الصعب أن نعثر على

ياباني واحد متضرر من النظام الإمبراطوري الياباني، طالب واشنطن بتدمير هيروشيما وناكازاكي بالقنابل النووية. وعليه يمكن القول اختصارا أن المعارضات المتحضرة، تتميز عن المعارضات المتخلفة بإقامة فرق ثابت بين الوطن والشعب والأرض وبين نظام الحكم السائد.

والراهن أن التخلف ليس كافيا لوصف وجهة النظر التي يساهم في التعبير عنها السيد حكيم، فهناك صفات أخرى تتفرع عن التخلف وتندرج في إطاره، من بينها صفة الانتقام الناتج عموما عن تفكير غريزي. ذلك أن أصحاب وجهة النظر المذكورة يعرفون ان العراقيين المرشحين للموت بين نهاية الألعاب الاولمبية وبداية موسم الحج، ينتمون بغالبيتهم الساحقة إلى وسط العراق وربما إلى محافظة بغداد وليس إلى الشمال حيث تتجمع الأكثرية الكردية، وبما أن «الفرقة الكردية» ستكون «الفرقة الناجية» حقيقة وليس وهما، ونحن لا نتمنى لها الموت والأذية بأية صورة من الصور، فإن الباقي ليس مهما خصوصا إذا كان زوال هذا الباقي سينتهي (تقديرا) بزوال صدام حسين. ما يعني حرفيا تغليب غريزة الانتقام الجماعي على أساس اثني والتنكر لكل التاريخ الاندماجي الكردي

العربي. ومن حسن الحظ ان هذا التنكر محصور في نطاق أقلوي ضيق. ويصبح التفكير الغريزي الانتقامي مرضيا، أي ساديا، ويحتاج إلى علاج نفسي وعلى جناح السرعة وذلك عندما يتضح موضوع الانتقام وحجمه. فالجماعات العراقية المرشحة للموت بالقذائف والصواريخ البريطانية – الأميركية، لا تتمتع بأية وسيلة للحماية والدفاع عن النفس، وهي إذن مكشوفة تماما وليست مصفحة بخلاف قادة النظام الذين لم يموتوا خلال حرب الخليج الثانية ولن يموتوا خلال هذه الحرب (إذا وقعت)، لأنهم يتمتعون بوسائل للحماية ويعتمدون على أنظمة فعالة في اتقاء أضرار الحرب، من ضمنها استخدام العراقيين دروعا بشرية.

لكن المرشحين للموت يتألفون من أسر صرفت عمرها في بناء منازل لا تملك غيرها، ورجال ونساء يحبون بعضهم ويحرصون على أطفالهم ويخططون لزواج أبنائهم، ويأملون بأن يصبح احدهم جامعيا وأن يقيم ذات يوم في باريس، أو أن يصبح صحافيا ويقيم ذات يوم في لندن أو روما أو بروكسيل، وينتظرون الأعياد ومناسبات الفرح، ويصبرون على الجوع والحصار، ويترقبون بفارغ الصبر، الخلاص من دوامة

الحروب. إنهم باختصار يحبون الحياة كما نحبها نحن وكما يحبها الداعون إلى التضحية بهم للخلاص من صدام حسين. وقد يكون المرء الذي لا يقيم اعتبارا لهؤلاء مريضا أو مفتقدا لملكاته العقلية عموما، أما إذا كان سليما قبل الحشود الأميركية – البريطانية وأصبح مفرطا في ساديته، بعد احتشادها، فالأولى به أن يطلب النجدة، وبدون خجل، من أول طبيب نفسي يصادفه. وأغلب الظن أن الموقف الغرائزي الانتقامي طغى على أصحاب وجهة النظر المذكورة إلى حد جعلهم غير قادرين على اختيار الوقت الملائم لنشر نصوصهم. فلو قيل هذا الكلام عن تدمير العراق كثمن لتدمير صدام حسين قبل سنة وحتى قبل أربعة أشهر، لما اكترث احد به، ولانتظم في صف آلاف النصوص المشابهة. أما أن يقال اليوم، ومصير العراق والعراقيين، ومصير المنطقة العربية بكامله موضع رهانات حقيقية وليس وهمية، (وقد تحدث عنها صراحة وزير بريطاني) فهذا يعني أن مصادره لا تعبأ بمشاعر العرب القلقة ولا تعبأ بمشاعر غير العرب المماثلة في أمكنة كثيرة من العالم، ولا ترى في العراق والعالم غير صدام. ويتعدى هذا التفكير حدود المعارضة والموالاة، لأنه، قطعا، تفكير غير

سياسي، ينبثق من عقول هي اقرب إلى العبوات من أي شيء، وعليه يضيع الفارق بين عقل الموالي وعقل المعارض، ما يجعل أمل المواطن في حياة أفضل إذا ما تولى المعارض السلطة، كأمل إبليس في الجنة.

يمكن للمرء ان يتفهم ردود الفعل الغاضبة لعراقي نجا من مجزرة حلبجة أو من مجازر كردستان الأخرى، ويمكن للمرء أن يتفهم ردود الفعل الغاضبة لعراقي حرمه النظام العراقي من العودة إلى بلده، ويمكن للمرء أن يتفهم ردود الفعل العنيفة لمعارض عراقي تعرضت عائلته للإبادة على أيدي جنود النظام. فكل هذه الدوافع مشروعة ومفهومة وغير قابلة للطعن. لكن أن تصل ردود الفعل إلى درجات مرضية وعدمية قصوى، وبالتالي المطالبة بالتضحية بالعراق للتخلص من صدام حسين، فهذا أمر يعصى على الفهم ويتحدى العقل، ويخدم النظام في المقام الأخير، وهو نظام يفضل ألف مرة أن يكون معارضه عدميا من أن يكون عاقلا وواقعيا.

ردا على رد فيصل جلول:

لماذا يتحمس العرب، دون العراقيين، لنظام صدام وحروبه؟

هلكوت حكيم
الحياة، ١٩٩٨/٣/١٣

في رده المعنون «العقل اذ يتحول عبوة ناسفة... يجود بالكوارث» المنشور في صفحة «افكار» بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٣ على مقال لي بعنوان «اضعاف النظام العراقي خدمة للعراقيين» والمنشور في الصفحة ذاتها بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٧ يعبر السيد فيصل جلول عن قراءة للمقال اقل ما يقال عنها إنها مغرضة وتحتوي على أحكام يمكن تلمس اسبقيتها على القراءة بشكل واضح. اذ تخونه على سبيل المثال حتى الجملة التي يختارها لما فيها من تناقض مع هدف الاختيار.

يأخذ الكاتب من مقالتي جملة ان «الخيار اليوم هو بين انقاذ العراقيين من كابوس طال أمده ولم يكن فيه إلا ضير العرب وخسارتهم وبين وحدة العراق المهددة وهميا في اغلب الاحتمالات» لينصب محكمته التفتيشية لمحاكمتي مع غيري بتهم منها «عدم الاكتراث بمصير العراق وبمصير الشرق الاوسط بعد تدمير بغداد ووسط البلاد، باعتبار ان المناطق الكردية، وربما الشيعية، لن تشملها الحملة الاميركية-البريطانية».

مثل هذا الحكم المتسرع يفتح قبل كل شيء باب الجهل بالتوزيع السكاني في العراق على مصراعيه وينم عن مشاعر غير ودية تجاه هاتين المجموعتين اللتين تشكلان ثلاثة ارباع سكان العراق. ففي بغداد ووسط العراق يعيش ما يقرب من مليون ونصف مليون كردي، ناهيك عن مئة الف من الاكراد الشيعة الذين هجرتهم الحكومة الى ايران في السبعينيات والثمانينيات. ثم ان هناك القليل من الاكراد الساكنين في شمال العراق ممن ليس لديهم اقارب أو أصدقاء في بغداد والمدن الأخرى في وسط العراق، أكانوا من المهاجرين إلى هذه المناطق بإرادة منهم في البحث عن لقمة العيش أو ممن تم

تهجيرهم وخاصة إلى مدينة الرمادي التي كانت حتى قبل أعوام معقلا للجماعات القريبة من النظام.

أما فيما يتعلق بتواجد الشيعة في الجنوب فقط فالخطأ أفدح. ذلك أن اضعف الناس موضوعية ومعرفة بالعراق لا يمكنه أن ينكر أن عدد الشيعة في وسط البلاد إن لم يتجاوز ثلاثة ملايين ونصف مليون فانه ليس اقل من هذا العدد بكثير. ويبدو، رغم عدم توفر الإحصائيات الرسمية، أن الشيعة والأكراد يشكلون حتى في مدينة بغداد أكثرية في مقابل السنة العرب. فليطمئن الكاتب إلى أن أي قصف للسكان المدنيين في الوسط لن يستثني الشيعة «المجوسيين» ولا الأكراد «الانفصاليين». هذا إذا تجرأ الأميركيون على قصف المدنيين أمام الرأي العام الغربي الرافض لذلك واضطرار الخبراء العسكريين الاميركيين انفسهم الى تغيير الخطط العسكرية، تجنبا لضرب المدنيين، كما تؤكد ذلك مصادر لا يمكن اتهامها بالميل الى الولايات المتحدة.

فضرب مدينة بغداد هو ضرب الاكراد والشيعة ايضا، على خلاف ما يتصوره السيد جلول من ان بغداد مدينة سنية. فهذا التصور هو بالذات من صنع النظام العراقي ليحصل على تأييد العرب من غير العراقيين، ضد الشيعة والأكراد. ولا يبدو

أنه فشل في جهوده في هذا المجال. فما من جهة غير النظام تستفيد من ضرب الناس وموت العشرات منهم مثلما يفعل بنفسه منذ ثلاثين عاما. وهو لايزال يشدد قبضته عليهم عن طريق قتل كل من تظهر عليه علامة رفض او معارضة. والأجدى بالشرق اوسطيين ان يفكروا بمصير العراقيين لا النظام، لان في بقائه استمرارا لمأساتهم وإطالة لها. ومن الاكثر نباهة ان يكون الموقف واضحا من حاجة الاغلبية الغالبة منهم الى تغيير النظام، لا الاختباء وراء كلمات نقدية لا تخدع إلا الكتاب انفسهم.

فالذين يتمنون اضعاف النظام العراقي اغلبهم عراقيون والذين يدافعون عن بقاء النظام هم من العرب غير العراقيين. وهذا بحد ذاته مسألة تجلب الانتباه وتستحق النظر وتعيد في الوقت ذاته الى اذهاننا صورا من الماضي لا يمكن نسيانها، صورا تبين كيف ان الكثير من العرب بسكوتهم عن مجازر النظام الحالي ضد شعبه وتشجيعهم اياه في الوقوف بوجه القوة العظمى في العالم يتحملون الكثير من المسؤولية في كوارث العراقيين.

وما الدموع على العراقيين إلا دموع التماسيح في اغلب الاحيان، لان الدموع الحقيقية تذرف على النظام وعلى قوة الدولة لا على الشعب. فمن منا نسي صور الملايين من العرب وهم يتظاهرون تأييدا لصدام حسين في احتلاله الكويت وتشجيعه على البقاء ومقاومة الحلفاء؟ ولكن حين بدأت الضربات، من منهم تحرك للذهاب الى العراق وحمل السلاح الى جانب جيشه، رغم ان المسافة لم تكن طويلة بينهم وبين ساحة الحرب وكانت الطرق المواصلات سهلة ووسائل النقل متوافرة وصيحات قائد ام المعارك مستمرة في الاستنجاد بهم وبجميع المسلمين في العالم؟ فلا احد لبى الدعوة على ما هو معلوم. بل الكثير ممن كانوا موجودين في العراق تركوه بين ليلة وضحاها وعادوا بعد الحرب يطلبون التعويض عما خسروه!

ما لم يفهمه الكاتب هو كونه بضع الارض والبلاد والوطن والدولة وقوة الدولة في مرتبة تعلو على مرتبة الانسان. لذلك لا يمكنه إلا ان يصب جام غضبه على من يضع الانسان في مرتبة تعلو على تلك الكلمات التي جاءت لتخدم الانسان لا لكي يقتل الانسان هو باسمها. اذا كان هناك من يفضل عراقا خاليا

من سكانه، فليسمح لآخرين بحق تفضيل العراقيين على العراق. ولاشك في ان هذه المسألة صعبة الفهم على من تقوقع عقله في حلبة الايديولوجيات ولم يقترب من الجحيم الحارق. وإنما رأى في العراق نظاما يغدق الملايين على من يؤمن في العالم العربي بأناشيده القومية ويسكت عن قتله مليون عراقي باسم العروبة ودفاعا عن اسطورة البوابة الشرقية ويشوه البقية الباقية من المواطنين ويقدم البلاد وخيراتها للاستعمار الاجنبي بشكل لم يفعله قبله حتى النظام الملكي الموالي للاستعمار. فأين كانت الاقلام مختفية يوم نهض اكثر من ثلاثة ارباع العراقيين ضد النظام في عام ١٩٩١؟ واين كانت حين سحق النظام بالدبابات والأسلحة الكيمياوية شعب العراق؟ وكيف تحلل تلك الاقلام، سايكولوجيا، حملات الانفال وشعار «لا شيعة بعد اليوم»؟ اليس من الاجدى التفكير في تساؤل، سايكولوجي قبل كل شيء، عن سبب نعت الضحية بصفات الجلاد فيما يتعلق بروح الانتقام العرقي بشكل خاص؟ فقلب الادوار، كما يقوم به السيد جلول، هو الذي يهم التحليل النفسي، لا هذا المنطق الساذج في استعمال قشرة علم النفس الذي كنا نلوذ به في

الحالات العصبية في زمن لم نكن بعد قد تخطينا عتبة المراهقة الثقافية.

تعقيبا على هلكوت حكيم وفيصل جلول:

على المعارضة العراقية أن تكون على يسار النظام وأن تفوقه عداء للولايات المتحدة وإسرائيل

قيس جواد العزاوي
كاتب عراقي يقيم في فرنسا
الحياة، ١٩٩٨/٣/٢٠

قارئ ما كتب من آراء وردود في "أفكار- "الحياة" وبخاصة ما كتبه الأستاذ هلكوت حكيم والأستاذ فيصل جلول (بتاريخ ١٧ و ٢٣ شباط/فبراير و ١٣ آذار يدهش مرتين: الأولى لحدة ما قيل وتطرفه، والثانية لما يبدو وكأن المتحاورين ينطلقان من عالمين متضاربين كليا، يرفض كلاهما, بداية، رؤية أخرى غير رؤيته للقضية العراقية. ومع احترامي الشديد لهما فإن لي رؤية أخرى مغايرة، آملا أن نقبل جميعا بمبدأ توفر حسن النية ونبتعد ما أمكننا عن حرب الكلمات. والحق ان القضية العراقية

على عسرها وتداخلها وتعقدها وتطرفها تسمح مقاربتها بكل أنواع الظلم بالكلمات.

وعلى الرغم من كوني معارضا عراقيا وافهم جيدا ما ذكره الأستاذ حكيم عن الكوارث، ويا لهولها من كوارث، التي ألحقها نظام صدام بالعراقيين والعرب وأناضل معه للتخلص من هذا النظام، وعلى الرغم من أخطاء في التقدير وقع فيها الأستاذ جلول في حديثه عن الفرقة الناجية أو التقسيم الطائفي والعرقي للشعب العراقي، بيد أنني أجد نفسي ميالا للوقوف مع الأستاذ جلول، وأتفهم قلقه المشروع ونبل دفاعه عن قضية الشعب العراقي، دون الاستهانة بما يجسده الأستاذ حكيم من أحكام مستمدة من مأساة شعبنا الكردي وعظم الكوارث التي حلت به.

والمحنة الحقيقية ان صدام والاميركان على حد سواء يخلطان، كل على طريقته، ويطابقان ما بين شخصية صدام والشعب العراقي. وتتعاظم هذه المحنة حين يقع في فخ هذا التطابق بعض المعارضين العراقيين. فيصدق قول البعض بحقهم أنهم يتحولون بتطرف طروحاتهم ودون وعي منهم إلى سهام يرمي بها صدام جسد المعارضة بأكملها.

ومن نافلة القول ان لكل معارضة في العالم ثوابت ومتغيرات. ومن الثوابت التي التزمت بها بعض التيارات العراقية منذ نهاية حرب الخليج: وحدة الكيان العراقي وسيادة العراق – وليس نظام صدام – على أرضه وشعبه، والابتعاد عن الاستغلال الغربي للمعارضة العراقية واستخدامها في تحقيق المشاريع الأمريكية في المنطقة، والنضال دون كلل لإسقاط نظام صدام بالاعتماد على القوى الوطنية العراقية وتلقي الدعم العربي والإسلامي إن توفر، والعمل على قيام دولة المؤسسات – دولة القانون التي تحفظ لكل تيارات وقوميات وطوائف الشعب العراقي حقوقهم المشروعة دون تفريط أو وصاية، وتحفظ لدول المنطقة أمنها وحسن الجوار معها وإرساء روح التضامن العربي والإقليمي واحترام المواثيق والأعراف الدولية.

إن حرص العرب على وحدة الكيان العراقي جزء من حرصهم المشروع على وحدة كيانات بلدانهم السياسية، بل وحدة المنطقة. وهذا الحرص لا يمكن أن يحسب بأي حال من الأحوال وهما، تحت ذريعة أن النظام هو صمام أمان يحول دون تفكك العراق. وهي اريعة اتبعها النظام إبان حربه مع

إيران ويستعملها الآن من اجل بقائه. وقد أحسن بدرجة كبيرة استغلالها بالفعل.

أقول إن حرص العرب على وحدة العراق حرص نبيل ومبرر لأنه ما من بلد عربي أو شرق أوسطي وضع تحت الحماية الغربية، وقسم إلى مناطق أمنية ومحمية كمثل العراق. وما من بلد تداولت السيناريوهات الدولية احتمالات تقسيمه بوجود صدام أو برحيله مثل العراق. وما من بلد عانى ويعاني حروبا ثلاثا دامت ثمانية عشر عاما (الحرب ضد إيران وحرب احتلال الكويت وتحريرها وحرب حصار الشعب العراقي) ناهيك عن حرب البقاء في ظل حكم صدام. ما من بلد قد تهيأت كل ظروف تمزقه بفعل هذه الكوارث مثل العراق.

وبناء عليه فإن الحرص على العراق حرص مشروع له مبرراته، وليس من صالح المعارضة أن تحول دون إبداء الإخوة العرب تخوفاتهم من تمزيق العراق، وليس من حق أي معارض عراقي لأي تيار انتمى أن يتهمهم بتفضيل صدام وحروبه.

إن المعضلة الحقيقية التي ينبغي للمعارضة العراقية مواجهتها بجرأة وإقدام هي أن تكون على يسار صدام لا على

يمينه، وان تكسب محيطها العربي والإقليمي أولا وقبل كل شيء، وان تتحسس عمق أزمة ثقة المنطقة بسياسة الولايات المتحدة ودعمها غير المحدود لاستمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وصمتها عن استهتار إسرائيل بالمواثيق الدولية وإصرارها على تطبيقها في العراق وان أبادت آلافا مؤلفة من الجياع العراقيين.

إن تصريح بعض الأطراف الدخيلة على المعارضة العراقية بطلب الدعم الأميركي ولو كان من وكالة المخابرات المركزية لإسقاط نظام صدام، في وقت ينتظر فيه الشعب العراقي مواجهة قدره على يد آلة الحرب الأميركية، تصريح يؤذي السامع العربي ويهين كرامة المقاومين للمخططات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، ويثير اشمئزاز حتى المعتدلين من عرب الخليج الذين بدءوا يستشعرون ثقل وطأة الوجود العسكري الأميركي وأضراره على أوضاع المنطقة ومستقبلها.

لقد حاول الكتائبيون في خضم صراعهم الدامي مع الوجود الفلسطيني في لبنان أن يستعينوا بإسرائيل لمساعدتهم في حسم الصراع، فجاءت إسرائيل واستخدمتهم لتحقيق أهدافها فارتبكت المجازر في صبرا وشتيلا باسمهم، واحتلت الشريط الحدودي

في جنوب لبنان باسمهم, وبدل أن تحقق لهم ما وعدتهم به من وحدة لبنان واستقلاله، أرادت تحويله الى دويلات وكانتونات. وفي خضم ذلك وجد الكتائبيون أنهم فقدوا كل شيء، الوطن والكرامة الوطنية، تماما كما فقدوا العرب والتحالفات الغربية، فهل تعلمنا نحن العراقيين من الدرس اللبناني؟

كيف نريد أن يتفهم العرب قضيتنا كمعارضة عراقية، وأطراف غير وطنية تدعي المعارضة مدعومة غربيا تتمتع بامتيازات الظهور في وسائل الإعلام متى شاءت المصالح الأميركية، وتتوسل الاستعانة بالقوى الخارجية المنبوذة عربيا؟ كيف نريدهم أن يوافقوا على علاقة هذه الأطراف بالولايات المتحدة بل بمخابراتها في وقت يتذمر العرب كلهم، بل العالم بأجمعه من هيمنة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية وعلى التجارة الدولية وعلى سيادات الدول وبالتالي على مقدرات العالم؟

مما لا ريب فيه أن المشكلة الحقيقية ليست في موقف العرب الذين تظاهروا تأييدا للنظام العراقي وان كان هذا التأييد في تقديرنا نكاية بالولايات المتحدة وحبا بالشعب العراقي أكثر منه

تأييدا لنظام جائر اثبت المرة بعد الأخرى انه يستهتر بكل القيم الإنسانية.

إن المشكلة ليست في الآخرين، وإنما هي مشكلة المعارضة العراقية وأنا منها بالطبع. هذه المعارضة التي لم تنجح إلى يومنا هذا بإقناع الأحزاب والقوى والتيارات السياسية العربية بجدارة وعدالة القضية التي تحارب من اجلها وإعلامها بان سبب تشتت العراق وتمزقه وهدر طاقاته وتجويع شعبه وهجرة كفاءاته وتهميشه وعزله عن محيطه العربي والإسلامي والدولي هي حروب ذلك الرجل المسكون بجنون العظمة الكاذبة، الذي يستمر في حكم بلادنا بعقلية انتقامية متخلفة.

وفي نهاية المطاف يتعين علينا نحن المعارضة أن نقوم أولا بعزل الدخلاء علينا، ونوحد صفوفنا ونغير ما بأنفسنا. لأن النظام يستمد قوته من تشتتنا وضعف حجتنا وعجزنا عن كسب المحيط العربي والإسلامي الذي هو الرئة التي ينبغي أن نتنفس بها. فإن لم نوفق في ذلك فإن العلة فينا وليس في الآخرين.

ساطع الحصري واللغة الكردية

هلكوت حكيم

الحياة، ١٠/٣٠/ ١٩٩٣

لاتتوقف أهمية مواقف ساطع الحصري من كونها تعود إلى منظر كبير للفكر القومي العربي المعاصر، أو أب هذا الفكر، كما يسميه البعض. بل تتجاوز أهميتها إلى التأثير الذي مارسته على الأفكار والتوجهات السياسية لعدة أجيال من القوميين العرب، والذين وصل الكثير منهم إلى مناصب إدارية-سياسية حساسة جدا. ولم تكن لأفكار ساطع الحصري إلا أن تخلق سياسيين متشددين ومتطرفين يصعب عليهم فهم أو تفهم طموحات أقليات قومية أو دينية شاء التاريخ وأرادت مصالح الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى حشرهم داخل البلدان العربية المتحررة حديثا من السيطرة العثمانية. فساطع الحصري المتحمس لنظرية الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد الثاني للحفاظ على ما بقي

لإمبراطوريته المريضة من نفوذ على القوميات الإسلامية غير التركية، غدا يدافع وبنفس الحماس عن نظرية العروبة.

رغم أن الحصري لم يتناول المسألة الكردية مباشرة، إلا أن كتاباته حافلة بآراء يمكن تطبيقها دون جهد على الأكراد. وشاء منصبه الوظيفي في العراق أن يجد نفسه وجها لوجه مع مسألة الدراسة الكردية. وهذا ما يذكره بالتفصيل في مذكراته.

نظريا، أنهى الحصري بجرة قلم مسألة حق الأكراد في تكوين كيان مستقل لهم على غرار الشعوب الأخرى وفي مقدمتهم الشعوب العربية.

فمن ناحية الأرض يرى ان حدود الوطن العربي الكبير تمتد إلى أعماق كردستان تركيا، كي لا نقول إلى قلب أرمينيا. إذ يقول في كتابه "العروبة أولا": تمتد حدود بلاد العرب «من جبال زاغروس في الشرق والى المحيط الأطلسي في الغرب، ومن شواطئ البحر الأبيض وهضاب الأناضول في الشمال إلى المحيط الهندي ومنابع النيل والصحراء الكبرى في الجنوب». أما حول سكان هذا الوطن، فتعريف الحصري لهم لا يقبل جدالا كثيرا. «إن كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم العربية هو عربي... ما المصريون والعراقيون والمغاربة إلا

شعوب وفروع امة واحدة هي الأمة العربية». ولكي نثبت بان ساطع الحصري لم يكن يقصد الأكراد من وراء تعريفاته، علينا أن نثبت قبل كل شيء انه لم يكن يعتبر سكان شمال العراق عراقيين. وسيكون هذا إجحافا بحقه واتهاما له بما لم يرتكب.

ويستطرد المنظّر حول حقوق الأمم قائلا إن كل «امة من الأمم تُكوّن عضوية اجتماعية; طبيعية ذات كيان معنوي، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها دون ان تخضع لمشيئة امة أخرى، وان تؤسس دولة خاصة بها مستقلة ومنفصلة عن غيرها». تُرى، هل طبق الحصري هذه النظرية على الأكراد؟

منذ تأسيس العراق وضم قسم من كردستان إليه، تعهدت بريطانيا ومعها الحكومة العراقية بتحقيق بعض المطالب الإدارية والثقافية للأكراد. فاخذ التعليم باللغة الكردية يطبق للمرة الأولى منذ عام ١٩١٨ في عدد من المدارس الابتدائية في كركوك والسليمانية واربيل. وكان من المتفق عليه تطوير وتوسيعه في كل المناطق الكردية بحيث يشمل جميع المدارس وبمراحلها المختلفة. وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق حول مسألة الموصل والمقدم إلى هيئة الأمم في ١٦|٧|١٩٢٥ تأكيد على ضرورة أن تُعهد بالإدارة والعدل والتربية في المناطق

الكردية إلى الأكراد أنفسهم وان تكون اللغة الكردية رسمية فيها. وصرح رئيس وزراء العراق في شباط عام ١٩٢٦ ما يلي: «علينا أن نعطي للأكراد حقوقهم. فالموظفون في المناطق الكردية يجب أن يكونوا من الأكراد. ويجب أن تكون لغتهم رسمية وان يتعلمها أبناؤهم في المدارس».

ولكي ينضم العراق إلى جمعية الأمم، اضطرت الحكومة إلى إصدار "قانون اللغات المحلية" في ٢٣٩١ والتي حسبها تتمكن القوميات الأخرى، نظريا في اغلب الأحيان، من فتح المدارس بلغاتها. ولم يشر القانون بآي شكل من الأشكال إلى اللغة الكردية. والتزمت: بريطانيا والحكومة العراقية أمام هيئة الأمم بتطبيق العديد من الإجراءات لإعطاء نوع من الإدارة الذاتية للأكراد. غير أن هذه الالتزامات والإجراءات النظرية تقلصت في حالة التطبيق أو أنها لم تر نور التطبيق يوما.

وتسلم ساطع الحصري خلال هذه الفترة من تاريخ العراق منصب مدير المعارف العام لعدد من السنوات. وكان هذا المنصب حساسا جدا، لكونه يوجه السياسة التربوية لدولة حديثة النشوء. ولتطبيق الدراسة باللغة الكردية، تم تشكيل لجنة من أربعة من المتنورين الأكراد للإشراف على مهام ترجمة الكتب

المدرسية. وكان الحصري يرى أن الطريقة المثلى لتعليم اللغة الكردية هي ترجمة الكتب الدراسية العربية للمدارس الابتدائية.

واقترحت اللجنة ضرورة إضافة بعض الإشارات إلى الحروف العربية لكي تتناسق مع الأصوات الكردية في اللغة العربية. وكان هذا يستلزم، بمنطق الحصري «إحداث خمسة عشر حرفا جديدا، وذلك بإضافة بعض النقط والإشارات إلى احد عشر حرفا من الحروف العربية المعلومة». ويستمر الحصري في تنظيره للغة الكردية: «وإذا لاحظنا أن معظم هذه الحروف الجديدة ستأخذ ثلاثة أشكال- نظرا لوقوعها في أول الكلمة، أو وسطها أو آخرها- علمنا أن المشروع المقترح كان يستلزم زيادة الحروف الموجودة في المطبعة نحو أربعين شكلا من والحروف. وكان في ذلك ما فيه من التعقيد الشديد الذي يجعل القراءة والكتابة باللغة الكردية في منتهى الصعوبة، وكان يحملني على الشك في وجود مبررات معقولة لكل هذه التعقيدات».

ويبدو ان الحصري لم يكن ملما بمسائل الحروف المطبعية لان المشروع لم يكن يُزيد إلا خمسة أحرف إلى الحروف العربية، كانت أربعة منها موجودة في المطابع العربية

لاستعمالها آنذاك للعثمانية والفارسية. ولم يكن «معظم الحروف الجديدة» يأخذ ثلاثة أشكال، بل تسعة منها فقط. أما الحروف الأخرى فكانت ولا تزال تأخذ شكلين في وسط الكلمة وآخرها، كاللغة العربية تماما. هل نسى ساطع الحصري هذه القاعدة في الإملاء العربي أم تناساها؟ أما النقط والإشارات « فلم تكن إلا واحدة توضع فوق حرفين وتحت حرف آخر، وثانية تقع تحت حرف واحد. وكان ساطع الحصري نسي الفتحة والضمة والكسرة والتشديد والتنوين!

إن هذه المستجدات دخلت اللغة الكردية ولم تجعل «القراءة والكتابة بها في منتهى الصعوبة». بل على العكس سهلت حتى قراءة النصوص القديمة المكتوبة بالإملاء العربي-الفارسي-العثماني. حين اظهر الحصري «شكه في ضرورة كل هذه الاحداثات» حاول احد أعضاء اللجنة إقناعه بعرض بعض الأمثلة حول وجود لامين على سبيل المثال في اللغة الكردية. ولكن المدير العام الذي كانت لديه «حقا مبررات معقولة» لم ير بينهما كثيرا من الفرق وإنما استمر في تنظيره معتقدا بان «أمثال هذه الفروق اللفظية لاتستلزم إحداث حروف خاصة بكل منهما، بل هي من الأمور التي تترك لسليقة الناطقين بها».

وهنا رد عليه احد أعضاء اللجنة بـــ«نحـــن أدرى بحاجـــات لغتنا».

وأمام إصرار اللجنة على موقفها ورفض الحصري، وصـــل الأخير إلى ضرورة عرض المسألة علـــى متنـــورين أكـــراد آخرين. وهذا ما كان يسحب الثقة من اللجنة التـــي اختارتهـــا الحكومة نفسها وتفتح باب المناورة للحصري. حينهـــا راجـــع اثنان من أعضاء اللجنة الوزير الكردي محمد أمين زكي والذي عرض المشكلة على رئيس الوزراء محسن السعدون والـــذي أبدى بدوره رأيه لساطع الحصري قـــائلا: «أنـــت لا تعـــرف الكردية، فلماذا تثير مسائل تتعلق بكتابة الكردية؟»

وأخيرا فُرِض "حل وسط" بحضور رئـــيس الـــوزراء تـــتم بموجبه استشارة منورين أكراد تختارهم اللجنة لتعرض عليهم المشروع من قبل الحصري الذي أضاف إلى كتابه الرسمي إلى المتنورين والأعوان ورجال الدين (والذين كانوا يشكلون طبقة مثقفة آنذاك) جملة : «فـــأرجو أن تكتبـــوا لنـــا رأيكـــم فـــي الاقتراحات المدونة في التقرير، مع ملاحظة كيفية التأليف بين قراءة القرآن الكريم، وبين قراءة الكتابات الكرديـــة». وحـــين اعترض احد أعضاء اللجنة على هذه الجملة قـــدم الحصـــري

١٥٥

واحدة من أدلته الديماغوجية مدعيا انه كتبها بصفته مديرا عاما للمعارف. فخرج عضو اللجنة غاضبا. وأدرك الحصري بأنـــه سيراجع الوزير الكردي الذي يفاتح رئـــيس الـــوزراء بـــدوره ويطلب منه التدخل لحذف هذه الجملة التي كـــان مـــن شـــأنها التأثير على المشاعر الدينية للأكراد لرفض المشروع. فأسرع المدير العام بإرسال الرسائل ليضع الجميع، كما يعترف فخورا في مذكراته، أمام الأمر الواقع. فجاء تدخل الوزير ورئـــيس الوزراء متأخرا فعلا.

كان على المنورين الأكراد أن يختاروا واحدا من الأجوبـــة التالية: «الموافقة على جميع الحروف المقترحة، الموافقة على قسم منها ورفض بقيتها، الاكتفاء بالحروف التي أضيفت إلـــى الحروف العربية في الكتابات الفارســـية والتركيـــة». فكانـــت الأجوبة كالنحو الآتي: ١٠ موافقـــة، ٥ الاكتفـــاء بـــالحروف العربية أو التركية–العربية، ٤ معارضة، ١ يقبل البعض ولا يرى ضرورة للبعض الآخـــر، ٤ لايبـــت برأيـــه. ويســـتنتج الحصري من هذه الآراء أن الأغلبية رفضت الاقتراح! فجنـــى ثمار زج القرآن في الموضوع اذ أثر ذلك في رأي الكثير ممن رفضوا أو اكتفوا بما هو موجود في الحروف العربيـــة أو لـــم

١٥٦

يبدوا رأيا. وهذا واضح في الأجوبة. والسؤال الـذي يطـرح نفسه هنا: ألم يستخدم الحصري الإسلام لخدمة هدف سياسـي؟ أو، بشكل آخر، الم يمارس سياسة فرّق تسد؟

ربما ساعدنا بعض الأرقام لفهم أكثـر للسياسـة التربويـة الكردية التي سار عليها "رائد القومية العربية" كما يذهب إلـى ذلك الكثيرون. فحتى بداية الثلاثينيات لم تكـن هنـاك كتـب مدرسية باللغة الكردية وكان لكل معلم أن يهيأ دروسه بنفسـه وحسب إمكانياته. من بين ٥٨ مادة مدرسية كانت مادة واحـدة فقط تُدرس باللغة الكردية. في عـام ١٩٣١ تـم تعريـب ٢١ مدرسة كردية في لواء الموصل ولم تبق فيها مدرسة كرديـة واحدة. ومن عام ١٩١٨ حتى عام ٩٢٩١ أرسل ١٢ طالبـا عراقيا إلى الدراسة في الخارج، لم يكن بينهم إلا ٣ أكراد! وفي لواء كركوك الذي كان يضم ١٥٪ من الأكـراد و٢١٪ مـن التركمان كانت هناك ٥ مدارس كردية و ١٨ مدرسة تركية.

مع هذا تجرأ ساطع الحصري أن يصرح لرئيس الوزراء في عام ١٩٢٧ بان «موقفهيتماشى مع مصلحة الأكراد الحقيقة». ولكن مصلحة الأكراد هي ما عبر عنه آنذاك احد نوابهم فـي البرلمان العراقي قائلا: «إن الكثيـر مـن الحاضـرين هنـا

يشاركونني رأيي بان ساطع الحصري أضر بالأكراد إلى درجة كبيرة».

ردا على ادوارد سعيد:

أسف على العراق وشعبه أم على نهاية العروبة فيه؟

هلكوت حكيم
الحياة، ٢٠٠٣/١/٤

أسئلة كثيرة يمكن طرحها بعد قراءة مقالة إدوارد سعيد المنشورة في عدد ٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ من "الحياة" في عنوان «معلومات مضللة عن العراق». من هذه الأسئلة: أيحق لكاتب مثل إدوارد سعيد وهو يتعرض لموضوع خطر كالعراق في الوقت الحاضر أن يتيه برأيه خلف سجال شخصي من دون أن يقدم في نهاية المطاف ما هو جديد؟

لو حاولنا تجريد الأفكار التي يعرضها من التوجهات الشخصية ضد كنعان مكية وتجنبنا الوقوع في مصائد الأحاسيس والمشاعر السهلة، لوصلنا الى بعض النتائج حول

موقف ادوارد سعيد من الأفكار المطروحة على ساحة النقاش في المسألة العراقية.

من بين النقاط الأساسية التي يرد عليها الكاتب ثلاث تشكل جوهر الجانب الفكري من مقالته.

أولى هذه النقاط أن «الولايات المتحدة مصممة على إسقاط النظام العراقي بسبب احتياطي البلاد النفطي ولأن العراق عدو لإسرائيل». ليس في هذين السببين من جديد. لكنهما سببان ضمن مجموعة من الأسباب تدفع بالولايات المتحدة إلى الحرب وربما ليس أهمها. فالنظام العراقي كان في عام ١٩٩١ اخطر على إسرائيل مما هو عليه الآن, إذ كان يمتلك قوة عسكرية كبيرة. مع ذلك لم تعمل الولايات المتحدة على إسقاطه على رغم إمكاناتها آنذاك. وفي السنوات الأخيرة حاول النظام العراقي التقرب من الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل عارضا عليها توطين مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين في مقابل تدخلها لإعادة الصفاء بينه وبين الولايات المتحدة. ولكن المحاولة فشلت ولم يتم قبول عرض الخدمات العراقية. فكون النظام العراقي معاديا لإسرائيل سبب من أسباب تعاسة الشعب العراقي لما يواجهه من ضغوطات، ولم يقلل هذا العداء

من أعبائه، وإنما استغل النظام «قدسية» القضية الفلسطينية للقضاء على كل معارضة داخلية وتقييد الحريات. ولم يقرب الموقف العام المعادي لإسرائيل الشعب العراقي إلى قلب الرأي العام الفلسطيني الذي استمر في مساندة النظام ولم ينبس ببنت شفة ضد اضطهاد شعبه.

لا يشك المتابعون أن يكون النفط هدف الأمريكيين. ولا يبدو أن الأمريكيين نفسهم ينكرون ذلك. ثم ليس لهم تاريخ يدل على كونهم من المدافعين الشرسين عن حقوق الإنسان. لكنهم سيحتاجون إلى من ينتج النفط ومن يقوم بحمايته ونقله وتصديره ومن يحافظ على الاستقرار في البلد المنتج. لهذا سيحتاجون إلى العراقيين كايد عاملة ولن يسلبوهم على اقل تقدير ثلثي حصتهم من موارد النفط في مقابل الغذاء، كما يقوم به النظام الحالي الآن. ولن يعاملوا أكثريتهم كما يعاملها النظام القومي الحالي. لقد وصلت الحال إلى أن يؤيد قوميون وإسلاميون عراقيون الضربة الأمريكية بعد وقوفهم قبل سنوات ضدها واتهامهم مؤيدي إنهاء النظام أسوأ الاتهامات. أيا كانت الدوافع الشخصية لهؤلاء الإسلاميين والقوميين فتحولهم هذا

يدل على أن حرب العراقيين هي ضد النظام وليست ضد أميركا.

أما النقطة الثانية التي يثيرها إدوارد سعيد فهي الفيدرالية. ولكي نفهم موقفه من هذه المسألة التي تشكل مع الديمقراطية والنظام الدستوري رأس قائمة المواضيع المطروحة حول عراق المستقبل، علينا البحث عنه في مقطع طويل يغلب عليه الجدل الشخصي بدل العرض الفكري. مع ذلك نتوصل أخيرا عبر قراءة ما بين السطور إلى انه يعادي الفكرة لأنها مفروضة من الخارج ولا يمكن تطبيقها أو لأسباب أخرى لا يفصح عنها. لكنه لا يقدم حجة منطقية أو عقلانية واحدة، أيا كانت قوتها أو ضعفها، للدفاع عن موقفه أو تبريره. ولا يجهد نفسه حتى في مناقشة الفكرة ولو في شكل بسيط بل يلجأ إلى تقديم صورة «الفدرالية المأسوية» اليوغسلافية بجملة واحدة للتدليل على الفشل المسبق للمسألة، من وجهة نظره، بلا شك. ولو انه بحث عن أمثلة أخرى في أوروبا نفسها لما تعب في العثور على نماذج للنظام الفيدرالي أقل مأساوية أو ناجحة.

يتجنب ادوارد سعيد الحديث عن الوضع السياسي المستمر منذ أكثر من عقد من السنين في العراق في ما يخص العلاقة

بين المنطقة الشمالية والحكومة المركزية. فالحال أن الفدرالية موجودة في الواقع وهي لا تنتظر إلا إدراجها في جدول أعمال وإقرارها. وعلى العكس، وإذا لم يتم الاعتراف بهذه الفدرالية، فهذا يقود في شكل حتمي إلى محاولة هدمها، على الطريقة الشارونية مع الحكومة الفلسطينية. فهل يرضى إدوارد سعيد بهدم شاروني كهذا؟

الفدرالية التي يطالب بها أكراد العراق، لهم وللمناطق الأخرى، تشكل مرحلة متطورة من النظام السياسي. لا مقارنة بما هو عليه الوضع في العراق فقط، بل بالكثير من الأنظمة في المنطقة. وهذا التطور سيشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والإنسانية. واليوم يملك هذا الطلب زخما كبيرا من الشرعية الديمقراطية. فهو وليد البرلمان الكردي الذي صوت له الناس بدرجة من الحرية في عام ١٩٩٢.

وهنا لا بد من تساؤل آخر: لماذا يدعم إدوارد سعيد بهذه القوة حق شعبه في تقرير مصيره وإنشاء دولته ولا يحق في نظره للأكراد أن يحصلوا على أقل من ذلك؟ ما هي المقومات المتوافرة لدى الفلسطينيين والمنعدمة عند الأكراد؟

أما النقطة الثالثة وهي الأهم والأكثر إثارة لاستهجان إدوارد سعيد، فهي قطع العراق عن العالم العربي، كما يقترحه كنعان مكية. ويعود غضب المفكر الفلسطيني إلى أسباب كثيرة، منها ما ينتج مباشرة من حرمان القضية الفلسطينية من دولة قوية وغنية معادية لإسرائيل، كما يقول سعيد، يحكمها منذ أكثر من أربعين عاما قوميون وضعوا القضية الفلسطينية في شكل عام في الدرجة الثانية من الأهمية في نظامهم بعد حرصهم على البقاء في السلطة. واستعملوا خلال هذه الفترة القضية الفلسطينية كمسألة «مقدسة» في السياسة. ولم يبخلوا في الكرم على الفلسطينيين والاشتراك في حروبهم مع إسرائيل أو في دعم انتفاضتهم. واستملوها بالقدر نفسه من العمق لقمع معارضيهم.

ما يصعب على المفكر إدوارد سعيد استساغته هو أن العراقيين يريدون الخروج من الحرب مع إسرائيل. لأنهم دفعوا غاليا ثمن هذه الحال، وربما أكثر من الكثير من الشعوب العربية. ولم يدافع عنهم فلسطيني، خصوصا إدوارد سعيد وياسر عرفات ومحمود درويش، حين قتل صدام حسين خلال أسابيع من انتفاضة عام ١٩٩١ ما يقرب من خمسين ألف

عربي من الوسط والجنوب وعشرين ألفا من الأكراد وغيرهم في الشمال؟ ترى، هل الانتفاضة الفلسطينية أكثر عدالة من انتفاضة العراقيين؟ ما يقوله الكاتب العربي كنعان مكية علانية في هذا الموضوع هو ما تفكر به غالبية العراقيين بعربهم وأكرادهم وتركمانهم وغيرهم في ما بينهم ولا يجرؤون على قوله علانية.

ولكي يصل إدوارد سعيد إلى فهم لهذه الحال، عليه أن يسأل نفسه عما حدث لكي يصل الأمر إلى هذه الدرجة. ولو قرأنا مقالته عشرين مرة لكي نحصل على جواب عن هذا السؤال لما وصلنا إلى شيء وقد يجيب الإنسان بان المسؤول الأول هو صدام حسين. هذا جواب صحيح. لكنه قام بذلك باسم العروبة. هذه الإيديولوجية التي تحكم العراق منذ أربعين عاما وأكثر. الشيوعية دفعت ثمن حكم الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية. إيديولوجيات أخرى مرت بالتجربة نفسها. كذلك ستتحمل العروبة مسؤولية الدمار الذي نزل بالعراق وأودى بحياة أكثر من مليون إنسان وهدم الاقتصاد إلى ما لا يقل عن نصف قرن. كل ذلك في صمت عربي مطبق.

تعقيبا على مقالة عدنان الباججي:

الفهم الصحيح لتاريخ أكراد العراق هو ضمان الاستقرار بعد صدام

هلكوت حكيم

أرسلت هذه المقالة إلى جريدة الحياة ولم يتم نشرها

نشرت جريدة «الحياة» في عددها الصادر يوم الثلاثاء ٤ تشرين الثاني (اكتوبر) ٢٠٠٢ مقالة للسيد عدنان الباججي حول العراق تحت عنوان «مجلس الأمن...الولايات المتحدة...العراق سياسة لا تمضي إلى أهدافها المعلنة» جاء فيها كبعض من المعلومات التاريخية والملاحظات حول الأكراد تحتاج إلى تعقيب وتوضيح، خاصة ان الكاتب يقدم مشروعا أو بالأحرى رأيا حول كيفية الخلاص من النظام الحالي في العراق وتحقيق تحول في هذا البلد نحو الديمقراطية من ذلك حل المشكلة الكردية. يقول الكاتب: «قرر أكراد شمال العراق بغالبية ساحقة في استفتاء حر أجرته عصبة الأمم عام ١٩٢٥ الانضمام إلى

الدولة العراقية الفتية التي اعترفت بالشخصية الوطنية الكردية ومنحتهم من الحقوق والامتيازات ما كان يحلم بها مواطنوهم في تركيا وإيران. وحاولت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ والى يومنا هذا، تنفيذ المطالب الكردية في الاستقلال الداخلي إلا أنها فشلت جميعها. وعلى الحكومة العراقية الجديدة أن تتوصل بشكل سريع إلى اتفاق مع ممثلي الأكراد حول إقامة منطقة كردية مستقلة ذاتيا في شمال العراق. لن يكون من الصعب تنفيذ معظم المطالب الكردية، إذ لا توجد خلافات عميقة أو صراعات تاريخية بين الأكراد والعرب في العراق. فقد عاشوا في أرضهم المشتركة بسلام وصفاء منذ زمن طويل. ولا يعتبر ما قام به النظام الحالي من أعمال سوى حالة استثنائية».

لابد أن الكاتب يقصد الاستفتاء الذي قامت به بريطانيا العظمى عام ١٩٢١ لتنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق. إذ لم تنظم عصبة الأمم أي استفتاء لمعرفة رغبة أكراد جنوب كردستان في الانضمام إلى العراق. ولا تذكر المصادر التاريخية المتوفرة استفاءا من هذا النوع قامت به عصبة الأمم. كان استفتاء عام ١٩٢١ مسرحية اعتاد البريطانيون على تنظيم

العديد منها. فالأكراد، كالعرب وشعوب المنطقة الأخرى، لم تكن لديهم تجربة أو خبرة بمثل هذه العملية السياسية. كانت طريقة الاستفتاء تختلف من منطقة إلى أخرى. فكان هناك أشخاص يصلون إلى مراكز التصويت ويعلنون بأنهم يصوتون «نعم» نيابة عن هكذا عدد من الرجال (إذ لم تشارك فيه النساء). فكانت الهيئة التنظيمة تقبل تصويتهم وتسجل العدد الذي يعلنونه في القائمة الانتخابية، دون أنتطلب منهم أية وثيقة. وفي مناطق أخرى كان رؤساء العشائر يعلنون عن موافقتهم فيتبعهم جميع أفراد العشيرة. وتذكر المصادر التاريخية أن المستشار البريطاني بيرسي كوكس قرأ أمام أشراف مدينة كركوك رسالة موجهة من قبل المفوض المدني البريطاني. وبعد الاستماع إليه قرر الإشراف دون استثناء التصويت لصالح تنصيب فيصل ملكا. إلا أنهم تراجعوا عن قرارهم بعد مشاورات فيما بينهم. واثر محاولة ثانية «ناجحة» هذه المرة، علق المستشار البريطاني على قرار الإشراف بهذه الصورة: «إن الرؤساء أعلنوا بأنهم يصوتون حسب رغبة الحكومة البريطانية، إلا أنهم لا يريدون فيصل أو حكومة عربية» كيف يا ترى قدم المستشار نيات حكومته تجاه الأكراد

كي يقنعهم بصفائها وضرورة الثقة بها دون إقناعهم بالإعلان عن تصويتهم للملك؟ لابد أن الطريقة كانت ميكيافيلية بحيث وصلت إلى أهدافها الواقعية رغم أنها لم تمح الشكوك. ولم يحضر أي مندوب من مدينتي السليمانية وكركوك حفل تنصيب فيصل على العراق في ٢٣ آب ١٢٩١. وكتب المستشار نفسه فيما بعد: «كان الأكراد يخافون على مصالحهم من سيطرة بغداد على كل النقاط الحيوية للاقتصاد والصناعة في العراق. ويرون بأنهم سوف يصبحون محرومين. وقررت منطقة السليمانية مقاطعة انتخاب ملك العراق. وتم رفض ترشيح الأمير في كركوك، فالأكراد يطلبون حكومة من عرقهم. ورفضت مدينة السليمانية بإجماع كامل تقريبا أي شكل من أشكال الانضمام في الحكومة العراقية». واعترف ارنولد ولسون، أهم المسئولين البريطانيين في بغداد آنذاك، بان رؤساء كردستان الجنوبية «لا يتفقون، رغم كونهم غير متحدين فيما بينهم، إلا في معارضتهم لكل نوع من الحكم الذي يضعهم تحت الهيمنة العربية». غير أن اللورد كورزون حين دافع في عصبة الأمم خلال جلسات مؤتمر لوزان عام ٣٢٩١ عن ضرورة إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق، ولمواجهة المطالبة التركية

بولاية الموصل، قال بأن «ولاية الموصل شاركت في هذا التصويت الذي تم فيه انتخاب الملك بالإجماع الكامل» فأين هو «الاستفتاء الحر» وأين هي «الغالبية الساحقة» من أكراد شمال العراق في تأييد انضمامهم إلى الدولة العراقية الفتية؟ أين هي الوثائق؟ ولكي نقدر الظروف في تلك الفترة بصورة اقرب إلى الواقع، لابد من النظر إلى التكوين السياسي للمنطقة آنذاك والى الاتجاهات والطموحات السياسية. فلم تكن المناطق الكردية تتبع بغداد إداريا في العهد العثماني. بل كانت ضمن ولاية الموصل التي أكدت الإحصائيات العراقية ذاتها في عام ٤٢٩١ بان ٧٦٢٠٢٥ من مجموع سكانها البالغ ٠٩٠١٠٨ هم من الأكراد، أي ما يزيد عن ٢٦ في المائة. وكان عدد العرب فيها ١٤٩٦٦١ والمسيحيين ٦٣٣١٦ والتركمان ٢٥٦٨٣ واليهود ٧٩٨١١. ولم تكن ولاية الموصل ضمن الدولة العربية التي اتفق البريطانيون وشريف مكة الحسين بن علي عام ٥١٩١ في القاهرة على تأسيسها بعد الحرب العالمية. فالشريف لم يطالب بهذه الولاية ولم يحتل البريطانيون المناطق الكردية إلا بعد انتهاء الحرب وتوقيع هدنة مودروس. وتنص المادة ٦٤ من معاهدة سيفر على إنشاء دولة كردية تشمل أجزاء كبيرة من

كردستان من ضمنها المناطق التابعة لولاية الموصل. والاتفاقية نفسها تميز بوضوح بين مصطلح العراق وكردستان الجنوبية. وكان مشروع ضم هذا الجزء إلى «دولة العراق العربية» المتكونة من ولايتي البصرة وبغداد من مقترحات الكولونيل ارنولد ولسن. ورغم معارضة عدد من الضباط البريطانيين لهذا المشروع، نظرا لاعتقادهم بضرورة وأهمية مسألة إنشاء دولة كردية مستقلة، كما جاء ذلك في معاهدة سيفر، فان الحكومة البريطانية اختارت في النهاية مشروع ولسن المخالف لبنود المعاهدة وعلى حساب المشاريع الأخرى ومطامح الأكراد. وكانت دوافع بريطانيا إستراتيجية، في مقابل تركيا بالدرجة الأولى، واقتصادية، حاجة ولايتي بغداد والبصرة إلى نفط كردستان ومنتجاتها الزراعية. ولم تصبح هذه المنطقة رسميا جزءا من العراق إلا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥ حين قررت ذلك عصبة رافضة في الوقت نفسه طلب تركيا الجديدة بإلحاقها بها. هكذا انضم أكراد جنوب كردستان إلى دولة العراق، التي أسسها الانجليز. ولم يتم هذا الإلحاق إلا بعد مناورات استمرت عدة سنين ووعود التزمت بريطانيا العظمى والحكومة العراقية أمام عصبة الأمم بتحقيقها للأكراد.

فكانت على الحكومتين أن تمنحا الأكراد «استقلالا إداريا وثقافيا واسعا» ضمن العراق. أين هو هذا الاستقلال الإداري والثقافي منذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٧٠؟ إن ادعاء وجوده خلال هذه الفترة لا يمكنه أن يجد ابسط الأدلة. لماذا اضطر أكرادالعراق إذن إلى القيام بما يزيد عن عشر تمردات مسلحة مطالبين فيها تطبيق هذا الاستقلال الإداري والثقافي أو الاستجابة إلى عدد من الحاجات الاقتصادية؟ لماذا لم يحصلوا على إي نوع من الاستقلال الذاتي إلا في عام ٠٧٩١ وبعد تسع سنوات من الكفاح المسلح ليخسروه بعد أربع سنوات فيواجه المسخ والانحلال؟ وحين يقول الكاتب بان «الدولة العراقية الفتية التي اعترفت بالشخصية الوطنية الكردية ومنحتهم من الحقوق والامتيازات ما كان يحلم بها مواطنوهم في تركيا وإيران» إنما ينطلق في هذا من منظور قديم وأحادي الجانب للعلاقة بين الغالبية والأقلية والذي ينص على أن «الغالبية تمنح والأقلية تتلقى». فقبل كل شيء يجب الاعتراف بان بريطانيا هي التي أعلنت عن هذه الحقوق-إن كان ذلك تمشيا مع معاهدة سيفر أو في حساباتها للتفريق، إلا أنها لم تكن تستطيع أن تنكر الواقع الكردي- ووافقت عليها الحكومة العراقية مرغمة سياسيا

ومدفوعة إليها بدوافع المغريات التي لا تنكر. إذ أنها حصلت على منطقة غنية لم يكن المخططون العرب قبل الحرب العالمية الأولى للدولة العربية يحلمون أو يفكرون بها. أما هذه الحقوق والامتيازات فقد بقيت غالبيتها العظمى حبرا على ورق وظلت في سجل البيانات والإعلانات دون أن تقطع البون الشاسع بينها وبين القوانين والمعاهدات المضمونة داخليا–إن جاز التعبير هكذا– أو دوليا. وحتى «قانون اللغات المحلية» التي صدرت عام ٢٣٩١ بمبادرة من بريطانيا لتسهيل الدفاع عن انضمام العراق إلى عصبة الأمم، والتي تتمكن بموجبها القوميات الأخرى في العراق اعتماد لغتها في مدارس المناطق التي تشكل فيها الأغلبية، فان الأرقام المتعلقة بالتطبيق العملي لهذا «القانون» تدحض بكل بساطة وجود أدنى رغبة أو صدق في تطبيقه من قبل الحكومة والجهاز الإداري المتنفذ. فما حصل عليه أكراد العراق لم يكن في نظر السلطات إلا مسألة وقتية يعاد النظر فيها. لهذا تعمق رفض الخصوصية بالكردية مع تطور سلطة الأحزاب القومية بتياراتها الحصرية أولا والناصرية والبعثية فيما بعد داخل الحكومات أو خارجها. الم يرفض القوميون انضمام «الحزب الديمقراطي الموحد في

كردستان» إلى «جبهة الاتحاد الوطني» التي تشكلت في عام ٧٥٩١ بهدف الإطاحة بالحكم الملكي؟ إن موقف القوميين العرب من مطامح الأقليات كانت سلبية منذ الأساس. فعلى سبيل المثال جاء في المادة ١٥ من منهاج المؤتمر الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في دمشق عام ٧٤٩١ بأن «الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدول العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة. وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية». ودعوات صهر الأكراد في بوتقة القومية العربية التي اخذ القوميون العرب ينادون بها منذ الحرب العالمية الثانية استمرت خلال عقود. إلا أن وجود هذا التيار لم يمنع شخصيات سياسية عراقية بارزة كانت تعتقد بان استقرار البلاد لن يتم مع تحريم أقلياتها من حاجاتها المشروعة. أما فيما يتعلق الأمر بحقوق أكراد العراق وكل من تركيا وإيران (دعنا من نسيان أو تناسي أكراد سوريا) فان المقارنة تجمع بين حالتين بينهما على الأقل فارق تاريخي كبير. إن العراق كيان سياسي مستقل لا يتجاوز عمره أكثر من ٥٧ عاما. وقبل هذا التاريخ كانت الروابط التي تجمع بين كردستان العراق وبغداد

لا تتعدى روابط الجوار والتجارة وكانت المنطقتان خاضعتين مباشرة إلى سلطة الباب العالي. وما كان يميز الواحدة عن الأخرى يتلخص في أهمية بغداد عسكريا وإداريا مقارنة بكردستان. فسكان ولايات بغداد والبصرة والموصل كانوا يخضعون بنفس الطريقة والمستوى إلى هيمنة الدولة العثمانية. واستمرت هذه الظروف لقرون عديدة. ولم تبدأ الهيمنة القومية التركية ومن ثم محاولات التحرر القومي عند العرب والأكراد وغيرهم من الشعوب غير التركية إلا في القرن التاسع عشر. ونتيجة لانهيار الإمبراطورية العثمانية استطاع العرب تكوين دول قومية ولم ينجح الأكراد في ذلك أو بالأحرى لم تكن مطامح الدول العظمى وميزان القوى في المنطقة من صالحهم. والأكثر من ذلك أن أكراد العراق تحرروا من الهيمنة التركية ليقعوا تحت الهيمنة العراقية اسميا والعربية القومية والقوموية تدريجيا. فما كان تشكيل العراق في حدوده الحالية إلا على حساب كيان سياسي مستقل للأكراد. فالذي كان مهيمَنا عليه قبل الحرب العالمية الأولى غدا مهيمِنا بعدها. وهذا هو الواقع إن أردنا أن نسمي الأشياء بمسمياتها. فواقع الحال في العراق الجديد يقول بان العرب العراقيين تحرروا من السلطة العثمانية

ليصبحوا هم سلطة عثمانية تجاه الأكراد وغيرهم من الأقليات. هل من الممكن رسم هذه الصورة بكلمات أخرى؟ لماذا يحق لبعض الشعوب التحرر من التسلط العثماني ومن ثم من الاستعمار أو الانتداب الغربي، ولا يحق لآخرين أن يتجاوز واحدة من هاتين المرحلتين؟

أما أكراد تركيا، وفي هذا يشاركهم أكراد إيران، فإنهم بقوا تحت نفوذ نفس السلطة التي أخذت سياستها تتحول من سياسة الإمبراطورية ذات الأقوام المتعددة إلى سياسة دولة القومية الواحدة. فالتبعية استمر بالنسبة لهم، إلا أن القمع القومي توسع فازداد معه الشعور القومي وتطورت المطالب القومية. فالأتراك –والى حد ما الفرس أيضا– لم يربحوا بإبقائهم الأكراد ضمن دولهم بعد الحرب العالمية الأولى، بل إنهم لم يخسروا المناطق التي يسكنها هذا الشعب. أما العرب فإنهم ربحوا ما لم يكن يخضع لهم. انه من الإجحاف أيضا الكتابة بان «الحكومات العراقية المتعابقة حاولت منذقيام الحكم الوطني في العراق عام ١٢٩١، والى يومنا هذا، تنفيذ المطالب الكردية في الاستقلال الداخلي، إلا أنها فشلت جميعها». إن هذه الحكومات حاولت، كل بقدر ما، إيجاد حل للمسألة الكردية،

ولكنها فشلت لأنها بالذات لم تفكر في يوم من الأيام في «تنفيذ المطالب الكردية في الاستقلال الداخلي». واثبات ذلك أمر هين. وليس «ما قام به النظام الحالي من أعمال سوى حالة استثنائية». إنها حالة استثنائية في وحشيتها وهمجيتها مقارنة بكل الحروب التي خاضتها الحكومات العراقية ضد الأكراد. ولكي لا تتكرر هذه الحالة في مستقبل «العراق المسالم الديمقراطي»، يجب على الحكومة العراقية القادمة ألا « تتوصل بشكل سريع إلى اتفاق مع ممثلي الأكراد حول إقامة منطقة كردية مستقلة ذاتيا في شمال العراق». ذلك لان السرعة في الاتفاق قد يجعل منه شبيها بما سبقته من اتفاقات تركت وأهملت وسحقت فيما بعد. الأجدى، أولا، هو النظر إلى تاريخ وجود الأكراد في العراق، وبمنظار آخر، دفعا لجلب المزيد من الدمار على شعوب المنطقة وفي مقدمتها القوميات التي تعيش في العراق. وليس من الأمور المستعصية «تنفيذ المطالب الكردية في الاستقلال الذاتي» بل حتى في الفيدرالية، إذا كانت هناك إرادة تلازم تفهما جديدا. ذلك لأنه «لا توجد خلافات عميقة (...) بين الأكراد والعرب في العراق» كما يذهب إليه كاتب المقال.

أين حروب صدام حسين الوهمية وأين حروبه الحقيقية؟

هلكوت حكيم
الحياة، ١٩٩٨/١١/١٦

الحرب قبل كم شيء هي مسألة التكاليف والمنافع. كانت الحروب ولا تزال أشكال العلاقات بين الدول. فكل دولة تسعى إلى أن تكون قوية وذات هيمنة لا بد لها ان تمر بتجربة الحرب. فإذا خرجت منتصرة فإنها تفرض نفسها كقوة لا على الدولة المهزومة فحسب وإنما أمام الدول الأخرى أيضا، خصوصا تلك التي تقع ضمن مدارها الجغرافي-السياسي. وتبقى علاقة القوة حتى حرب أخرى. والمنتصر هو الذي يفرض شروط السلام وطبيعة العلاقات في فترة ما بعد الحرب. ولا يستطيع المهزوم في أكثر الأحوال إلا القبول

بالشروط المفروضة عليه. ولو كان المهزوم هو المنتصر لما فعل غير ذلك.

هذا المفهوم عن الحرب قديم لم يتغير في العصر الحديث. ما تغير هو طريقة الحرب ذاتها. فإذا كانت تتطلب في العصور الكلاسيكية تهيئة الرأي العام وتعبئة الجيش ثم دفعه الى ساحة القتال، فإنها، ومنذ الحرب العالمية الثانية، قد تصل الى تعيين المنتصر والمهزوم من دون ان يدخل الجيش في مواجهة حاسمة مع العدو.

والحرب الباردة كانت واحدة من الحروب المعاصرة. فالمعسكر الاشتراكي انهار من دون تدخل جيوشه في مواجهة عسكرية مع جيوش الغرب الليبرالي او العكس. ولا أحد ينكر بأن المعسكر الاشتراكي كان هو الخاسر. وارتضى تلك النهاية من دون استعمال ما لديه من الاسلحة النووية لتدمير الجانب الآخر.

خاض العراق قبل سنوات حربا معاصرة ولكن بذهنية وتكتيك كلاسيكيين وأسلحة يشبهها المتخصصون بأسلحة الحرب العالمية الثانية وحتى أسلحة الحرب العالمية الأولى، خصوصا إذا قورنت بالأسلحة التي استعملها الأميركيون.

ويمكن إجراء المقارنة نفسها في ما يتعلق بالطريقة والذهنية التي أدار بها الأمريكيون وحلفائهم الحرب. وبشكل آخر، يمكن تشبيه حرب صدام الأخيرة بحرب عنترة بن شداد حاملا سيفه ليحارب الدبابات المتقدمة من بعيد والتي تصعب حتى مشاهدتها. او حرب المكوار والطوب، كما يقول العراقيون، فيما يتعلق بحرب العراقيين أثناء ثورة العشرين.

مثل هذه الحرب واضحة من مفهوم التكاليف والمنافع. انها حرب وهمية بالنسبة للضعيف. كانت ولا تزال. أي أن النتائج جلية قبل الدخول في المواجهة. ومن يؤمن بحروب صدام كحروب حقيقية، تلك التي يذهب اليها المحاربون مؤمنين باحتمال الوصول الى بعض المنافع أو النتائج الايجابية، وعدد من يؤمن بذلك كثير، يجدر بهم العودة إلى تكتيك الكر والفر المعروف في التاريخ العربي وعند الشعوب التي مرت بمرحلة البداوة. لكن البدو المحاربين كانوا أكثر وضوحا في فهم قانون الحرب ممن يؤمن بان صدام حارب ولا يزال يحارب الأميركيين. لم يكن البدو يهاجمون إلا إذا تيقنوا من ان هناك فرصة للفرار. أما صدام فانه كر على الكويت لكنه لم يرد أن يفر طمعا بالغنيمة وظنا منه انه سيترك هناك. ولكن، يبدو أن

ليس أمامه، بعد أن انسحب ووقع ما أرادوا له أن يوقع، فرصة للفرار. فعليه أن يطبق تماما ما يريده منه أعداءه الذين انتصروا عليه، كما ينص قانون الحرب. فخسارته كانت حقيقية. أما حربه ومقاومته فهما وهميتان، إلا على من يصعب عليه النظر إلى المسائل كما هي ولا عيب في أن يحتاج الإنسان إلى الإيمان بالأوهام، ما دام الإيمان لا يضر بأحد ويوفر الطمأنينة والراحة العقلية والنفسية.

لكن النظام العراقي شن حروبا حقيقية منذ ثلاثين عاما. أولها وأعتاها هي التي تشنها على العراقيين أنفسهم وبكل اتجاهاتهم وانتماءاتهم. كان ولا يزال نجاحه في هذا المجال غير قابل للشك. فصدام هو الذي دفع بجيش العراق وشعبه إلى ساحة حروبه الشخصية والتي لم يكن للعراقيين فيها أية منافع. فقادت إلى ما يزيد عن مليون قتيل وأنجبت مئات الألوف من المعوقين جسديا، أما المشوهون نفسيا فعددهم لا يمكن أن يقدر.

وحتى أولئك الذين عاشوا في كنف السلطة وذاقوا من طيباتها لم ينجوا من آلة الموت. لأن ما حصلوا عليه لم يكن بلا مقابل. كما عليهم أن يقتلوا في أنفسهم الشيء الكثير من الإنسانية ويربوا فيها روح العدوانية والعنف. وكذلك روح

الخضوع والخنوع المطلقين. فهم أيضا وبشكل من الأشكال ضحايا مع كونهم من حظيرة الجلادين. الشهادات التي أخذت تنتشر ما بين فترة وأخرى تدل على الحال البائسة لأولئك الذين ركبوا قاطرات النظام.

ودفعت حروب صدام عددا هائلا من العراقيين إلى الهروب من العراق والتسكع في دول أخرى طلبا للقمة العيش أو الاستمرار في الحياة بعيدا عن الآلة القامعة للدولة العراقية. ناهيك عما يقال حول النساء اللواتي لم يعد لديهن شيء لبيعه غير أنفسهن.

أما الحرب الأخرى التي قادها صدام وانتصر فيها فكانت ضد الشعب الإيراني، لا الدولة الإيرانية وحكومتها. فهناك أيضا ما يقرب من مليون قتيل وجريح ومعوق نتيجة الحرب التي دامت ثماني سنوات. بدأت لأن صدام أراد أن يسترجع ما تركه لإيران في اتفاقية آذار (مارس) ١٩٧٥ التي وقعها بنفسه مع شاه إيران. ثم تصور أن ضعف السلطة المركزية في إيران فرصة لشن حرب خاطفة يخرج منها بعد أيام بمنافع مختلفة. فإذا به يقوي النظام الإيراني ويقتل من الإيرانيين تلك الأعداد

الهائلة ويشرد أكثر من مليون إنسان من ديارهم، وأغلبيتهم من العرب.

وحربه الأخرى كانت على الشعب الكويتي. حيث قتل منه من رفض التعاون وغنم ما استطاع أخذه خلال ستة أشهر واحرق ما لم يستطع أخذه حين اجبر على الخروج. وحربه التي انتصر فيها أيضا كانت ولا تزال علة الشعب العربي وعلى ثرواته وسمعته. فخلال حربيه هدر المليارات تحت القنابل وعرض ممتلكات لا يمكن تقديرها للدمار. وجعل من المنطقة مختبرا لتجارب الأسلحة الحديثة. واضطرت الدول الغنية إلى صرف اعتماداتها ورساميلها. فلم يستفد غير الغرب من تلك الأموال العربية. ولم تنتج من حروبه منافع تذكر للقضية الفلسطينية. وأخذ مئات الألوف من العمال العرب العاملين في العراق أو في دول الخليج يعودون إلى بلدانهم لمواجهة البطالة والفقر. ووضع العراق تحت ديون ينبغي للعراقيين أن يعملوا أكثر من ثلاثين عاما لتسديدها.

مع كل هذا هناك من يرى في حروبه الوهمية حروبا حقيقية فيقفون معها باسم العروبة أو باسم العداء لإسرائيل وأمريكا. ويشهرون سيوف الخطابة ناشرين التهديدات هنا والنصائح

والأحكام هناك. مدعين انتماءات لإخفاء ولاءات أخرى. لكنهم يلتقون مع الأميركيين في كونهم لا يريدون إنهاء نظام صدام وحروبه. ما يأسف له العديد من العراقيين هو أن الكثيرين من العرب اختاروا أن يخوضوا حربا وهمية ضد أمريكا وعبر نظام صدام، حتى آخر إنسان عراقي. تماما مثلما اختارت بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية أن تحارب حتى آخر إنسان هندي.

بين العراقيين والعالم العربي هوة اسمها صدام

هلكوت حكيم
الحياة، ٢٠٠٢/١٠/٢٢

حين تنظر غالبية العراقيين الى ما يحدث هذه الايام في العالم العربي من اجتماعات وتظاهرات، وتسمع تصريحات ومواقف حول رفض "ضرب العراق"، لا بد ان تتساءل عن البون الشاسع الذي يفصل بينها وبين بقية العالم العربي. وقد تحول هذا البون صدعا منذ أكثر من عقد من السنين حتى بات يصعب ترميمه ببساطة وسهولة.

"ضرب العراق"، "ضرب البنية التحتية للعراق"، "ضرب السكان المدنيين"، الخ من الكلمات والعناوين التي تدل على التحليلات السياسية الكامنة وراءها والتي تسود في أيامنا هذه الإعلام في العالم العربي. وما تخفيه هذه العناوين هو تماما ما يفكر به العراقيون، أي "ضرب النظام ورئيسه صدام".

فالعراقي يفكر، قبل كل شيء، بما فقده من أقرباء وأصدقاء وأموال مما لا يعوض في يوم من الأيام نتيجة مغامرات شخص واحد كان دافعه الأول حب العظمة والسلطة. والعراقي يفكر أيضا بصعوبة حياته اليومية وبالجهود التي يحتاجها ويبذلها للحصول على لقمة عيش لنفسه ولعائلته. يفكر بهذا العدد المذهل من النساء اللواتي لا يجدن وسيلة أخرى لكسب لقمة لأطفالهن إلا بيع أنفسهن في المدن العراقية أو الأردنية. يفكر بأولئك الذين تمكنوا من الهرب والخلاص، أو الذين لم يخالفهم الحظ فوقعوا إثناء هروبهم في كمائن المهربين أو قبضة العساكر، أو تحولوا فريسة دسمة للذئاب الجائعة في أعالي الجبال، أو إبتلعتهم مياه البحار بعد أن ضاقت بهم القوارب العتيقة المتروكة للأمواج بلا قبطان.

يفكر العراقي بثلاثة أرباع حصته من عائدات قرار النفط مقابل الغذاء والتي يسرقها منه النظام. له أن يتقاضى حصته كاملة لكان وضعه أحسن من وضع الكثيرين من مواطني الدول العربية. فأميركا هي التي قررت مع حلفائها حصة العراقيين من الغذاء والأدوية. لكن النظام العراقي هو الذي يسرق منه ثلاثة أرباع ما تخصصن له أميركا منذ أكثر من خمس سنوات.

فكيف إذن لا يفكر العراقي بان نظامه قائم على تجويعه قبل أي شيء آخر؟

يفكر العراقي كيف أن الضربات الأميركية لا تقتل من العراقيين بقدر ما تقتل منهم ضربات رئيسهم صدام حسين. فضربات أميركا تستهدف أساسا البنية التحتية والأسلحة. أما ضربات النظام فتستهدف الإنسان العراقي نفسه. ولم يتراجع النظام عن ضرب شعبه بأكثر الأسلحة فتكا ودمارا. وبصورة لا يجد المتخصصون مثيلا لها في التاريخ الحديث.

ويصعب على العراقي أن ينسى ما كان يردده صدام إثناء الحرب مع إيران من أن الذي يأتي من بعده لن يجد إلا أرضا بلا أحياء. وهذا ما يخافه العراقيون في هذه الأيام، خاصة أولئك الذين يعيشون في الشمال والجنوب. فهم يدركون أن رئيسهم سيرمي عليهم، وعلى من يعيش في وسط العراق أيضا، أسلحته المدمرة قبل أن تؤدي به الهجمة الأميركية. ومع ذلك فإنهم يريدون الخلاص.

كل هذا يترك لدى أغلبية العراقيين شعورا بالمرارة والغبن حيال السياسات والتظاهرات العربية الخالية من كلمة واحدة ضد تجويع وقتل الشعب العراقي على يد نظامه. فالشارع

العربي يرى في صدام بطلا، أما العراقي فيرى فيه مجرما لم يعد له مثيل بين من يمسكون بدفة الحكم في كل أنحاء العالم. الفلسطيني يرى فيه رمزا لمقاومة أميركا وإسرائيل. أما العراقي فيرى فيه رمزا لبؤسه لا يفضل في أي شيء اريل شارون، إن لم يكن العكس. فصدام قتل من العراقيين خلال دقائق فقط أربعة أضعاف ما قتله شارون من الفلسطينيين خلال ما يقرب السنتين من الانتفاضة.

والعالم العربي يهتز لكل فلسطيني يقتل ولا يجد إلا الصمت تعبيرا عن موقفه من عشرات العراقيين الذين يقتلهم النظام كل يوم. يتأثر العالم العربي لمأساة المسلمين في البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان وغير ذلك من البلدان الإسلامية. ويتبرع بالأموال وينظم وينظم الاجتماعات والتظاهرات والمؤتمرات دفاعا عنهم. لكن لم يحدث شيء من هذا دفاعا عن العراقيين الذين يقتلهم النظام كالحشرات.

فما الذي فعله العراقيون كي يعاملوا هكذا من قبل العالم العربي؟ وهل هم، يا ترى، يدفعون ثمن شعور العالم العربي بفشله وخطأه، فيجعلهم كبش فداء لحروبه الفاشلة، الوهمية منها والحقيقية؟

لا غرابة إذن في أن اللغة التي توحد بين العرب تفصل العراقيين عن سواهم حين يبدأون باستخدامها لمديح جلادهم.

هل يدعم العرب أخيرا خلاص الشعب العراقي؟

هلكوت حيكم
الحياة، ٢٠٠٢/١١/٢٣

التطورات التي تحدث منذ أشهر حول العراق وآخرها قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٤١ تدعم فكرة اقتراب نهاية نظام صدام. أهم هذه التطورات انتصار الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وازدياد قوة موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش لا في الداخل فقط بل في الخارج أيضا وخاصة تجاه الدول الأعضاء في المجلس والتي كانت تعارض أو تتردد في الموافقة على المشروع الأمريكي.

ولم يأت انتصار الحزب الإسلامي في تركيا ليدفع الأمريكيين على التردد في سياستهم تجاه العراق. بل على العكس. فتركيا بحكومة إسلامية إضافة إلى الجارة الإيرانية ليست مبعث اطمئنان بالنسبة للغرب. فبعد أيام من الانتخابات

التركية مثلا ارتفعت أصوات في الوحدة الأوروبية وفي أعلى مستوياتها لتعلن ولأول ما يفكر به غالبية الأوروبيين أي رفض قبول تركيا في الوحدة الأوروبية والتوقف عن إعطائها الأمل في الدخول يوما ما إليها. لقد حذر رئيس مجلس الوحدة الأوروبية الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان من أن دخول تركيا إلى أوربا هو نهاية بالنسبة للوحدة الأوروبية.

ومن ثم جاء التصويت على القرار الأمريكي المقدم لمجلس الأمن، على العكس مما كان ينتظره صدام حسين، بإجماع كل الأعضاء بما فيه سوريا التي كانت في الظاهر ضد القرار الأمريكي حتى اللحظة الأخيرة. ولم يكن لفرنسا أن تقف ضد المشروع الأمريكي. فهي دولة حليفة لأمريكا ولم تستعمل حق الفيتو في مجلس الأمن ضدها إلا مرة واحدة وذلك في عام ١٩٥٦ أثناء مشكلة قناة السويس ولم تكن آنذاك وحيدة بل صوتت إنكلترا معها أيضا. فليس من الوارد أن تصوت فرنسا وحيدة ضد حليفتها الأمريكية التي أصبحت سيدة العالم ودفاعا عن نظام محكوم عليه في نهاية المطاف بالزوال ولا أحد يستطيع الدفاع عنه لكثرة خروقاته القانونية.

ويبدو أيضا أن شركات النفط العالمية أخذت هي أيضا تتحدث وبجدية عن نهاية صدام وتدرس في تحليلاتها الاحتمالات القائمة أمامها آنذاك. ويعد هذا بحد ذاته علامة سلبية جدا لمستقبل الرئيس العراقي الذي يحكم بلاده منذ أربع وثلاثين عاما. فإرسال النفط العراقي إلى الغرب وبشكل مستمر يحتاج إلى وضع آمن. فلم يعد من قدرة النظام العراقي، لا على نطاق المنطقة ولا على النطاق الداخلي أن يوفر هذا الأمن.

ثمة إجماع ضمني اليوم لدى الحكومات الغربية وحتى العربية بضرورة وضع حد لحكم صدام حسين. فمسألة إعادة تأهيله سياسيا ليس بأي حال من الأحوال من الأمور الممكنة في المستقبل البعيد أو القريب. ومنذ أسابيع أخذت الصحافة في الغرب، خاصة في الدول التي كانت حكوماتها تقف موقفا معارضا لضرب النظام العراقي، هي أيضا تفتح الأبواب على المقالات والكتابات التي تتحدث عن الدكتاتور العراقي وعن معاناة العراقيين تحت حكمه. وكأن الصحافة أخذت تهيأ الرأي العام لحرب قادمة يشارك فيها الحلف الأطلسي الذي ازداد عدد أعضاءه منذ حرب الخليج الثانية.

كل هذا ولا يبدو في الأفق شعاع أمل بأن تقف الشعوب العربية خاصة أحزابها السياسية وشارعها إلى جانب الشعب العراقي الذي يريد قبل كل شيء الخلاص من نظامه. فلا نجد حتى الآن نداءا واحدا يوقعها المثقفون والكتاب من المئات الذين وقعوا في الماضي ولازالوا يوقعون نداءات أو مقالات لا حصر لها دفاعا عن شعوب إسلامية أخرى واقعة تحت نيران القمع.

ليس من شك في أن الشعب العراقي سوف يعاني من الحرب القادمة. ولكن غالبيتهم يفكرون بأن هدفها هذه المرة هو الإطاحة بالنظام وسوف لن يكون السكان هدفا لقنابل الحلفاء. بل النظام هو الذي سوف يرمي الناس بما لديه من أسلحة مدمرة أولا لاتهام التحالف بقصف الأبرياء واستغلال ذلك للدعاية وثانيا لقمع الشعب الذي ينتهز كل فرصة للخلاص منه.

ترى أليس من مصلحة الشعب العراقي نفسه أن يتنحى صدام حسين عن السلطة ويجنب العراق والعالم العربي والمنطقة كوارث كبيرة؟ قد يجيب البعض بأن ذلك استسلام للاستعمار والصهيونية وغيرهما من المصطلحات التي يزخر بها قاموس دعاة ذهنية المؤامرة المسيطرة على الفكر العربي بشكل خاص

والشرقي بشكل عام. أيا كانت هذا المؤامرة ومدبروها، لابد لهذه الذهنية أن تنظر إلى واقع لم يعد يشكك به حتى المعارضين لتغيير يفرض من قبل الأمريكان وهو أن الغالبية الساحقة من العراقيين يحلمون نهاية النظام، أيا كانت الوسائل وأيا كان الثمن.

من هنا يأتي رغبة العراقيين وحاجتهم النفسية إلى موقف شعبي وسياسي عربي يفرق بين النظام والشعب في العراق ويقف مع الأخير بعدما وقف سنوات طويلة مع النظام لأسباب لم تعد خافية. فموقف التنديد بالحرب والقول بأن التغيير أمر يخص العراقيين فقط يصب، وهذا ما لا يخدع أحدا، في مصلحة النظام.

لقد وصل أمر الفقر والبؤس عند الشعب العراقي حدا لا يستطيع معه إلا التفكير بلقمة يومه. من أين يستطيع الإنسان أن يجد قوة نفسية تدفعه إلا التمرد ضد طاغية وتغييره مادام هناك أطفال ينتظرون عودة مع يغذيهم حتى اليوم التالي؟ فالتظاهرات والتجمعات الكثيرة في العالم العربي باسم الدفاع عن الشعب العراقي يعتبرها العراقيون مساندة للنظام الذي يقمعه وإدامة

لعمره ولا توجد فيها أية فائدة له. ونتائجها هي سرقة من حصة العراقيين في تأييد العرب.

ماذا سيقول هؤلاء المتظاهرون غدا حين تدق ساعة النهاية لصدام حسين ولم ينبس الرأي العام العربي، إن كان هناك رأي عام، ببنت شفة لخلاص العراقيين خاصة حين يخرجون إلى الشوارع للتعبير عن سعادتهم؟ مرة أخرى أخطأ العالم العربي. ولكن هذا الاعتراف بالخطأ سيأتي متأخرا. في هذه اللحظات الصعبة من أيامنا هذه يحتاج العراقيون إلى تأييد عربي لقضيتهم، لا غدا. فأين الإجراءات العملية للدفاع عنهم ضد دكتاتورهم الذي ليس هناك عربي يتحمل فكرة العيش تحت سلطته.

لِمَ هذا التذمر العربي من ذكر الأكراد ؟

هلكوت حكيم

أرسلت هذه المقالة إلى صحيفة الحياة إلا أنها لم تنشر

ليس التذمر من الحديث عن الأكراد مما ينفرد به كتاب قوميين أو غير قوميين عرب دون غيرهم. فهو موجود، بدرجات مختلفة وبأسلوب متنوع في التعبير، عند الأتراك والإيرانيين أيضا. إذ بطبيعتهم كأقلية متعلقة بذاتيتها وخصوصيتها يشكل الأكراد ما يمكن تسميته بالشاهد المضايِق للعديد من الأيديولوجيات والسياسات والآراء والصور التي يراد إدخالها في أذهان الناس وجعلها من الثوابت التي لا تقبل الشك.

فالدول الأربعة، تركيا، إيران، سوريا والعراق تواجه هذا الشاهد بأساليب مختلفة أو متشابهة.

تجد تركيا مثلا نفسها وجها لوجه معه في أول كلمة تعنيها وتحدد هويتها وهي اسم الدولة ذاتها، حيث تعني بلاد الأتراك أو المنطقة التي يعيشون فيها وتنفي وجود شعب آخر غير الشعب المشار إليه في التسمية. ويؤكد الفكر السياسي الرسمي على هوية أحادية القومية في الجمهورية التركية منذ تأسيسها. فالإنسان الذي ولد في إحدى مدن أو قرى غرب البلاد في الأربعينيات أو الخمسينيات أو فيما بعد لم يكن يستمع لغير هذه الأفكار. فكيف يكون من السهل عليه أن يعترف، وهو يقترب من سن النضوج، بأن وطنه الحبيب لا يحتوي، كما أكد له ذلك أب الأتراك وأساتذة المدارس وأفراد العائلة والمحلة، على أتراك فقط بل هناك شعوب أخرى يختلفون في أصولهم وتسمياتهم ولغاتهم وعاداتهم وأديانهم ولا يريدون أن يسموا بغير ما سماهم الأقدمون والمعاصرون.

وإذا لم يكن ذكر الأكراد يشكل مشكلة بالنسبة للناس في إيران حيث وجودهم معترف به وهناك محافظة باسم كردستان وعاصمتها مدينة سنندج فإن الحديث عن حقوقهم الثقافية والسياسية ليس مما يعجب الإيرانيين المسيطرين على زمام

الدولة التي يشير اسمها، في معناها العرقي، إلى الشعوب الإيرانية.

هذه المسألة الأولية في التسمية السياسية يمكن العثور عليها في العالم العربي أيضا فيما يخص الأكراد. فلو أن التسميتين التاريخيتين، سوريا والعراق، لا تشيران إلى قومية دون أخرى فان التعريف الذي تقدمه السياسات الرسمية في هاتين الدولتين وفي العالم العربي تؤكد على وجود قومية واحدة في هاتين الدولتين وتنفي القوميات الأخرى.

ولو أن موضوع أكراد سوريا لا تشكل حتى الآن مسألة أولية لا في هذا البلد ولا بالنسبة للعالم العربي أو لأكثرية الأكراد، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة للعراق.

فتجربة أكراد العراق، إن كانت من الناحية الثقافية أو السياسية أو العسكرية، وما حصلوا عليه ولا يزالون من دعم سياسي وإنساني، لا في أوساط الرأي العام العالمي بل حتى في المنطقة، خاصة منذ استعمال الغازات من قبل الحكومة العراقية ضد المدنيين في عام ١٩٨٨، وكذلك الدعم السياسي للقوى السياسية الكردية من قبل قوى عظمى ودولية منذ حرب الخليج الثانية وتحرر جزء كبير من المناطق الكردية من سيطرة

الحكومة المركزية، كل هذه الأسباب جعلت من قضية أكراد العراق مشكلة مهمة بالنسبة للعالم العربي. فمن مجهولين أو مهملين وصلوا إلى مجموعة خطرة على الصورة المراد رسمها للبلدان العربية.

لم يكن وجود الأكراد في العراق معروفا إلا على نطاق ضيق قبل أحداث حلبجة وحرب الخليج الثانية. إذ اعتمدت سياسة الحكومات العربية منذ الحرب العالمية الأولى على عدم ذكر التنوع العرقي والديني والثقافي في هذا البلد في برامجها التربوية ولم يكن الاهتمام بهذا التنوع في المجال الإعلامي أكثر منه في المدارس.

وإذا بالمشكلة الكردية تفرض نفسها وكأنها خطر على وحدة هذا البلد. وإذا بها تضع نفسها من جوانب عديدة كقضية يمكن مقارنتها بالقضية الفلسطينية التي لم تعد أكثر عدالة من قضية أكراد العراق، خاصة وأن الظلم الواقع عليهم يأتي من حكومات تستمد جزءا كبيرا من شرعيتها من مواقفها من القضية الفلسطينية. ولم يتوقف الفلسطينيون عن الدفاع عن الحكومات العراقية التي قمعت لا الأكراد فقط بل جميع سكان العراق.

ثم جاءت مذابح حلبجة في عام ١٩٨٨ والهجرة الجماعية في عام ١٩٩٠ لتبين أكثر فأكثر تلك المظالم الواقعة عليهم ولتأخذ من الحركة القومية العربية حجة طالما وجهتها للغرب متهمة إياه بالكيل بمكيالين.

لذلك جعلت هذه المسائل من وجود الأكراد والحديث عنهم وكأنها مسألة يتهم بها العالم العربي لما فيها من إشارات إلى تناقضاته. فكيف لا يحس الكاتب العربي الذي تربى على فكرة العدالة الإنسانية المطلقة للقضية العربية أمام قضية عادلة أخرى ولدت في أحضانه ولكنه لا يريد أن يستمع إليها لما فيها من نسف لثوابت اعتاد اللجوء إليها وطلب الراحة النفسية في ظلالها الدافئة، راحة المظلوم المدرِك أنه على حق مطلق؟ فإن لا يعبر سياسيون وكتاب عرب عن تذمرهم من ذكر الشعب الكردي كثيرا هو مصدر تساؤل وقلق لا العكس.

وللأكراد تجارب في المضمار منها ما يتعلق بمجازر الأرمن التي شارك بعضهم فيها. حيث بقيت مسألة حساسة عندهم يتجنبون الخوض فيها. ولم تصدر أول دراسة كردية حول الموضوع إلا في السبعينات لتعترف بمشاركتهم في هذه المجازر. فلم يكن هذا الاعتراف سهلا. ولا عجب أن يكون

أول من درسها هو كردي من جنوب كردستان لا من شمالها حيث وقعت المجازر. فأكراد تركيا لا يزالون يتجنبون هذا الموضوع.

وإذا كان هذا المثل قديما فهناك العديد من الأمثلة في وقتنا الحاضر. فنأخذ على سبيل المثال لا الحصر المعارك التي وقعت بين الحزبين الكرديين في شمال العراق بين أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٦ والتي راح ضحيتها أكثر من أربعة آلاف إنسان. فمن الصعب أن نجد كرديا يتحدث عنها بسهولة، لأنها، أراد أم لم يرد، قللت من الثقة بالحركة القومية الكردية وأضعفت خطابها المدافع عن حق الأكراد في العيش والحرية.

فالحديث عن جماعة يشعر الإنسان أن قومه كان ظالما بحقها في فترة من فترات التاريخ يلدغ وجدانه ويهز إيمانه بأنه المظلوم الوحيد وأن ما تعلم خلال حياته من أنها ثوابت ليست في الحقيقة ثوابت مطلقة. فالعالم العربي، كعوالم أخرى، ليس إلا في بداية النظر إلى ما في أحضانه من أسئلة محرجة.

تعريب كركوك يكشف الجوانب الصهيونية في العروبة

هلكوت حكيم
الحياة، ٢٠٠٠/٩/١٠

ثمة صت في العالم العربي يحس به كل من ينظر إلى عمليات التعريب والتهجير والاستيطان المستمرة في العراق ويقارنه بالضجة والهيجان الذين يعقبان كل عملية مماثلة، أيا كان حجمها، تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين. ويعيد هذان الموقفان إلى الأذهان حجةَ الكيل بمكيالين والتي أصبحت في العقود الأخيرة وكأنها عربية الأصل والمصدر من كثرة ترددها أمام المحافل الدولية لاتهامها بالازدواجية في سياساتها ومواقفها من إسرائيل ومن البلدان العربية. اليوم، يحق لنا أن نتساءل عن كيفية تطبيق هذه العمليات التعريبية في العراق. ويحق للقارئ العربي أن يتعرف على آراء تختلف عن آراء الصامتين عنها أو المخططين لها.

لقد تعودنا أن نقرأ في الكتابات العربية تعريفات عن الصهيونية تحددها كحركة "استيطانية، استعمارية، اجلائية" تعمل على توطين اليهود في فلسطين عن طريق الهجرة والتهجير والغزو بأساليب عنفية. ويقدم الخطاب العربي الأيديولوجية الصهيونية كنزعة قومية عنصرية. ولم تدخر الدول والسلطات العربية من وسعها في دعم قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ حول اعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

لقد اعتمدت الصهيونية منذ بداياتها على دفع اليهود ودعمهم للهجرة إلى فلسطين والاستيطان في الأراضي الفلسطينية عن طريق شراء الأراضي من أصحابها بأسعار باهضة أغرت الكثير من السكان الأصليين. فالصهيونية مارست في بداياتها الاستيطان والاستعمار والإجلاء عن طريق الشراء والإغراء ومارست فيما بعد وسائل قمعية للوصول إلى الأهداف نفسها.

فهل يمكن تلمس الروابط والبحث عن مقاربات بين ما حدث ويحدث في فلسطين من عمليات تهجير واستيطان، كتبت حولها ملايين المقالات ومئات الكتب وتدخلت حولها عشرات الحكومات خلال اكثر من نصف قرن، وبين عمليات مشابهة في أهدافها وبعض وسائلها تجري منذ زمن بعيد أيضا في

العراق، ولكن تحت ستار من الصمت؟ الفاعلون في فلسطين هم يهود يمارسون تلك السياسة ضد العرب باسم الأيديولوجية الصهيونية. أما الفاعلون في العراق فهم عرب يمارسون نفس السياسة ولكن باسم العروبة وضد الأكراد والتركمان والمسيحيين.

الفرق في الأسلوب والممارسة واضح. والفرق بين حق المعتدى عليه في الدفاع عن نفسه هنا وهناك واضح أيضا. والمفارقة أن الفلسطينيين أصبحوا من هذا المنطلق محسودين من قبل شعوب مضطهدة أخرى في العالم العربي لما يتمتعون به من حق المقاومة السياسية والإعلامية على الأقل.

إن سياسة تعريب المناطق الكردية قديمة تعود إلى ثلاثينات القرن العشرين. وقد تطورت مع ازدياد سيطرة القوميين العرب على دفة الحكم في العراق. فأصبحت منذ عام ١٩٦٣ جزءا أساسيا من سياسة الدولة تجاه الأكراد. وارتبطت حدتها وتقلصها بميزان القوة بين الحركة القومية الكردية والسلطات المركزية. إلا أنها لم تتوقف إلا في فترات المفاوضات والسلام ولوقت قصير. وأصبحت في السنوات الأخيرة عملية يومية في

مختلف جوانبها العنفية من سلب وتهجير واستيطان وتعريب وتبعيث.

وتعتمد سياسة التعريب أساسا على تهجير السكان الأصليين وحجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة دون أي مقابل في أغلب الأحيان. وتوزع الأموال غير المنقولة على العوائل العربية التي تجلب من جنوب ووسط العراق، خاصة من بين العشائر المتنقلة، ويزودون بالمال والسلاح للدفاع عن أنفسهم في أراضيهم الجديدة. وتمنع على الأكراد بيع بيوتهم لغير العرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عددا من العشائر العربية التي كانت تسكن بالقرب من المناطق الكردية رفضت عرض الحكومة العراقية باستملاك أراضى المزارعين الأكراد وأبت الدخول كأداة لتطبيق هذه السياسة.

ويسرح الموظفون الأكراد من وظائفهم دون أمل في العثور على أية وظيفة أخرى في مدنهم أو يحالون على التقاعد قبل السن القانونية. ولا يمكن لهم التعيين في الوظائف المتعلقة بالنفط مهما كانت قابلياتهم. ويتم أيضا نقل أعداد كبيرة من الشرطة والموظفين العرب إلى داخل المدن المعربة. وتقوم السلطات بتغيير سجلات إحصاء عام ١٩٥٧ التي تعتبر أكثر

الإحصائيات قربا من الواقع الديموغرافي وذلك لإضافة أسماء المستوطنين الجدد إليها. وتشق الطرق الواسعة التي تمر بالمحلات الكردية والتركمانية ولا يسمح لسكان البيوت المشمولة بالهدم ضمن سياسة التعريب ببناء بيوت أخرى. وتفك ربط الاقضية ذات الغالبية الكردية بمحافظة كركوك مثلا لربطها بمحافظات عربية أو كردية بعيدة من كركوك. ويتم هدم القرى الكردية القريبة من مراكز المدن المعربة. وتغير أسماء الأماكن والمحلات كما جرى مثلا تغيير اسم محافظة كركوك إلى محافظة التأميم. ويجبر البعض من السكان على تسجيل أنفسهم في دوائر النفوس كعرب ويجبرون على تسجيل أسمائهم في حزب البعث.

ويقدر عدد العوائل التي تم تهجيرها من المدن والقرى المشمولة بسياسة التعريب إلى المناطق الكردية الخارجة عن سلطة حكومة بغداد أو إلى جنوب العراق في السنوات العشرة الأخيرة فقط بما يقرب من ١٦٠٠٠ عائلة ويصل عدد أفرادها إلى ٩٤٠٠٠ شخص. أي ما يقرب من خمس السكان الأكراد للمناطق الخاضعة لسياسة التعريب. ولا يزال العديد من هذه العوائل تعيش في المخيمات التي لا تزيد حظا عن مخيمات

الفلسطينيين ولا يحصل سكانها على مساعدات الأمم المتحدة كلاجئين أو على مساعدات الدول الأخرى. وكل ما يحصلون عليها يأتي ضمن حصة المناطق الكردية من قرار النفط مقابل الغذاء. ولا تقل كثيرا نسبة التركمان والمسيحيين المهجرين مقارنة بعددهم عن نسبة الأكراد.

وهناك عمليات تهجير الأكراد الشيعة من مدينة بغداد والمناطق الجنوبية إلى إيران والتي تتم منذ أكثر من ربع قرن وبطريقة لا تقارن في همجيتها ووحشيتها. وهجر منهم حتى الآن أكثر من مائة ألف إنسان بحجة كونهم من أصول إيرانية رغم أنهم يعيشون في العراق منذ أكثر من قرن أو قرنين. وتمارس عمليات التعريب والتهجير في مناطق أخرى أيضا، إلا أن التركيز على مدينة كركوك جعل منها رمزا لا لهذه السياسة فقط بل للتوتر الدائم في العلاقة بين الحركة الكردية وحكومات بغداد.

فالمدينة تعد من أغني مدن العراق. إذ يوجد فيها خامس أغنى حقل بترولي في العالم. كانت ولا تزال أهم مصدر لتزويد العراق بهذه المادة. وظلت نقطة جوهرية في المشكلة الكردية في العراق. ولم تخلو أية مفاوضات منذ أربعين عاما

بين الأكراد والحكومات المختلفة من عقدة كركوك. فالأولون يطالبون بوقف عمليات التعريب وإدخال المدينة ضمن المناطق الكردية استنادا إلى تاريخها الحديث والمعاصر واعتمادا على نسبة الأكراد فيها حسب إحصائيات عام ١٩٥٧. وترفض السلطات كل المطالب بشأنها وتستمر في سياستها الثابتة في التعريب. وكركوك هي المدينة التي قال عنها الملا مصطفى البارزاني في عام ١٩٧٥ حجته الشهيرة دفاعا عن هويتها الكردية من أنها تخلو من أية مقبرة عربية يعود تاريخها إلى ما قبل الستينات.

وتنسب إلى الوزير العراقي طارق عزيز قولة وجهها إلى ممثلي الأكراد أثناء المفاوضات مع الحكومة العراقية بعد انهيار انتفاضة عام ١٩٩١ من انهم سوف يبكون على كركوك مثلما بكى العرب على الأندلس. ويبدو أن ما كان يقصده الوزير العراقي هو أن الحكومة سوف تزيل من المدينة كل ما فيها من وجود كردي أو تركماني أو مسيحي. وهذا بالفعل ما تمارسه منذ سنوات وبشكل لم يسبق له مثيل.

لقد كانت المدينة منذ زمن بعيد متعددة القوميات. إلا أن الأكراد شكلوا فيها منذ عدة قرون غالبية واضحة يأتي من

بعدهم التركمان. وكانت اللغتين الكردية والتركمانية هما السائدتان في المدينة حتى العقود الأخيرة. وتذكر المصادر العثمانية أن ثلاثة أرباع سكان المدينة (الذين قدروا بثلاثين ألفا في نهاية القرن التاسع عشر) كانوا من الأكراد. وكانت البقية من التركمان والعرب والمسيحيين واليهود. وكانت نسبة الأكراد في إحصائيات عام ١٩٥٧ هي ٤٨,٣ في المائة والعرب ٢٨,٢ في المائة والتركمان ٢١,٤ في المائة. إلا أن هذه النسب تغيرت بعد عشريين عاما لترتفع إلى ٤٤,٤١ في المائة بالنسبة للعرب وتنخض إلى ٣٧,٥٣ في المائة بالنسبة للأكراد و ١٦,٧٥ في المائة بالنسبة للتركمان. وطبيعي أن تكون هذه النسب قد ارتفعت لصالح العرب وانخفضت بالنسبة للأكراد والتركمان منذ ذلك الحين وفي غياب إحصائيات جديدة. وقد وصل عدد سكان المدينة في أيامنا هذه إلى ما يقرب من مليون نسمة.

وازداد في الفترة الأخيرة قلق العراقيين من خطة إسكان ما يزيد عن مليون فلسطيني في العراق، يرسل نصفهم حسب المعلومات والتقارير المنشورة هنا وهناك، إلى المناطق الكردية وخاصة مدينة كركوك. وتزامنت هذه الأخبار مع ما ورد من

إن الحكومة العراقية تقترح على إسرائيل استقبال مثل هذا العدد مقابل توسط الأخيرة لدى الولايات المتحدة لفتح حوار مباشر معها. ورغم التكذيبات الفلسطينية والأمريكية الهشة فان الاعتقاد بوجود مثل هذه الخطة يترسخ يوما بعد يوم. فالحكومة العراقية بحاجة إلى منفذ للخروج من عزلتها السياسية. وخير ضمان لكسر طوق هذه العزلة هو الدخول في عملية السلام مع إسرائيل. وتحتاج إسرائيل أيضا إلى مثل هذه الخطة. إذ لابد من إيجاد وطن أو أوطان للاجئين الفلسطينيين فعودتهم إلى فلسطين أو إلى إسرائيل غير مضمونة. وقد يشكل اللاجئون في لبنان القاعدة الأساسية لعمليات التوطين في العراق. ولا بد من التفكير بمشكلة ميلان التوازن العددي لصالح الفلسطينيين حين يصل عددهم كما تتوقع الإحصائيات إلى ثلاثة إضعاف عدد الإسرائيليين في عام ٢٠١٥. فلا فلسطين ولا إسرائيل يستوعبان كل هذا العدد.

والظاهر أن عمليات تهجير الأكراد والتركمان أخذت طابعا أكثر حدة في السنوات الثلاثة الأخيرة لتواكب عددا من الإجراءات الحكومية لصالح الفلسطينيين وتشجيعهم على الهجرة إلى العراق والإقامة فيها. من ذلك تسهيل منحهم

الجنسية العراقية، اعتمادا على عروبتهم، والسماح لهم بامتلاك العقارات في جميع أنحاء البلاد.

إن مسألة توطين العرب السنة في العراق ليست فكرة جديدة عند القوميين العرب. والهدف من ورائها هو خلق توازن مذهبي وقومي لصالح الأقلية السنية العربية التي تدير دفة البلاد منذ تأسيسها في نهاية الحرب العالمية الأولى. ويلاحظ أن عدد العرب المهاجرين إلى العراق يزداد يوما بعد يوم منذ عام ١٩٦٣. ففي السبعينات بدأت العملية مع المصريين ومن ثم مع الفلسطينيين. وبعد دخول مصر في حرب تحرير الكويت إلى جانب الحلفاء عاد عدد كبير من المصريين المقيمين في العراق إلى بلادهم. ففتحت هذه الحرب ونتائجها الباب أمام الفلسطينيين للهجرة والإقامة في العراق بسبب موقفهم المساند لاحتلال الكويت.

وفي كل هذا شيء من عبث الأقدار للفلسطينيين الذين كانوا بالأمس ضحايا التهجير والاستيطان. فهل يتحولون غدا إلى أدوات لتطبيق سياسة عانوا منها؟

لماذا يحمل الاكراد المسؤولية عن هزيمة غيرهم؟

هلكوت حكيم
الحياة، ٢٠٠٣/٦/١

أصعب ما أمام الإنسان المهزوم هو أن يواجه الهزيمة ويقبل بها، خاصة إن لم يكن قد فكر باحتمال الهزيمة. الأمثلة كثيرة على ذلك عند الشعوب كما عند الأفراد. وشرقنا زاخر بالحروب وأحلام الانتصار وصواعق الهزيمة غير المنتظرة. فيلجأ إلى التفسيرات التي تقلل من وطأة الهزيمة وعواقبها وإذا به يجد الدواء والراحة في ظل تفسيرات المؤامرة والخيانة ولا بد له أيضا أن يجد كبش فداء تسهل عليه المرارة. ومن أسهل اتهاما في هذه الحالات ممن يعيش بيننا ولا يشبهنا؟ ممن لا يتوقف بقاؤه عن الإشارة إلى أخطاءنا؟ ممن يُمْكِننا حرمانه من فرصة الدفاع عن نفسه؟

ما نراه ونسمعه ونقراه هذه الأيام في وسائل الإعلام العربية من هجمات على الأكراد وتحميلهم أسباب خراب العراق وتجزئته واحتلال الأمريكان له وللمنطقة يأتي بعد هزيمة لا يخطأ الإنسان كثيرا إذا قارنها بهزيمة حزيران عام ١٩٦٧. والمهزومون هم أولا دعاة العروبة. أي كل من وقفوا مع نظام صدام واستفادوا منه فتغاضوا عن قمعه لشعبه. أولئك الذين ملئوا الشوارع كالمعتاد بالهتافات ضد العدو الخارجي تجنبا لنقد العدو الداخلي الكامن فيهم ودرءا لمزاحمة نرجسيتهم.

يشكل أكراد العراق مشكلة عويصة للعالم العربي خاصة للعروبة التي تروج لعراق عربي على حساب عراق متعدد القوميات ولعالم عربي ككتلة قومية واحدة. فبعد إهمال وقمع طويلين وإذا بأكراد العراق، القومية الأكثر جهدا في البحث عن اعتراف بها، وخاصة منذ مذبحة حلبجة يتجاوزون الأسوار المحيطة بذكرهم ويمنع الحديث عنهم. ووصل الأمر إلى تدخل دول عظمى في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية وتحرر جزء كبير من المناطق الكردية من سيطرة الحكومة المركزية. فمن مجهولين ومهملين ومقموعين وصل أكراد العراق إلى تنظيم

انتخابات لم يكن لمثلها وجود في الدول العربية. أي أنهم خلقوا شرعية ديمقراطية وقانونية تفتقدها القوى السياسية فيه.

وإذا بالمشكلة الكردية تفرض نفسها ويجهد القوميون العرب وحلفائهم على تصويرها بكل الوسائل كخطر على وحدة العراق. وإذا بها تضع نفسها من جوانب عديدة كقضية تنافس القضية الفلسطينية في عدالتها. فكل الحكومات العربية تدعم القضية الفلسطينية وعدالتها سياسيا وإنسانيا في حين تقف ضد القضية الكردية. من هذه الزاوية تسلب القضية الكردية كل أوراق القضية الفلسطينية من يد مناصريها العرب خاصة حجة الكيل بمكيالين.

لكل هذا أصبح وجود الأكراد والحديث عنهم وكأنها مسألة يتهم بها العالم العربي لما فيها من تناقضات ومظالم. فكيف لا يحس الكاتب العربي باضطراب فكري، وهو الذي تربى على فكرة العدالة الإنسانية المطلقة للقضية العربية، أمام قضية عادلة أخرى ولدت في أحضانه لتنسف ثوابت اعتاد اللجوء إليها ونشدان الراحة النفسية في ظلالها الدافئة، راحة المظلوم الواثق من حقه المطلق؟ فأن لا يعبر سياسيون وكتاب عرب

عن تذمرهم من ذكر الأكراد هو مصدر تساؤل وقلق لا العكس!

ومما زاد الطين بلة هو أن الموقف العربي السلبي لم يقتصر على الأكراد وحدهم بل شمل كل العراقيين ومنهم العرب. لقد وقف العالم العربي مع نظام صدام حسين وانهزم معه ولكنه لا يقر لا بالهزيمة ولا بالمسؤولية. يكفي النظر إلى الصمت العربي أمام المقابر الجماعية التي تهز صورها العالم ولا تحرك ساكنا في الدول العربية. فهذه الجثث تتهم نظام صدام مثلما تتهم الدعم العربي له. يمكن اختصار المسألة في أن المذنب لا يجد من يحمله ذنبه ويلقي عليه سبب هزيمته غير المظلوم.

لماذا يُؤَبْلَس أكراد العراق؟ لماذا تنكر عليهم شجونهم الفلسطينية؟

هلكوت حكيم
الحياة، ٢٠٠١/٢/٥

تمثل إسرائيل منذ اكثر من نصف قرن الشيطان الأسود بالنسبة للعالم العربي. والعالم العربي يشبه في هذا كل الدول والقوميات والجماعات والحضارات التي تعيش في فترة ما من تاريخها حالة من الصراع الوجودي مع عدو قريب أو بعيد، حقيقي أو وهمي، أو كل ذلك مجتمعا في آن واحد. ولنتذكر من تاريخ أمس الشيوعية التي كانت الأنظمة الغربية تصورها كالعدو الذي يُهدِّد أمنَها ووجودَها. وما أن انتهى خطر الشيوعية حتى حل الإسلام الأصولي في أذهان الكثير من الناس محل "إمبراطورية الشر"، كما سمى ريغان الاتحاد السوفييتي. ويبدو أن التكوين الفكري والنفسي للإنسان في

بعض مراحل تطوره يحتاج إلى مثل هذا الشيطان. فهو قبل كل شيء تبرير وتسويق لأحقية الذات وباطلية الآخر ومن اهتدى بخطاه أو جاوره والتقى به لزمن طويل أو لفترة قصيرة.

من هذا المنطلق، تطل علينا بين فترة وأخرى كتابات أو آراء عبر وسائل الإعلام العربية المختلفة تهدف إلى تكريس صورة سلبية لأكراد العراق عن طريق التركيز على علاقة الحركة الكردية في هذا البلد بإسرائيل أو كون كردستان العراق أصبحت محمية أمريكية أو غير ذلك من الاعتبارات.

ويتداخل في كل هذا الحقيقي بالمختلق والواقعي بالوهمي. وتختفي الدوافع الأساسية وراء التبريرات السطحية والمفتعلة في أغلب الأحيان. والأحكام التي تصدر عن كل هذا وعبره تبين طابعها الانفعالي المتسرع وبُعْدها عما هو عقلاني يمكن أن يخضع بنجاح لامتحان العقل والمنطق.

ليست المقاربة بين الحركة الكردية وإسرائيل حديثة العهد في الفكر القومي العربي. فهي أقدم من عام ١٩٦١ الذي شهد بداية أطول صراع دموي بين القوميين العرب والأكراد. فنجيب الاروزي، صاحب كتاب يقظة القومية العربية في آسيا التركية والمطبوع في باريس عام ١٩٠٥، صور الحركة القومية

اليهودية كخطر على القومية العربية منذ ذلك الحين. ووصف تطور الوعي القومي الكردي كخطر مستقبلي عليها. ويشبِّه زكي الارسوزي بعد ذلك بعقدين هروب أكراد تركيا إلى سوريا في عام ١٩٢٥ وما بعده بهجرة اليهود إلى فلسطين. ويرى في الحالتين عملية استعمارية فرنسية ضد القومية العربية. والاتهامات التي وُجِّهت إلى بكر صدقي في الثلاثينات قبل اغتياله من قبل جماعة قومية عربية دليل آخر على ما اتبعته التيارات القومية العربية من ربط بين اليهود والأكراد.

وهذه التيارات هي التي نشرت حتى قبل عام ١٩٦١ مصطلح "إسرائيل الثانية" للحديث عن كردستان العراق. وقد جاء اختراع هذا المصطلح قبل نشوء أية علاقة فعلية بين الحركة القومية الكردية في العراق وإسرائيل.

لقد كانت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك بعض المصلحة في تقوية الحركة القومية الكردية في وقت كان أكراد العراق يعيشون ولأول مرة تحت قنابل النابالم التي تسقطها عليهم من السماء طائرات عراقية فتحرق كل ما هو أخضر ويابس، كما كان يقال آنذاك. حين نشأت هذه العلاقة فإنها جاءت في زمن لم يكن لدى الحركة الكردية في العراق

أي دعم يذكر من جانب دولة لا مصلحة لها في استغلالها أو إضعافها. فإيران، الدولة الوحيدة الداعمة آنذاك لتلك الحركة كانت تهدف إلى فرض شروطها الخاصة على العراق لا لإيصال الأكراد إلى أهدافهم. وهذا فعلا ما حدث في عام ١٩٧٥ حين وضع حدا لمساندته مؤديا بذلك إلى انهيار الحركة الكردية.

كان ولا يزال الهدف من هذه المقاربة بين أكراد العراق وإسرائيل هو تعبئة الروح القومية عند العرب في البلدان الأخرى ضد الحركة القومية الكردية. وكان القوميون العرب يطمحون أيضا في الإساءة أليها عند الشعوب الإسلامية المعادية لإسرائيل.

فالقوميون العرب وحتى اليساريون منهم يتشبثون في كل حديث عن أكراد العراق بعلاقتهم مع إسرائيل. في حين لم يتهموا يوما ما علاقة الحركة القومية العربية أثناء الحرب العالمية الثانية بالنازية. ولا يتجرأ أحد على الحديث عن علاقات النظام العراقي بالنازيين الجدد في الغرب. أو الحديث عن الدول العربية التي كانت على علاقة مستمرة بإسرائيل منذ نشوءها.

وإذا كانت العلاقة بين إسرائيل والحركة القومية الكردية في العراق بهذه الدرجة من الجرم فلماذا أيد العالم العربي اتفاقية آذار عام ١٩٧٠ بين الحركة الكردية والحكومة العراقية؟ ثم لماذا كان من المستساغ أن تطلب الحكومات العراقية المساعدة من أية جهة كانت للقضاء على الحركة الكردية ولا يستساغ نفس المنهج لها وهي تواجه حربا تهدف إلى القضاء عليها بأية وسيلة كانت، حتى التنازل عن أراض عربية كما حدث في عام ١٩٧٥ مع إيران. تبدو أن المسألة تكمن في نظرية ما هو حرام على الضعيف حلال للقوي!

ولكن استعمال حجة التعاون بين أكراد العراق وإسرائيل بهذه الدرجة تهدف وربما قبل كل شيء إلى نسيان عدد من المسائل المهمة. أولاها تتعلق بالمقارنة بين الوضع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون في ظل قمع الدولة الإسرائيلية والوضع الذي يعيشه أكراد العراق في ظل القمع القائم باسم العروبة، أو على الأقل أمام عيون العروبوين وصمتهم، إن لم يكن بتشجيع منهم. فلو تصور الإنسان في لحظة من اللحظات انتفاضة الحجر الأولى، والتي دامت سنوات وراح ضحيتها ما يقرب من ١٥٠٠ إنسان، وهي تحدث في العراق، خاصة في شماله

وجنوبه، فهل يتوقف عدد الضحايا عند هذا العدد؟ أم أن هذا العدد سيكون ثمرة يوم واحد؟ وهل تتوقف وسائل الإرهاب والقتل عند الطلقات الحقيقية والغازات المسيلة للدموع أم أنها ستبدأ رأسا بالدبابات والأسلحة الكيماوية والغازات الحقيقية؟ وهل ستكون ردود الفعل السياسية والإعلامية والاقتصادية مثل ما تحدث بالنسبة للفلسطينيين؟ وقد يكون مفيدا أيضا أن يقارن بين مجازر صبرا وشتيلا ومجازر حلبجة وردود الفعل في العالم العربي تجاه المجزرتين. فالمقارنة إذن بين القمعين الإسرائيلي والعراقي والشجون الكردية والشيعية أيضا وشجون الفلسطينيين تأخذ من القوميين العرب جانبا مهما من صورتهم كضحية وحيدة لتضفي عليها شيئا من الظلم أيضا.

وهذا هو بالضبط ما يرفضه الفكر القومي العربي. أي ألا تكون القضية الفلسطينية هي القضية العادلة الوحيدة في المنطقة، وتكون هناك قضايا أخرى لا تقل عدالة منها. وليست إسرائيل الدولة الظالمة الوحيدة في المنقطة، هناك دول ظالمة أخرى، وربما أكثر منها وعلى رأسها دولة عربية تسمى عراق صدام.

لقد استعملت التيارات القومية العربية قضية فلسطين كوسيلة لإسكات قضايا أخرى وقمعها. فجعلت من هذه القضية العادلة تبريرا غير عادل. ثم أن موقف القيادة الفلسطينية نفسها من قمع العراقيين عام ١٩٩١ على يد النظام وطلبها من الأحزاب السياسية المعارضة إيقاف الانتفاضة بدل أن تطلب من النظام إيقاف قمعه أثار الكثير من الأسئلة حول دفاعها عن حق الشعوب التي تعاني مثل ما يعانيه الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن حق عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم المغتصبة تستمر عمليات التعريب والتهجير وسلب السكان ممتلكاتهم في المناطق الكردية والتركمانية في العراق. ولا أحد يفكر بحق عودة هؤلاء إلى أراضيهم. وهناك عشرات المئات من العرب الشيعة والأكراد المهجرين إلى إيران منذ سنوات بعد أن أخذت منهم السلطات كل ما كان لديهم ليعيشوا في حالة يرثى لها. ولا أحد يتحدث عن حقهم في العودة. وهناك سؤال جدي ومحرج لم يجد حتى الآن جوابا مقنعا: لِمَ يدعم العالم العربي حق الشعب الفلسطيني لتأسيس دولة خاصة به وبرفض حق أكراد العراق لذلك؟ إنه سؤال يستحق التفكير.

وما يثير الضغينة ويدفع في الوقت الحاضر أكثر من غيــره إلى أبلسة أكراد العراق بكل الوسائل ومنها تعظيم أكراد تركيا هو الحماية التي توفرها لهم القوات الأمريكيــة والبريطانيــة، وكون هذه الحماية قد تكرس الأمر الواقع وتعطي لكردســتان العراق موقعا سياسيا خاصا تجاه الدولة العراقيــة وربمــا إذا استمرت الأوضاع هكذا لفرض الأمر الواقع نفسه بشكل مــن الأشكال. وما دامت أمريكا وبريطانيا شيطانان فان أية جماعة تحتمي بهما لابد أن تكون شيطانا أيضا، أيا كانت المخاطر التي تتعرض لها. ترى لو خُيّر العراقيون الذين يعيشون في وســط العراق، ناهيك عن شماله وجنوبه، بين حماية أمريكية مباشرة، فهل يرفضونها؟ إذا تجرأ إنسان على الجواب بالإيجــاب عــن مثل هذا السؤال فإنه سيظلم الحقيقة كثيرا. لان أغلبية العراقيين يدفعون الغالي والنفيس للخلاص من الجحيم الــذي لا يعادلــه جحيم آخر.

من منشورات مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكردستاني

لسنتي (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

	ناوی بلاوکراوه	ناوی نوسەر	ساڵی دەرچوون
.251	هەرێمی کوردستان و تورکیا	مامۆستا جەعفەر	٢٠٠٨
.252	پارتی سۆسیال دیموکراتی سویدی	عوسمان حەمە رەشید گوروون	٢٠٠٨
.253	جلال طالباني رجل القرار	حوار الفضائية العراقية	٢٠٠٨
.254	لەکییە هاردییەوە بۆ گۆردن براون	سلێمان عەبدوڵلا یونس	٢٠٠٨
.255	دەسەلاتی دادوەری	گۆران ئازاد حەمە گەحان	٢٠٠٨
.256	جەنگی دەرونی	ئاراس فەریق زەینەڵ	٢٠٠٨
.257	كركوك بموجب أحصاء عام ١٩٥٧	قسم البحوث واستطلاعات الراي	٢٠٠٨
.258	مام جەلال جێگری سەرۆکی سۆسیالست ئەنتەرناسیۆنال (ی. ن. ك) ئەندامی هەمیشەیی	مەکتەبی بیروهۆشیاری	٢٠٠٨
.259	گۆڤاری نۆڤین ـ ١٣ ـ		٢٠٠٨
.260	پرۆژەی قانونی بەگژداچوونەوەی گەندەڵی	کاوسێن بابەکر	٢٠٠٨

.261	دەروازەیەك بۆ پەیوەندییە نێودەوڵەتییەکان	د. ئەنوەر محەمەد فەرەج	٢٠٠٨
.262	كردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط	تأليف: فاضل رسول ترجمة: غسان نعسان	٢٠٠٨
.263	ئاشنابوون بەسۆسیال دیموکراتی	كارزان كاوسێن	٢٠٠٨
.264	جیهانێکی دادپەروەر شیاوە	كارزان كاوسێن	٢٠٠٨
.265	لێپرسراوێتی و خۆشگوزەرانی هاوبەش	كارزان كاوسێن	٢٠٠٨
.266	پێ بەپێی مێژوو بەرەو بەهەشت	كاوسێن بابەکر	٢٠٠٨
.267	كردستان والحقوق القومية للتركمان	د. مكرم الطالباني	٢٠٠٨
.268	قەیرانەکانی دیموکراسی	رالف دارن دۆرف و. لەئەڵمانییەوە: ئیسماعیل حەمەئەمین	٢٠٠٨
.269	قضية إبادة الأرمن امام المحكمة أو قضية طلعت باشا	ترجمة: غسان نعسان مراجعة: ماموستا جعفر	٢٠٠٨
.270	ئیرلەندای باکوور	سلێمان عەبدوڵلا یونس	٢٠٠٨
.271	ناوچەکانی ململانێ لەنێوان کوردو حکومەتەکانی عیراقدا	هەورامان کەمال میرزا عەبدوڵلا تاریق رەئوف محەمەد	٢٠٠٨

.272	نـوروز عيـد الأمجـاد ومفخـرة الأحفاد	د. احمد عبدالعزيز محمود	٢٠٠٨
.273	الكرد في تجارب الأمـم وتعاقـب الهمم	د. احمد عبدالعزيز محمود	٢٠٠٨
.274	نيچەو مەسيحيەت	و: لەفارسييەوە: مەسعود بابايى	٢٠٠٨
.275	مێژووی قەدەغـەکردنی کتێـب لەکتێبخانەی گشتیی کەرکوکدا	حەمەدیان	٢٠٠٨
.276	علميني يا كركوك كيف ابكيك	محمد شوان	٢٠٠٨
.277	چوار رۆژ لەکوردستانی ئازاددا	موکەرەم تالەبانی	٢٠٠٨
.278	مسـألة إبـادة الأرمـن امـام المحكمة ـ الطبعة الثانية	ترجمة: غسان نعسان مراجعة: ماموستا جعفر	٢٠٠٨
.279	پـــــرۆژە یاســـــاکانی بەرەنگاربوونەوەی گەندەڵی	سمکۆ ئەسعەد ئەدهەم	٢٠٠٨
.280	یەکگرتووی ئیسلامی لـەنێوان ئیسلامیبوون و نەتەوەیبووندا	بەختیار عبدالرحمن	٢٠٠٨
.281	پیسبوونی بیـنین و کاریگـەری لەسەر رەفتاری کۆمەڵیەتی	هەوراز محەمەد	٢٠٠٨
.282	شارەزوورو لوڕستانی باکوور	د. حســـــام الـــــدین نەقشبەندی	٢٠٠٨
.283	خـــانی ـ شـــاعیرو بیرمەنـــد و فەیلەسوف و سۆفی	پرۆفیســـۆر. د. عیـــزەدین مستەفا رەسوڵ	٢٠٠٨

.284	زاراوەکانی کۆنفرانس	نەجاتی عەبدوڵڵا	٢٠٠٩
.285	دەرکەوتنی رێکخراوی قاعیـدە لەکوردستانی عیراقدا	یونس گۆران	٢٠٠٩
.286	سیاسەتی شیعەکان دەرهەق بە کەرکوک و فیدرالی	ئارام رەفعەت	٢٠٠٩
.287	مشـــکلة تقییـــد الســـلطة السیاسیة بالقانون	زانا رۆوف حمە کریم	٢٠٠٩
.288	یاسای پارێزگا رێکنـەخراوەکان لەهەرێمێکدا	و: خلیل عەبدوڵڵا	٢٠٠٩